استراتيجية التكافل الثقافي

لخدمة قضايا المسلمين التنموية والحضارية

(معتمدة من المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الثقافة)

طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

21 - 23 نوفمبر 2007

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة . إيسيسكو . 1430هـ/2009م

رقم الإيداع القانوني :2009MO2345
ردمك 8 ـ 462 ـ 26 ـ 9981 ـ 978

التصفيف والتوضيب والسحب بالإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

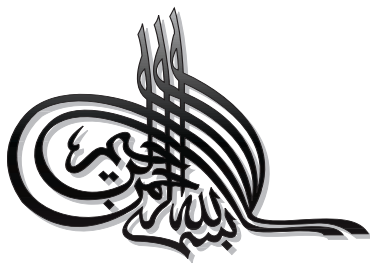
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عن النعمان بن بشير رَضَيَ اللَّه عَنْه، قال : رَسُول اللَّه ﷺ :

« مثلُ المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسّهر والحمّى » (حديث مُتَّفق عَلَيْهِ).

تقديم

إن إقامة تعاون بنّاء بين الشعوب لن يتحقق إلاّ بإقرار مبدأ التنوّع الثقافي، وتفعيل أدوات الحوار الحضاري، وتخصيب حقول التبادل والتلاقح المعرفي. وتلك سنة كونية قارة تشهد على رسوخها الآيةُ الكريمة التي تشير إلى غاية الخلق الإنساني : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٍ خَبِيرٍ ﴾.

فإذا كان التعارف مقصداً أسمى لحسن التعايش بين الشعوب في جوّ من الإخاء والعدل والتسامح، فإنه يحتاج إلى تضامن وتعاون وتكافل في إطار من الالتزام بالقيم المشتركة بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات، انطلاقاً من الإيمان الجماعي بالحفاظ على سلامة مقوّمات الحياة البشرية، وحماية مستلزماتها من أمن وسلام وتعايش وتبادل مصالح وتعاون، وابتعاداً عن جميع النزاعات من كل نوع، والتي يمكن أن تحول دون جني ثمارها والاستمتاع بمواسم حصادها.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة التي تنطلق في عملها من هذه المبادىء، لم تدخر جهداً في تعزيز أواصر الإخاء والتسامح بين النشطاء العاملين في ميادين الثقافة الإنسانية وأصحاب العطاء في حقول الحضارة العالمية، انسجاماً مع مبادئها وقرارات مؤتمرات القمة الإسلامية، التي أكدت رسوخ الحضارة الإسلامية في مجالات التعارف والحوار والتكافل، وقيامها على قواعد ثابتة للتعايش السلمي، والتفاهم المتبادل، والحوار المثمر، تتجذّر أصولها في القيم السمحة للدين الإسلامي.

وإذا كانت شعوب العالم ـ محتاجة اليوم إلى ما يقوي تفاهمها وتعايشها، ويعزز تعاونها وتحالفها، تحصيناً لأمنها واستقرارها من غلو الأفكار ونزعات العنف والجهل، وحماية لها من كل فتنة أو فساد في الأرض أو غياب أمن، فإن السبيل إلى ذلك هي إقرار التنوع الثقافي واحترام خصوصياته، وتعزيز الحوار الحضاري وتكثيف منابره وملتقياته، وتفعيل التكافل الثقافي وتوسيع مجالاته، وإقامة العدل في معاملاتها ومواقفها.

ولئن كان ذلك واجباً في حق الشعوب الإنسانية كافة، تمليه القيم النبيلة والأخلاق الحسنة ومبادئ الفطرة، فإنه فرض عين على المسلمين قاطبة، تُلزمه به ـ إلى جانب تلك القيم والأخلاق والمبادئ العامة بين البشر ـ نصوص الشرع الحكيم، وأحكام الدين القويم.

فطبيعة نظام المجتمع الإسلامي ـ كما رسمته آياتُ القرآن الكريم وأحاديثُ الرسول المصطفى الأمين ﷺ. تجعل من التكافل فريضةً لازمة، والتعاون لحفظ الدين، وإقامة مصالح المسلمين، ودرء الآفات والفتن والأخطار عنهم، واجباً مؤكدًا، لا يجوز التهاون فيه. بل على الأمة أن تجند الطاقات اللازمة لأدائه، وإذا هي تهاونت في حمايته أو أخلت بشروط بقائه، تكون قد عرّضت سلامة أحد الأركان الشديدة من بنيانها للخلل، والذي لا يختلف عاقلان في أن المساس به وخيم العواقب في الدنيا والآخرة.

وإتماماً لما أنجزته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة من برامج، وما صاغته من استراتيجيات وخطط عمل في مجالات التنظير والتأطير والتنسيق للعمل الثقافي، وتعزيز الحوار الحضاري وتنشيطه، وإقرار احترام مبادئ التنوع والتعايش، فإنها أقرت ضمن خطة عملها وضع "**استراتيجية التكافل الثقافي لخدمة قضايا المسلمين التنموية والحضارية**"، وتقدمت بها إلى المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الثقافة المنعقد في طرابلس عام 2007، فاعتمدها. وقد وضعت هذه الاستراتيجية في إطار كلي وأفق عالمي، لكن منزل على واقع إسلامي، متحرك وفاعل، سعياً لتفعيل التكافل الإسلامي داخل مكوناته، وتنشيط التكافل الإنساني بينه وبين محيطه.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إذ تنشر هذه الاستراتيجية، كما نشرت الاستراتيجيات السابقة، تحقيقاً لرسالتها الهادفة إلى النهوض بالعالم الإسلامي تربية وثقافة وعلوماً، فإنها في كل مراحل التحضير والدراسة والصياغة، حرصت على الالتزام بالمنهجية العلمية والتحليل الميداني للمجالات التي يشملها التكافل الثقافي، حتى تكون الاستراتيجية في مستوى الاستجابة لطموحات العالم الإسلامي، متجانسة مع ما سبق إنجازه في مجالات التربية والعلوم والثقافة في العقود الأخيرة، وملبية للحاجيات الملحة التي يمليها الواقع المعاصر وتحدياته العلمية والثقافية، ومستجيبة لشروط النهوض الحضاري في مناخ تنموي مشبع بالتضامن والتآزر والتكافل.

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

1. المدخل

أولاً : المنهجية

ثانياً : المفاهيم

ثالثاً : الدوافع والأهداف

أولاً : المنهجية

إن تناول موضوع بكر مثل "**التكافل الثقافي**" بمعناه الشمولي، ووضع استراتيجية محكمة، واضحة الأهداف، جلية المجالات، سهلة التنفيذ، لترسيخ قواعده وتعميم العمل به، يحتاج إلى منهجية قويمة تستجيب لذلك الطموح وتلك الغايات، بحيث تزيل كل غموض قد يدفع إلى الخلط بين "**التكافل الثقافي**" كما حددته "الإيسيسكو" في هذه الاستراتيجية، والتكافل بمعناه الاجتماعي، ويمكّن من جهة أخرى من تفعيل مجالات التكافل المحددة، اعتماداً على مخزون الإيمان الفردي والجماعي لدى الشعوب المشبعة بالثقافة الإسلامية، انطلاقاً من مكنون الإرث الثقافي للمجتمع الإسلامي، الذي ألف التكافل بشتى أنواعه، ورسخ مبادئه في العديد من مجالات حياته، وتشبع بمفاهيمه وأبعاده، وحقق منجزات زاخرة بفضله، تشهد على عظيم أثرها وجميل نفعها صور تلاحم إنساني وتضامن حضاري في مختلف مراحل تاريخه، ما زالت إلى اليوم ـ رغم التآكل ـ سارٍ مفعولها وجليّةٌ آثارها.

أ) اعتماد الرؤية الشمولية المستقبلية :

ابتعدت الإيسيسكو في إعدادها لهذه الاستراتيجية ـ كما هو دأبها في كل عمل استراتيجي هادف ـ عن جلد الذات، والتنقيب عن مثالب محطات الماضي الشاذة التي ضعف فيها التكافل بين شعوب العالم الإسلامي إلى درجة صراع بعض الإخوة واقتتال أبناء من الأمة، مستفيدة من الثمار الغزيرة للتآلف والتضامن والتآزر التي هي السمات الغالبة الرابطة بين عناصر الأمة ومكوناتها، والمنغرسة الجذور في ماضيها وحاضرها، معتمدة **رؤية شمولية مستقبلية** تهدف إلى العودة بالأمة إلى ذلك التآلف النموذجي الذي عاشته في أزهى محطات تاريخها، والذي تشير إلى انطلاقته النبوية الآية الكريمة : ﴿ **وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ، هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾[1].

عودة ترفع من قوة التآلف الموجود والتكافل الحالي إلى مراتب تتعزز فيها جوانب الوحدة، وتمتنع فيها دوافع الفرقة، ويخسأ فيها الاختلاف المذموم، عبر تفعيل

(1) سورة الأنفال، الآية 62.63.

عملي لمحرك ديمومة تلك الانطلاقة النبوية المباركة وضمان استمرارها في الأجيال أبد الدهر، ألا وهو التآخي واجتناب الفرقة، والذي تشير إليه الآية الكريمة : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا، وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً، وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1].

فالرؤية المستقبلية العلمية صوب الغد الزاهر للعالم الإسلامي ظلت حاضرة طيلة إعداد هذه الاستراتيجية، مستحضرة أن التكافل واجبٌ دينيٌّ بمقتضى التعاليم القرآنية والتوجيهات النبوية، وموقنة بأنه **برنامج مستقبلي واستراتيجي** تستند صياغته إلى قواعد ضابطة، ويعتمد تنفيذه على آليات محددة، تمليها شروط إنجاز الغد المنشود الطامح لتحقيق الرقي والازدهار والرفاهية لشعوب الأمة، وتحديث نظم تربيتها وتعليمها، وتطوير علومها وتكنولوجيتها، وازدهار ثقافتها وفنونها، ومحو الأمية فيها بكل أنواعها، والقضاء على الفقر بكل أشكاله، وترشيد العمل العام في كافة الميادين الاجتماعية والتنموية.

ب) الانطلاق من تشخيص واقع الثقافة في العالم الإسلامي:

ثم إنّه كان لزاماً من حيث المنهج أن تصاغ الاستراتيجية الحالية على تشخيص دقيق لأوضاع الثقافة في العالم الإسلامي في عصرنا الحاضر، وإبراز ما تواجهه من مخاطر وتحديات، وما تلاقيه من منافسة شرسة غير متكافئة على الصعيد المحلي والعالمي.

والغرض من هذا التشخيص هو تأكيد الحاجة إلى وضع استراتيجية للتكافل الثقافي والدلالة على أنها حاجة ماسة وضرورية، تفرضها المخاطر الكبرى التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تهدّد الأمة الإسلامية كلها في هويتها الحضارية والثقافية، حيث إنّ هذه التحديات هي أضخم وأعظم من الإمكانات الفردية الضئيلة التي يملكها كل قطر إسلامي بمفرده، ذلك أنها مخاطر تأتي من جهات متكتلة، تملك الإمكانات الكبيرة، وتعمل وفق تخطيط مشترك، ولا يمكن مواجهتها إلا بالتكتل القوي، والتكافل العملي، والتخطيط الممنهج.

(1) سورة آل عمران، الآية 103.

وتم الاعتماد في ذلك على التقارير الموسمية والدراسات التشخيصية التي تصل "الإيسيسكو" رغم التفاوت الملاحظ في المنهج والعرض، وكذا الدراسات العامة والقطاعية التي قامت بها "الإيسيسكو" في إطار تفعيل برنامجها الاستراتيجي الشمولي في مجال الثقافة، والمندرج ضمن "**استراتيجية المعرفة من المنظور الإسلامي**"، مع استقراء التقارير الواردة حول تقدم إنجاز مضامينها وبرامجها المتنوعة، وتحليل نوع العقبات التي واجهتها وحجمها، وخاصة منها ما يخص "**الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي**" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في داكار عام 1991م، و"**استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب**" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة عام 2000م، و"**استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية**" ، و"**استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب**" اللتيْن اعتمدهما مؤتمر القمة الإسلامي العاشر المنعقد في بوتراجايا بماليزيا عام 2003م.

كما تمت الاستفادة من الدراسات والأبحاث التي مهدت لصياغة واعتماد "**الإعلان الإسلامي حول التنوّع الثقافي**" المعتمد من قِبَل المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة المنعقد في الجزائر عام 2004 م، انطلاقاً من كونه استراتيجية إضافية لصيقة بـ"**الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي**" وكذا التقارير التي تضمنت الدواعي والدوافع التي دعت لتحيين هذه الأخيرة وتطويرها بناء على التطورات المحصلة في المجال الثقافي، والمناقشات التحليلية التي واكبت اعتمادها في حلتها الجديدة في نفس المؤتمر.

كما استفيد لإثراء هذا التشخيص من العديد من الدراسات التي تناولت قضايا التضامن والتعاون والتكافل على مدى العقود الأخيرة في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، سواء بين دول العالم الإسلامي فيما بينها، أو بين العالم الإسلامي ومحيطه العالمي.

ج) توخي الدقة في تحديد الأهداف والمرجعيات و المفاهيم الأساس:

إنه لمن دقّة المنهج في الدراسات الاستراتيجية تحديد الأهداف والمرجعيات ومفاهيم المصطلحات الرئيسَة التي تحكم موضوع كل استراتيجية، والتي هي بمثابة المفاتيح لمضامينها، تجنبا لتعدد القراءات لنصوصها، ومنعاً من تأويل خاطئ لدلالات مفاهيمها، وحماية من أن تصبح هي ذاتها بحاجة إلى منهج خاص، أو استراتيجية ملحقة، لتوحيد القراءة وتحديد المعاني وحصر الدلالات.

ولهذا عمدت هذه الاستراتيجية من جهة إلى التذكير بالمفهوم الموضوعي لمصطلح "**الثقافة**"، والذي يمكّن من استيعاب الأصول الثابتة للإسلام حين إضافة نعت "الإسلامي" له، ويسمح في أبعاده الإنسانية والحضارية بالانفتاح على كافة أنواع التعبير الثقافي التي يزخر بها العالم الإسلامي.

من جهة أخرى عمدت هذه الاستراتيجية إلى إعادة تحديد مفهوم "**الاستراتيجية**" ذاته، والذي تدرك " الإيسيسكو " أنه يتطور باستمرار لكثرة استعماله من قِبل جهات شتى، وفي معظم حقول المعرفة الإنسانية، تطوراً ساهمت فيه "الإيسيسكو" ذاتها عبر حركتها الاستراتيجية العلمية والمعرفية الدائبة، حيث توسعت لديها ولدى محيطها العالمي مفاهيمه، وتعددت حسب الحقول والآفاق الزمنية تطبيقاته، إذ أضحى دالاً على "**فن حوار الإرادات، إرادات الشعوب والحكومات والهيئات والمؤسسات والجمعيات، لإنجاز أهداف مركزة ومحددة، بنظر ثاقب وعقل مستوعب، وآليات تنفيذ ميسرة، وموارد بشرية ومالية مقدرة، وجهود تعبئة ومراجعة ومواجهة منتظمة ومتواصلة. وفق المقاصد المرجوة والأولويات المحددة**".

كما كان لزاماً أن يحدد بشكل دقيق مفهوم "**التكافل الثقافي**". فموضوعه كما سبق الذكر لا يتعلق بسعي إلى نوع من الأسلمة لمفهوم "**التكافل**" في حقول الثقافة، ولا هو تعبير عن رغبة في أسلمة مفهوم "**الثقافة**" عن طريق التكافل، وإنما القصد من هذه الاستراتيجية تفعيل طاقات كامنة في مجتمعات العالم الإسلامي عبر تكافل متنوع الأدوار، لخدمة تنوع ثقافي متعدد الأشكال، يسمح لشعوب تلك المجتمعات بتقوية الذات وتحصينها، وترسيخ حسن التفاعل والتعامل والحوار بين عناصرها، إلى جنب توطيد تعايشها وتبادلها العلمي والحضاري مع محيطها العالمي.

ولقد سجل لنا التاريخ القديم والمعاصر أن أكثر المجتمعات والشعوب إسهاماً كان أقواها إيماناً بضرورة التكافل والتآزر والتعاون مع الغير في كافة حقول الخير والمعرفة والإنتاج النافع. وللعالم الإسلامي في تضامن شعوبه وتآزرها وتناصحها وتكافلها تجارب غنية، ومساهمات واسعة، ومحطات مشرقة في ذلك التاريخ.

ثم إنه كان من الضروري تحديد الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية حتى تنزّل في ضوئها مجالات العمل وبرامجها وآليات تنفيذها. ويأتي على رأس هذه الأهداف اعتبار هذه الاستراتيجية أداة لتعزيز التضامن والتآزر والتعاون في مجالات الثقافة لدى كافة الهيئات والمنظمات والمؤسسات والجمعيات، محلياً وجهوياً ودولياً، والسعي إلى تعميم الإيمان الجماعي بضرورة التكافل الثقافي.

ومن جهة أخرى تنطلق هذه الاستراتيجية من رؤية للكون والإنسان والحياة، وتستند في ذلك إلى مرجعيات راسخة تحتوي الأركان والثوابت، ويحتكم إليها لتحديد الضوابط والقواعد. وما من عمل أقدمت عليه "**الإيسيسكو**" إلا وكانت فيه وفية للمرجعية التامة لأصول الدين الإسلامي وقيمه ومبادئه، التزاماً بميثاقها، ووفاءً لرسالتها الحضارية والإنسانية.

ويأتي على رأس هذه المرجعيات : القرآن الكريم والسنة النبوية، وأصول التكافل الثقافي في الإسلام، ومنظومة القيم الإسلامية العليا والمبادئ الإنسانية المشتركة، إضافة إلى مضامين ميثاق الإيسيسكو وأهدافه، واستراتيجياتها القطاعية، وتوجهات الخطة العشرية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

د) تحديد برامج العمل وآليات التنفيذ الرئيسَة :

حيث تقتضي المنهجية في العمل الاستراتيجي الربط المحكم بين التنظير والتحضير، وبين النظر والعمل، وذلك عبر تحديد برامج العمل المهمّة وآليات تنفيذها إذ هي صلب العمل الاستراتيجي.

فالاستراتيجية هي بحد ذاتها من منظور شمولي برنامج توجيهي يحدد ضوابط العمل وقواعد التنفيذ وفق أهداف يراد تحقيقها، وطموحات يرجى بلوغها، وآليات تنفيذ يلزم توفيرها، كفيلة بإنزال مضامين الاستراتيجية إلى ساحة الواقع الثقافي، في أفق زمني معلوم.

ثانياً : المفاهيم

أ) مفهوم الاستراتيجية :

يرمز المفهوم المتداول لمصطلح "**الاستراتيجية**" اليوم إلى "**الخطة الكلية**" التي تتضمن مجموعة من القواعد والضوابط العامة من دواع، وأهداف، ومنهجية، ومجالات عمل، وآليات تنفيذ، وغيرها من العناصر الأساسية والمبادئ المنهجية، والتي تسمح في إطار ديناميكي وشمولي، وفي أفق زمني محدد، ومرحلية متوالية، بإنجاز مجموعة مترابطة من برامج العمل التي تحقق تلك الأهداف عبر تفعيل الآليات المناسبة في المجالات المقترحة وتطويرها، مع تنسيق وترابط يمكّنان من مواصلة التعبئة، وتطوير الإنجاز وتحسين جودته، وضمان سبل المراجعة النظرية والعملية في ضوء ما يعترض ذلك الإنجاز من عوائق وعوارض وفق الضوابط والقواعد المقررة.

ولهذا كـثيراً مـا يترادف مـفـهـوم "**الاستراتيجية**" في العديد من الكتابات والدراسات المعاصرة مع مفهوم "**التخطيط**" ليحملا نفس الدلالة، لكن الفوارق بين المصطلحين تبرز في الحقل المصطلحي الاستراتيجي لكون الاستراتيجية باستيعابها لردود الفعل، واعتمادها على المراجعة حين العجز عن الاقتحام الكلي للعقبات في وجه مـا تصبـو إلـيـه، أو مـلاحـظـة خلل أو نقص في تقديراتها المستقبلية وتحليلاتها الاستشرافية، تتميز عن التخطيط بوعيها الشديد بآليات تطور المجالات التي تخصها، فضلاً عن تميزها بالمرونة والانفتاح على أكبر عدد ممكن من الاحتمالات والبدائل التي تمت دراستها بناء على استشراف مستقبلات الموضوع الذي يعنيها، انطلاقاً من تحليل توقعاته، واختبار بدائله واختيارها.

ب) مفهوم التكافل الثقافي:

"**الكفالة**" في اصطلاح جمهور الفقهاء هي : أن يلتزم الرشيد بإحضار من يلزم حضوره في مجلس الحكم. ويسمى الملتزم بالحق ضامناً وحميلاً وزعيماً وكافلاً وكفيلاً. غير أن العرف جارٍ بأن الضمين يستعمل في الأموال، والحميل في الديات، والزعيم في الأموال العظام، والكفيل في النفوس.

والمعنى العام أن الكفالة التزام من الكفيل بأداء الدين عن المدين، وهي من عقود التبرعات ومن صور التضامن الاجتماعي التي تعتبر بمثابة تعاقد ضمني بين أفراد المجتمع، بموجبه يقوم فرد أو جماعة بضمان المدين أو تحمل الدين عنه.

هذا عن الكفالة في اللغة واصطلاح الفقهاء.

أما التكافل فهو تعاقد ضمني متبادل بين جهتين تلتزم كل جهة بالقيام بواجبها حسب القدرة والكفاءة.

فـ "**التكافل**" كما ورد في لسان العرب، صيغة تدل على المشاركة في الفعل بين طرفين. والفعل الثلاثي منه كفل، يقال : كفل المال ضمنه، وكفل إنساناً، عاله وتحمل الإنفاق عليه، ومنه كفالة اليتيم. وفي الحديث: «**أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة**»، والكافل القائم بأمر اليتيم المربي له. وقوله ﷺ «**كهاتين**» إشارة إلى أصبعيه السبابة والإبهام، دلالة على شدة القرب، والمكافل المجاور والمحالف، وهو أيضاً المعاقد والمعاهد.

والتكافل الاجتماعي، هو تعاقد ضمني بين كافة أفراد المجتمع، يلتزم الجميع بموجبه بالإسهام في خدمة المصالح المادية والمعنوية المشتركة، فيسهم الأغنياء

بأموالهم، وغير الأغنياء بأعمالهم وأنفسهم ومواهبهم. والتكافل بهذا المعنى الاجتماعي العام معروف بكثرة الاستعمال والتداول.

أما "**التكافل الثقافي**"، فهو مركب دلالي مخصوص جديد قُيِّد فيه لفظ التكافل بوصف يخصصه ويحصره في شعبة خاصة من المعنى العام. وهي شعبة العمل الثقافي، والغرض من هذا التخصيص هو توجيه الاهتمام إلى أن التضامن في مجال العمل الثقافي في هذا العصر يكتسي أهمية قصوى، لا تقل عن أهميته في مجال مواساة الفقراء والمحتاجين.

و"**التكافل الثقافي**" بوجه عام هو أن يتحمل كلُ قادر نصيبه من المسؤولية في دعم العمل الثقافي الإسلامي في سائر الأقطار الإسلامية : القادر بماله يسهم بالمال، والقادر بعقله وعلمه يسهم بعلمه، والقادر بخبرته يسهم بخبرته، بحيث يسهم الجميع في حماية ثوابت الثقافة الإسلامية من المخاطر التي تواجهها، وفي رعاية تنوعها وتعزيز أنشطتها.

وكما سبق القول حين الحديث عن المنهجية، فإننا حين نقول "**التكافل الثقافي**" نستبعد من دلالات هذا المصطلح المركب كل ما يرمي إلى حصرِ مفهوم التكافل في دائرة الثقافة، أو قصر الأنشطة الثقافية على ما هو مدعوم ومؤازَر عن طريق التكافل الإسلامي، وإنما نقصد منه أن الثقافة بمفهومها الواسع في حاجة دائمة إلى التكافل في كافة أبعاده الروحية والإنسانية كما هو في أمس الحاجة إليها.

فلقد أسهم التكافل عبر تاريخ الإنسانية كله في تحقيق العديد من الإنجازات والمشاريع الثقافية واستمرار الانتفاع بها بين المجتمعات والشعوب على اختلاف مشاربهم الثقافية ومذاهبهم ونحلهم الدينية. كما سجل لنا التاريخ أنّ أكثرهم إسهاماً هو أقواهم إيماناً بضرورة التكافل والتآزر والتعاون مع الغير في كافة حقول الخير والمعرفة.

ولهذا لا يتعلق الأمر بتاتاً في هذه الاستراتيجية بإعادة الصياغة من منظور إسلامي لمفهوم التكافل، فالتكافل قيمة من القيم الإنسانية النابعة من الفطرة، ﴿ **فطرة الله التي فطر الناس عليها** ﴾[1]، حرص الإسلام على حمايتها وتطويرها وتفعيلها داخل المجتمع، ومن ثم كانت إضافة صفة "**الإسلامي**" للتكافل كإضافة صفة "**الأبيض**" للحليب الخالص.

(1) سورة الروم، الآية 30.

وبناء على ذلك، ننطلق في هذه الاستراتيجية من أن **التكافل** هو تلك **المساهمة المتبادلة بين الناس والمؤسسات والدول في إنجاز مشروعهم الحضاري الكلي، وذلك التعاون المشترك بينهم أفراداً وجماعات وهيئات ومؤسسات والمبني على المساندة والتآزر والتعاضد**، بحيث يكون ذو القدرة كفيلاً بتمكين من دونه من تحقيق مشاريع جماعية ترقى بالمجموعة المتكافلة إلى مستويات رفيعة من الفعل والأداء، وسقف عالٍ من الوعي والإدراك، يمكّن من بلوغ المقاصد والأهداف المتوخاة ضمن منظور للكون والإنسان والحياة، ينطلق من كليات الدين وأحكامه، ويثري جوانب الحوار والتفاعل والتعايش بين مختلف الثقافات والحضارات في كافة الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

ثالثاً : الدوافع والأهداف

ظل "**التكافل الثقافي**" بكل أبعاده حاضراً في كل خطوة تخطوها "الإيسيسكو"، حيث أشير إليه تصريحاً أو تلميحاً في جل الاستراتيجيات التي تم إعدادها، سواء في مجال التربية أو العلوم أو الثقافة أو الاتصال. بل كان الاعتراف الجماعي بضرورة التكافل بين الدول والشعوب الإسلامية ومؤسساتها المتعددة، وتقديرها الخاص لسلطان نفعه، ورغبتها الملحة في الاستجابة لتطلعات الأمة في تحقيقه، هو الدافع الأساس لتأسيس "الإيسيسكو" ذاتها، وإناطة المهمّات الجسام بها كترسيخ مبادئ التكافل والتضامن والتعاون والتكامل وتعزيزها وتكثيفها على أوسع نطاق بين دول العالم الإسلامي فيما بينها من جهة، وبينها وبين محيطها العالمي من جهة ثانية.

فمما نصّ عليه "**ميثاق الإيسيسكو**" في ديباجته من دواعي التأسيس :

- **الاعتراف الجماعي بمبادئ المساواة والتضامن والتكافل** لتقوية التعاون فيما بين الدول الإسلامية للنهوض بقطاعاتها في مجال التربية والعلوم والتقانة والثقافة والاتصال بالوسائل الملائمة.
- **الاستجابة لتطلعات الأمة الإسلامية وآمالها في تحقيق التعاون والتضامن والتقدم والازدهار في ظل مبادئ الإسلام السمحة.**
- **الالتزام بالنهوض بالتربية والعلوم والثقافة لتحقيق التعارف وتقوية الإخاء والصداقة ونشر السلم بين شعوب العالم.**

لكن العمل الاستراتيجي مبني كما سبق الذكر على المراجعة المستمرة والتعبئة المتواصلة، وأضحى العمل الثقافي على الخصوص بحاجة ماسة إلى التنصيص على

البعد الإستراتيجي التكافلي في كل خطواته وبرامجه بشكل صريح، وذلك لدواعِ وأهداف شتى نخص بالذكر منها ثمانية لأهميتها واشتمالها على مختلف الدواعي والأهداف الفرعية التي أشير إلى العديد منها في ثنايا هذه الاستراتيجية.

ونقصد بالدواعي هنا الأسباب والعوامل التي تُظْهِرُ بجلاء حاجة المسلمين الملحة إلى الوعي التام بضرورة التكافل في مجالات العمل الثقافي والتنمية الثقافية أولاً، ثم إلى ضرورة وضع خطة مشتركة، واستراتيجية عامة لهذا التكافل.

ولا شك أن هناك ترابط قوي بين الدواعي والأهداف، وخاصة في الشأن الثقافي والاجتماعي؛ فغالباً ما تكون الحاجة التي تدعو إلى القيام بشيء هي الغاية ذاتها التي تراد من تحققه؛ ولهذا تم الجمع بين الدواعي والأهداف المنشودة من هذه الاستراتيجية، على النحو التالي :

أ) الرغبة في توطيد الجهود والتحرك استراتيجياً بشكل جماعي :

من الدواعي الكبرى التي دعت بإلحاح واستعجال إلى وضع استراتيجية للتكافل الثقافي تلك الحاجة الملحة إلى توطيد الجهود والتحرك بمنظور استراتيجي محكم، وبشكل جماعي منظم، للوقوف في وجه الفوضى الثقافية الداهمة التي تزحف مع العولمة الاقتصادية والتجارية في تدافع ساخن غير متكافئ، وبعيد كليّا عن معقول القواعد وسليم الضوابط.

فمن المسلم به أن النظام العالمي الجديد قد فرض هيمنته بقوة على العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والتجارية، وأنه يصر بإلحاح وبشتى الوسائل على فرض سيطرته ـ لضمان بقاء غلبته ـ في كافة الحقول الفكرية الثقافية قبل السياسية والعسكرية، وبدأت تظهر في الأفق بوادر هذه السيطرة التي تهدف إلى فرض أنموذج ثقافي عالمي واحد، دون اعتبار للخصوصيات الثقافية والحضارية والدينية للشعوب والأقليات.

ومن الواضح للعيان أن الجزء الأكبر من ضغط النظام الدولي ينزل بكل ثقله في الآونة الراهنة على الثقافة في العالم الإسلامي، وغير خاف أنه يمارس عليها ضغوطاً متزايدة وبوسائل متنوعة، ظهر جزء منها في الحملات الإعلامية لتشويه حقائق الإسلام والنيل من شخص رسوله عليه الصلاة والسلام.

ب) الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتكامل في العمل الثقافي:

ومن أهم الأسباب التي تعوق توطيد الجهود والحركة الاستراتيجية الجماعية للعالم الإسلامي، والتي أدت وتؤدي إلى تقلص ظل الثقافة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ـ إضافة إلى ما تقدم من أسباب خارجية ـ ضعف التنسيق بين الأقطار الإسلامية في مجالات خدمة الثقافة في العالم الإسلامي، إضافة إلى ضعف الاستثمار في مشاريعها وبرامجها.

فهناك وزارات وهيئات ومؤسسات تعتبر نفسها غير معنية بالثقافة الإسلامية، معتذرة بعدم الاختصاص لوجود جهات حكومية خاصة بالشؤون الإسلامية، موجهة اهتمامها وإمكاناتها المحدودة إلى جوانب وألوان أخرى من العمل الثقافي.

وترتب على هذا الوضع ضعفٌ بيّن في التنسيق الثقافي عموماً، وفي مجال الثقافة الإسلامية خصوصاً؛ وزاد من هذا الضعف كثرة النزاعات والخصومات وتباين الأنظمة، وتأثير النفوذ الأجنبي الذي قسم العالم الإسلامي إلى مناطق تابعة للثقافة الفرانكفونية أو الأنجلوسكسونية، أو غيرهما من الثقافات التي تتميز كبرى مؤسساتها الداعمة بنزعة التوسع وحب الاستعلاء.

وفي الوقت الذي تتجه فيه العديد من الدول إلى التوحد والتقارب في إطار تكتلات كبرى تمكّنها من جمع صفوفها وتنسيق سياساتها، نرى الدول الإسلامية ـ مع الأسف الشديد ـ ما تزال تعيش في حال من التمزق والتفرق، يجعل التنسيق بينها والتكافل والتضامن والتناصر في سبيل المحافظة على مصالحها وثقافتها أملاً بعيداً.

ومما يُؤسف له أيضاً أن الجهود المخلصة التي تبذلها بعض المنظمات الإسلامية في سبيل وضع خطط للتنسيق الثقافي لا تلقى الدعم اللازم والاستجابة الكاملة.

فالتنسيق بين المسؤولين عن الثقافة في العالم الإسلامي أمر ضروري، وإقامة هذا التنسيق على مبدأ التكافل ضروري أيضاً، لأن هناك العديد من الأقطار الإسلامية التي لا تملك الوسائل والإمكانات لحماية الثقافة الإسلامية، ومن واجب المسلمين دولاً وحكومات ومنظمات وأفراداً وجمعيات أن ينسقوا جهودهم لمساعدة تلك الأقطار على إقامة مراكز ثقافية، ومؤسسات علمية ودينية، ومدارس ومساجد، وأن يزودوها بالأطر القادرة على النهوض بالعمل الثقافي البنَّاء.

ولقد سبق القول أن في العديد من البلاد الإسلامية الكثير من الطاقات البشرية والكفاءات القادرة، وفي بلدان أخرى الكثير من الطاقات المادية والمالية، ولو عبئت

هذه الطاقات وتلك الكفاءات في عمل ثقافي إسلامي مشترك، لأعطت من النتائج الإيجابية ما ينفع المسلمين ويُرضي الله تعالى.

فالتنسيق الثقافي لتوطيد الجهود، وضمان الحركة الجماعية وفق منهج استراتيجي محكم، هو الكفيل بفتح المجال للاستفادة من كل الطاقات بمختلف أشكالها، وتهيئة فرص النجاح للعديد من المبادرات على اختلاف أنواعها، ووضعها في خدمة الثقافة الإسلامية في المكان المناسب والزمان المناسب، ولا محيص لكي ينجح هذا التنسيق من أن يدمج في إطار استراتيجية مُحْكَمَة للتكافل الثقافي.

ج) الوقوف في وجه عوامل التفتيت والتفرقة :

إن مخاطر الغزو الثقافي والعولمة الثقافية التي تحدثت عنها هذه الاستراتيجية، ما كان لها أن تنجح في اكتساح حِمَى الثقافة الإسلامية لو أخذت المبادرات التي صادقت عليها الجهات الرسمية المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال موقعها الضروري وحصتها اللازمة لحمايتها، وتثبيت وجودها، وترسيخ قيمها في نفوس الأجيال الناشئة.

فنظرة سريعة في برامج التعليم والإعلام في البلدان الإسلامية تكفي للوقوف على مبلغ ضعف حصة الثقافة الإسلامية فيها، وغالباً ما يكون ضعفها أو إضعافها لحساب ثقافات أخرى، محلية أو غير محلية. وإن ما يلاحظ في صفوف بعض الشباب المسلم من تمرد على القيم التي تميز الشخصية الإسلامية يرجع في معظم الأحوال إلى برامج التربية والتعليم والإعلام التي تعمدت إقصاء الثقافة الإسلامية، أو عميت عن أولوية برامجها، ولم تدرك العواقب الخطيرة لتهميشها.

ولهذا تفرض التحديات الكبرى اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، على القائمين على برامج التعليم ومناهجه ووسائل الإعلام وبرامجها، والمؤسسات الثقافية وأنشطتها أن يجعلوا من هذه الوسائل والمؤسسات والبرامج أداة صالحة للمحافظة على الهوية الثقافية، والشخصية الإسلامية المتميزة بأخلاقها وسلوكها وحضارتها، والوقوف في وجه الجوانب السلبية من الحراك العالمي الهادفة للتفكيك والتمزيق والتفرقة العرقية والإيديولوجية والمذهبية.

فعلى برامج التربية والتعليم أساساً، والأنشطة الثقافية عموماً، أن تأخذ هذه التحديات بعين الاعتبار، وأن تجعل "**الثقافة الإسلامية**" مكونا أساساً من بين

عناصر الإعداد والتأهيل والتكوين، يساعد على إنتاج المثقف الصالح، والمواطن العامل والناصح، المتشبع بأصالته وقيمه، المعتز بشخصيته وانتمائه لأمته، المتفتح بوعي وتوازن على الثقافات الإنسانية.

ومن ثم كان دعم الثقافة في العالم الإسلامي لحماية المجتمع من عوامل الاختراق وشق الصفوف واجباً دينياً، وجهاداً في سبيل الله، ودفاعاً عن العقيدة الإسلامية وعن مقدسات الإسلام ومآثره الحضارية. وللقيام بهذا الواجب لا بد من التخطيط المشترك، والتكافل والتكامل والتنسيق الجماعي بين المسلمين، ليأخذ القوي بيد الضعيف، وليتعاون الجميع على الخير وجلب المصالح ودرء المخاطر.

فإن الجهات التي تسعى إلى نشر ثقافتها في البلدان الإسلامية تعمل في إطار منظمات وهيئات رسمية وغير رسمية، وفي إطار سياسات ثقافية ومخططات مشتركة، وتملك من الوسائل المادية الوفيرة ما يضمن لها الاستمرار في عملها، ويسمح لها بتحقيق أهدافها، وتستغل كل ضعف وكل ثغرة يمكن أن تلج عبرها لتحقيق أغراضها وترسيخ نفوذها.

وفي مقابل هذه السياسات والمخططات، لا يحسن بنا ونحن أهل التكافل والتضامن والتعاون وحملة رسالته أن نرى العمل الثقافي الإسلامي محصوراً أو محاصراً في مجالات محدودة، وفي مبادرات متفرقة، لا ترقى إلى المستوى الذي يمكّنها من مواجهة التحديات وتخطي العقبات والصمود في وجه التقلبات.

كما أنه لا يليق بنا ـ ونحن أصحاب التاريخ المليء بمواقف المساندات البطولية والمساعدات السخية ـ أن نترك الضعيف منا الذي يستحي أن يسأل الغير إلحافاً يئن تحت وقع حاجته للموارد المالية والبشرية والمادية، ونتغافل عن الضرر الجماعي الذي قد يترتب عن استمرار ضعفه أو خضوعه لشروط متصنع إنقاذه، وما قد ينتج عن ذلك من فرقة وتمزق وانفصال للعرى ومساس بالوحدة الثقافية.

ومن ثم كان حقاً على كافة الأعضاء التكافل والتضامن والتآزر في صف واحد يضمن للعمل الثقافي أن يكون في مستوى الصورة الناصعة لواقعه وتاريخه، ويدفع به إلى تَبَوُّؤ المكانة اللائقة به، ويسخّر له الوسائل الكفيلة بأدائه لدوره الإنساني والحضاري، والحامي في نفس الوقت لأصوات الحق والنصح في الأمة من الانسياق نحو الاختلاف المذموم أو التنافر المقيت.

د) السعي لتشجيع طاقات البذل والعطاء في إطار تكافلي :

من المعلوم في شريعتنا السمحة أن الإنفاق في سبيل الله من أفضل الأعمال، فهو يزكي النفس ويرقى بها إلى مراتب الكمال، ويطهّرها من رذائل الأنانية المقيتة والأثرة القبيحة والشح الذميم، ولهذا رغب الله تعالى عباده المؤمنين في البذل والإنفاق والعطاء، ووعدهم بالتزكية وعلو المكانة والأجر المضاعف حيث قال سبحانه : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيم ﴾[1].

بل اعتبر الإسلام الإنفاق في سبيل الله هو الاستثمار الحقيقي لحفظ المال وتنميته، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[2]، ولقوله ﷺ: «**ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم أعط ممسكاً تلفاً**».

وما يجري في ديننا على الأفراد يجري على المؤسسات والهيئات، ولهذا فالحكومات والمؤسسات مطالبة بالإنفاق وتعميمه بالقدر الذي يصبح فيه التكافل البيني حقيقة واقعية مثلما هو مطالب به الأفراد، وخاصة في سبيل تنفيس الكرب وإزالة العسر وتقديم المعونة، تطبيقاً للحديث الشريف، وسعياً إلى تحقيق ما يشير إليه من المقاصد وما يعد به من الثواب، والذي يقول فيه المصطفى عليه الصلاة والسلام وعلى آله : «**من نَفَّسَ عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسَّر على معسر يسَّر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**».

فالمال لا تظهر فائدته الحقيقية إلا بالإنفاق في ما يجلب المنافع ويدرأ المفاسد، في الوقت الذي يعتبر عند الله كنزه وجمعه والانشغال بعدِّه تعطيلاً لمنافعه، وحرماناً من ثمراته وخيراته. ولهذا كان لزاماً في المجتمع المسلم أن ينفق ذوو القدرة على من دونهم قدرة وقوة في كافة المجالات التي تمكن من تحقيق مصالحهم الجماعية والفردية، دون تردد، ودونما حاجة إلى الاستجداء أو طلب الإغاثة، فالتكافل الثقافي له من السمو والمكانة ما يثري ويزكي القيم الثقافية التي منها الكرامة والعزة والأنفة.

(1) سورة البقرة، الآية 261.

(2) سورة سبأ، الآية 39.

وتحقيق ذلك التآزر الأخوي والعضوي ـ في تلك الدرجات من السمو والعلو ـ ليس بالأمر المستحيل إذا صحت النوايا، وصدقت العزائم، وأحضر التكافل في تمام نبله وطيب مقصده، لتقوية الصفوف، ونصرة القوي للضعيف، ومساعدة الغني للفقير، وجيء بالتكامل والتعاون لضمان الصف المرصوص، ورحب بالكرم والإيثار، وأقصي الشح، وأبعد المن والأذى؛ ففي المجتمع المسلم لا يسأل ذوو العسرة الناس إلحافاً، وَلا يَجِدُ ذوو اليسرةَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ.

فمن المعلوم أن العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية قد قامت بمجهودات طيبة لنشر الثقافة الإسلامية وتقريبها من الفئات المحتاجة من أبناء المسلمين في العديد من البلدان، وهي مجهودات كبيرة، لكن التحديات الكبرى التي فرض الله على الأمة الإسلامية أن تواجهها في عصور المحنة وضعف الشوكة تفرض تنسيق تلك الجهود في إطار عمل ثقافي إسلامي جماعي منظم، يقوم على تخطيط جماعي واستراتيجية مشتركة مضبوطة تُحْشَدُ لها الطاقات والكفاءات، وتعبأ لها الإمكانات والوسائل، استراتيجية ترتكز على مبدأ التكافل، ويسهم فيها الجميع، كل بقدر استطاعته ومؤهلاته، العلماء والمفكرون بعلمهم وأفكارهم، والخبراء بخبرتهم، وأصحاب المال بأموالهم.

هـ) الحاجة إلى التأكيد أن التكافل واجب عيني:

دعت الشريعة الإسلامية جميع المسلمين إلى إقامة بعض الفرائض، مثل التعاون والتآزر والتكافل وإصلاح ذات البين، وأطلقت عليها فروض الكفاية، أي إذا قام بها البعض سقط وجوبها عن الباقين، وإذا لم يقم بها أحد كان الجميع آثما.

والملاحظ أنه قد قلّت العناية كثيراً بمثل هذه الواجبات المشتركة التي تتعلق بمصالح المسلمين العامة الدينية والدنيوية والثقافية، مع أنها من الفرائض التي فرضها الله عز وجل؛ لكن عامة المسلمين لا يدركون أهميتها، وصار الكثير منهم لا يحس بالمسؤولية عنها، ولا يشعر أنه آثم بترك القيام بها.

وبما أن التكافل الثقافي يعتبر غالباً من فروض الكفاية، وحتى لا يحتج أحد على الانتقال به من الكفاية إلى الوجوب في حق كل فرد ومؤسسة حين استنفار

الطاقات، ولحظة اقتحام العقبات، فإن إبراز أهميته في حفظ دين الأمة وقيمها وشخصيتها وهويتها الحضارية في زمن التحدي والنهوض الحضاري، يقتضي أن نبين للمسلمين موقعه بين فروض الكفاية وأهمية هذه الفروض.

ومن ينظر في تاريخ الأمة الإسلامية بعين متبصرة يرى أنها كانت أمة قوية محترمة، سباقة في العلوم الدينية والدنيوية، حينما كانت تطبق المنهج الإسلامي في حياتها، مدركة الأبعاد الحقيقية لفروض الكفاية، واعيةً بأهميتها، شاعرة بالمسؤولية عن أدائها.

والمسؤولية في فروض الكفاية مسؤولية تضامنية، تتكافل في أدائها الأمة كلها أفرادًا وجماعات ومنظمات وحكومات من أجل القيام بها، ومثل هذا العمل الجماعي التكافلي يحتاج إلى تخطيط وتنظيم وتنسيق، كي ترسم الأهداف بعناية، وترتب الأوليات، وتستثمر المجهودات والإمكانات المتاحة فيما ينفع الناس.

إن الشارع الحكيم عندما قسم الفرائض الدينية إلى كفائية وعينية، كان يتوخى الوصول إلى تحقيق المصالح العامة للأمة، وأن يبادر الناس إلى أدائها بحماس، متطلعين إلى الثواب والجزاء عند ربهم، أما أن تهمش فروض الكفاية، أو تعطل كما هو حاصل عند عامة المسلمين اليوم، أو يقتصر في فهمها على صلاة الجنازة ودفن الموتى وصلاة العيدين، فهذا فهمٌ قاصر يحتاج إلى تصحيح، لأن هذا الفهم الضيق يقلص دائرة فروض الكفاية، ويقلل من قيمتها الحيوية في الكثير من مرافق الحياة الاجتماعية، ومناحيها الدينية والدنيوية التي جعل الشارع مسؤوليتها جماعية مشتركة.

إن تعطيل فروض الكفاية يعني تعطيل الكثير من مصالح المسلمين الدينية والدنيوية، بل تعطيل الشطر الأكبر من الدين. ويوم يستعيد المسلمون الوعي بقيمة هذه الفرائض، ويعلمون أن القيام بالمصالح العامة مقدم على المصالح الخاصة، يومئذ يُرجى أن يفلحوا ويستردوا ما ضاع من عزهم وسيادتهم ويفرحوا بنصر الله.

و) تقوية مبدأ التكافل في المجال الثقافي وترسيخه:

رغم الحضور القوي للتكافل في العديد من المجالات الاجتماعية، فإن مبدأ التكافل في بعض المجالات الثقافية كاد أن ينقرض ويختفي بسبب طغيان النزعة المادية، وسيادة سلطة السوق المعولم، والتي جعلت مرجعية الاستثمار في المشاريع الحيوية، بما فيها مشاريع التعليم والثقافة والمعرفة، مرتكزة على قيم التعامل بمبدأ الربح المادي العاجل.

لقد كان المجتمع الإسلامي إلى وقت قريب يتميز بسيادة مطلقة لمنظومة قيم سامية نابعة من الفطرة السليمة، ومكارم الأخلاق النبيلة، جعلت كل واحد من أفراده يتطلع إلى مرضاة الله تعالى وابتغاء فضله في إسعاد أخيه وخدمة جاره، ويرى في السعي الحثيث لقضاء حوائج الناس ونفعهم وسد حاجياتهم عملاً كريماً أفضل من كل كسب مالي أو قيمة مادية فانية، فكانت جل الخدمات الاجتماعية فيه من تعليم وصحة وثقافة ومواساة تقوم على مبدأ التكافل.

وإن مقارنة سريعة بين المجتمع الذي كانت تسود فيه بالأمس القريب تلك القيم الطاهرة، وبعض مجتمعات المسلمين الحالية المتأثرة بجوانب تجارية صرفة من الأنظمة الاجتماعية المادية، مع ملاحظة ضعف انخراطها المتنامي في مشاريع العمل الخيري والإنفاق التطوعي تحت ذريعة طغيان سوق العولمة الكاسح، لتكفي لإظهار البون الشاسع بين ما كانت فيه تلك المجتمعات وما صارت إليه، ودق ناقوس الخطر للمبادرة بحفظ التكافل الثقافي وترسيخ جذوره، وحمايته مما يتهدده من نزعات طائفية وعرقية تريد أن تضيّق مجاله، وتحجّر واسع نفوذه.

فلم يعد غريباً تحت ذريعة الخصخصة تارة وترشيد الاستثمار تارة أخرى أن نرى العديد من مجالات التربية والتعليم اليوم بمختلف مستوياتها تجارة رائجة ومورداً مهمًا للربح المادي، حيث اختفى أو كاد من حياتنا نظام التكافل في المجالات الثقافية والتعليمية كما عهدناه في تاريخنا القديم والحديث، وأصبحت معظم الأنشطة الثقافية ذات النفع العام سلعة تباع بأثمنة عالية.

فإذا لم نعمد إلى **تقوية مبدأ التكافل في المجال الثقافي**، وإشاعته في المجتمعات الإسلامية على أوسع نطاق، لضمان سيادة قيم التراحم والتعاون، ومحبة الإنفاق مرضاة لله تعالى في كل ما يعزز الوحدة الثقافية ويحمي كيان الأمة المشترك، فإن مجتمعاتنا بسيرها في ركب المجتمعات المادية بخطى حثيثة، ستزداد يوما بعد يوم بُعدًا عن المجتمع الإسلامي النموذجي، وعن قيمه الروحية ونظامه وشريعته السمحة الرحيمة، معرضة نفسها للتفكيك والعزلة والاستلاب الفكري والثقافي.

ز) إبراز دور المجتمع المدني في التكافل الثقافي :

كانت المؤسسات الأهلية غير الرسمية إلى عهد قريب من عصر النهضة المعاصرة بعالمنا الإسلامي هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتربية والتكوين والتثقيف، وكانت موارد الزكاة والأوقاف وغيرها من أوجه الإنفاق الطوعي توجه لإنشاء المدارس

والمساجد والجامعات، وإمداد العلماء وطلاب العلم والأئمة والوعاظ بما يكفيهم لتلبية متطلبات العيش الكريم، ويعينهم على القيام بواجبهم الاجتماعي والثقافي.

وكان أغنياء المسلمين ينفقون في هذه المجالات بسخاء، فيجد طلاب العلم الفرص متاحة في كل قطر إسلامي لتحصيل العلم، يجدون المسكن والمطعم والملبس وسائر الحاجات الضرورية، ويجدون الاحترام والتكريم أينما حلوا وارتحلوا، ويدخلون إلى أيّ بلد بلا حدود ولا قيود، يرحل أبناء المغرب إلى المشرق، ويلتحقون بأي جامعة أو مدرسة، فتؤويهم وتهيئ لهم فرص التعلم، ويمكثون هناك السنوات الطوال، منكبين على طلب العلم، لا يضطرون إلى أي عمل لكسب لقمة العيش. كما يجد عامة المسلمين في المساجد ومجالس العلم الفرص السانحة للتعلم وتحصيل الثقافة.

فلقد كان التكافل الثقافي من أبرز سمات الحضارة الإسلامية؛ وأقوى الأدلة على ذلك أن النظام الإداري لهذه الحضارة في عصوره الزاهرة لم يعرف ديواناً ولا وزارةً خاصةً بالتعليم والثقافة، ليس لأنه لم يرق إلى مستوى التفكير فيها، ولكن قوة المجتمع المدني وقتئذ، وبتأييد العلماء والفقهاء، ظلت سداً منيعاً يحول دون تحويل آليات إعداد عقول الأمة إلى مراكز تمنع التعدد الثقافي، أو تفرض لونا من الولاء الفكري، أو تكون عرضة للضياع كلما تطاحن الساسة على الحكم أو تمت الإطاحة بخليفة، بل كان خيرة الساسة ينفقون من أموالهم الخاصة مثلهم مثل بقية المنفقين من المجتمع الأهلي.

فلم يكن بيت المال يتحمل تكاليف العمل التربوي والتثقيفي إلا في جوانب بسيطة، وإنما تحملها المحسنون من مختلف الطبقات، وكانت المراكز الدينية والعلمية والثقافية مؤسسات أهلية شعبية مستقلة يتحمل المجتمع الأهلي تكاليف إقامتها ورعايتها والإنفاق عليها.

ولهذا فإن مظاهر التكافل الثقافي تتجلى بوضوح في تلك المراكز التي أسسها ذلك المجتمع المدني كالمساجد والجوامع الكبرى، والمدارس العلمية والرباطات والزوايا وفن العمارة الإسلامية، والمواسم الدينية، ففيها تجسد التكافل الثقافي بكل أوجهه ومجالاته.

بل إن الدارس في عصور الازدهار الثقافي ليستغرب حسب العصور التاريخية كيف يكون الوضع السياسي في بعض حقب التاريخ غير مستقر ويجد النشاط الثقافي والعلمي ـ والذي تدل عليه كثرة التآليف القَيِّمَةِ، وازدهار المراكز الثقافية والمدارس العلمية نشاطاً مزدهراً.

ومن المفيد أن نذَّكِّر بهذه الصورة الوضاءة عن المجتمع الإسلامي ودور الأفراد المستقلين والجماعات الأهلية فيه، لعلنا نجد فيها ما يحدونا إلى بعث روح التكافل للتقليل من التوجّهات المادية، والتخفيف من أحاسيس القسوة والبغضاء التي تسود العلاقات الاجتماعية، ولإعادة شيء من الرحمة والتراحم إلى مجتمعات المسلمين.

فلقد ظل التكافل الثقافي في المجتمع الإسلامي تعبيرا عن رابطة الأخوة الإيمانية؛ وهي الرابطة التي تدفع الناس إلى إنفاق أموالهم على أهل العلم وطلبته، وعلى المدارس والمكتبات، وعلى المؤسسات والمراكز، لا للحصول على كسب مادي دنيوي، وإنما لكسب الجزاء في الدار الآخرة، ولنيل مرضاة الله تعالى.

بل إنّ نظرة واحدة على تاريخ الوجود الإسلامي المعاصر في أوروبا وأمريكا تقدم لنا البرهان على ذلك التكافل الثقافي الفاعل الذي سمح ببناء مساجد ومؤسسات وتسيير مدارس ومراكز للثقافة والمعرفة، وتعطينا الدليل الساطع على دور المجتمع الأهلي والمدني في تعزيز التكافل الثقافي بين أفراد الشعوب المسلمة خارج العالم الإسلامي وبينها وبين محيطها العالمي وظهيرها الإسلامي.

ج) الاستفادة القصوى من الرأسمال العلمي والمادي للأمة :

إن العالم الإسلامي إلى جنب غناه بالموارد الطبيعية بشتى أنواعها غني بالطاقات البشرية المؤهلة ذات الخبرة العالية في العديد من المجالات والتخصصات. غير أن الأمة الإسلامية لا تستفيد بالقدر الكافي من تلك الخبرات مجتمعة على الوجه الأمثل، بل لا تستفيد منها حتى في حدودها الدنيا مثلما يستفيد غيرها، سواء منها الطاقات داخل الدار أو المهاجرة إلى دول الجوار؛ بل إنّ الكثير من تلك الطاقات لا يجد المجال المناسب والتشجيع المادي الذي يسمح باستخدام خبراته وقدراته على أحسن وجه.

ولا شك أن تنفيذ مضامين استراتيجية التكافل الثقافي في مجالاتها المحددة سيوحد بإذن الله الجهود، ويوجد الفرص للاستفادة من رؤوس الأموال المادية والعلمية والبشرية، سواء داخل البلاد الإسلامية أو في أوساط الجاليات المسلمة، وتسخيرها في ما ينفع أمتها.

ففي العالم الإسلامي دول تزخر بالرأسمال العلمي البشري مع ضعف في الرأسمال المادي، وأخرى رجحت كفة الميزان لديها في الاتجاه الآخر، وتلك سنة الله في التداول والتمكين. ودون تفعيل التكامل والتكافل، لن تستطيع أي منهما أن تتحمل

وحدها تكاليف التنمية والبحث العلمي والخدمات الاجتماعية المتزايدة، وستظل عاجزة عن توظيف طاقاتها بمفردها بالشكل الذي يسمح لها بقوة التنافس وضمان البقاء فضلاً عن النماء.

فالتكافل بين المسلمين في الميدان الثقافي ضروري للتغلب على مثل هذه التحديات، وإيجاد فرص التوظيف المناسب لكافة الطاقات، عقولاً وسواعد ورؤوس أموال.

2. أصول التكافل الثقافي

يستند "**التكافل الثقافي**" إلى أصول كبيرة تعد من كليات الدين، كما يستند إلى أصول فرعية، تتمثل في بعض التشريعات الجزئية التي تتعلق بتنظيم حياة المسلمين الاجتماعية والدينية، كوجوب نشر العلم وتحصيله، والتشريعات التي تتعلق بالإنفاق الإلزامي والإنفاق الطوعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن أصول التكافل الثقافي وأدلته ـ مستقلة ومفصولة عن أدلة التكافل الاجتماعي العام ـ يحتاج إلى فهم دقيق، لأنها أدلة مشتركة يصعب حصرها في شعبة واحدة من شُعَب التكافل، لكن حسبنا التركيز على الأصول التي تعزز المنظور الاستراتيجي لمفهوم التكافل كما سبق تحديده في الفصل الخاص بالمفاهيم، وتركز الاهتمام على ما له صلة واضحة بالجوانب الثقافية من ذلك التكافل.

الأصل الأول : الأخوة الإيمانية

إن التكافل بين المسلمين بجميع فروعه وشُعبهِ يتفرع عن هذا الأصل الكبير، فمن هذه الأخوة الدينية تتفرع كلُّ معاني التعاون والتناصر والتراحم والتناصح والتكافل والتضامن وما إليها، فهذه كلها من مقتضيات الأخوة الإيمانية التي فرضها الله على المؤمنين، وجعلها قاعدة لبناء مجتمعهم. وقد نصّ القرآن الكريم على هذه الأخوة وبين أنها منة ونعمة من الله تعالى، وحثَّ على الاستمساك بها.

قال تعالى : ﴿ **يأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ، وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ. وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ، وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُم أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً، وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُمْ مِّنْهَا، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. وَلْتَكُن مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ، وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم** ﴾[1].

وقال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ. وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُون** ﴾[2].

---

(1) سورة آل عمران، الآية 102.105.

(2) سورة الحجرات، الآية 10.

وقال سبحانه آمراً جموع المسلمين بتوطيد الأخوة بينهم، وتعظيم بعضهم لحرمات بعض، وابتعادهم عن تحقير بعضهم بعضاً : ﴿ **يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُواْ خَيْراً مّنْهُمْ، وَلاَ نِسَاء مّن نّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مّنْهُنَّ، وَلاَ تَلْمِزُواْ أَنفُسَكُمْ، وَلاَ تَنَابَزُواْ بِالأَلْقَابِ، بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ، وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون** ﴾[1].

وقال سبحانه داعياً المؤمنين إلى الحفاظ على روابط الأخوة عبر الدعاء بالخير لمن سلف، وإزالة الحقد وإبعاد البغض من القلوب لكافة المؤمنين، بما يضمن تواصل الأجيال، وتراحمها وتعاطفها ومواصلة إنجاز الرسالة الحضارية الجامعة: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْأِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيم** ﴾[2].

وقال عز وجل مرسياً لقواعد دوام الأخوة في التناصح بين المسلمين، والأمر بالمعروف، والتناهي عن المنكر، ودوام الصلة بالله، والإنفاق في أوجه الخير، وتوطيد المرجعية لله ورسوله : ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَت بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم** ﴾[3].

كما نصّ النبي ﷺ على الأخوة في أحاديث كثيرة. منها ما روي عَنْ أَنَس رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَال : «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

ومنها ما روي عن أبي موسى الأشعري عَنِ النَّبِي ﷺ قَالَ : «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً**»، ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِه.

ومنها الحديث الشريف الذي يشير فيه النبي ﷺ وآله إلى المراتب العليا التي يحتلها الحريصون على الأخوة، المتمسكون بعراها رغم العوائق والشدائد، حباً في الله عز وجل، الداعون إلى الحب في صفوف الناس، الساعون إلى الألفة بينهم، لا يمنعهم خوف، ولا يقعدهم حزن، ينشرون الاطمئنان حين اشتداد الخوف، ويبشرون ويتفاءلون حين شدة الحزن، يقول فيهم ﷺ : «**إن من عباد الله عباداً ليسوا بأنبياء، يغبطهم الأنبياء والشهداء، قيل: من هم لعلنا نحبهم؟ قال: «هم قوم تحابوا بنور الله، من**

(1) سورة الحجرات، الآية 11.

(2) سورة الحشر، الآية 10.

(3) سورة التوبة، الآية 71.

غير أرحام ولا أنساب، وجوههم نور على منابر من نور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس»، ثم قرأ : «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

وعقد صلى ﷺ هذه الأخوة عملياً بين المؤمنين الأوائل في مكة، وعقدها بعد ذلك بين المؤمنين من المهاجرين والأنصار في المدينة، وجعلها أساساً للمجتمع الإسلامي الناشىء، وقصة هذه المؤاخاة وما ترتب عليها من تكافل وتضحية وإيثار معروفة، وهي التي جعلت الأنصار يرتفعون إلى مقام كريم جعلهم أهلاً لذلك الثناء الإلهي الخالد حيث يقول جل وعلا: ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[1].

وقد ميز الإسلام هذه الأخوة الإيمانية عن أخوة النسب ورفع من شأنها، وجعلها أصلاً للنظام الاجتماعي في الإسلام، ورتب عليها حقوقاً وواجباتٍ ومقتضياتٍ كثيرة، من أهمها أنّ التناصر والتكافل والتعاون والتناصح بين المؤمنين حقٌ واجب نصّ عليه القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. فقد بيّن الله تعالى أن على المؤمن أن يخص إخوانه المؤمنين بولايته ومناصرته، وأمر المؤمنين جميعاً أن يتناصروا بينهم، فقال: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾[2].

ونهى المؤمنين نهياً مشدداً عن اتخاذ الكافرين أولياء من دون المومنين، وحذرهم من نفسه تعالى إن فعلوا فقال : ﴿ **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً، وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ. قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[3].

وبيّن رسول الله ﷺ وجوب التناصر بين المسلمين بقوله : «**المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه، والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».

(1) سورة الحشر، الآية 9.

(2) سورة التوبة، الآية 71.

(3) سورة عمران، الآية 28–29.

وكلمة "**لا يسلمه**" لا ينحصر معناها في النهي عن إسلام المسلم لعدوه، والتخلي عن واجب إنقاذه، ولكنها تشمل النهي عن التخلي عنه وتركه فريسة لليأس والمرض والفقر والفساد والجهل والضلال والاستلاب الثقافي والاستحواذ الفكري.

ومن التناصر بين المؤمنين حماية مجتمعهم مما يراد به من الشرور والفساد والهلاك، وقد بيَّن رسول الله ﷺ هذا الواجب عن طريق التمثيل البليغ فقال: «**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا هذا خرقا، ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعاً**».

والتناصر بين المسلمين واجب مشترك بينهم جميعاً أينما كانوا، ولو تباعدت الديار، فلو أن فرداً واحدًا منهم أصيب في أقصى الأرض، أو وقع في أيدي الأعداء، لكان على المسلمين أن يبادروا لنصرته وإنقاذه من عدوه، ولقد كان المسلمون يؤدون هذا الواجب بلا تهاون، والشواهد من تاريخهم كثيرة، يكفي أن نذكِّر منها بصرخة تلك المرأة المسلمة التي وقعت في الأسر ببلاد الروم، وأرسلت صرختها المشهورة: وامعتصماه فهب الخليفة المعتصم ومعه الجيش الإسلامي لنصرتها ونجدتها، وخاضوا من أجل ذلك معركة من معارك الإسلام الخالدة، هي معركة "عمورية"، فنصرهم الله وخلَّصوا المسلمة المستنجدة من يد الغزاة.

ومن الأمثلة الرائعة لتطبيق معاني الأخوة الإيمانية أن الأنصار فتحوا لإخوانهم المهاجرين قلوبهم قبل أن يفتحوا لهم بيوتهم. وقد كان لهذا السلوك الطيب تأثير طيب في نفوس المهاجرين فقالوا لرسول اللهﷺ، كما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس رضي الله عنه : «**يا رسول الله ما رأينا مثل قوم قدمنا عليهم أحسن مواساة في قليل، ولا أحسن بذلاً في كثير، لقد كفونا المؤونة وأشركونا في المهنا، حتى لقد خشينا أن يذهبوا بالأجر كله، قال: لا، ما أثنيتم عليهم ودعوتم الله لهم**».

ويروى أن رسول الله ﷺ قال للأنصار: «**إن إخوانكم قد تركوا الأموال والأولاد وخرجوا إليكم**»، **فقال الأنصار: أموالنا بيننا قطائع، أي نقاسمهم بها، فقال رسول الله ﷺ أو غير ذلك؟ قالوا : وما ذاك يا رسول الله قال: «هم قوم لا يعرفون العمل فتكفونهم وتقاسمونهم التمر، فقالوا نعم يا رسول الله**».

ومن تلك الأمثلة بذل أبي بكر الصديق رضي الله عنه جميع ماله في سبيل الله، وقوله لماً سأله رسول الله ﷺ، «**ما أبقيت لأهلك؟ فأجاب: أبقيت لهم الله ورسوله**».

والأمثلة على ما قام به الصحابة رضوان الله عليهم من أداء واجب الأخوة الإيمانية، بالإنفاق على مصالح المسلمين وحقوقهم، وكفالة فقرائهم وذوي الحاجة منهم كثيرة، وهي ما تزال مصابيح على صفحات التاريخ تهدي السائرين.

ولهذا كان إحياء مبدأ التكافل بين المسلمين يتوقف على تجديد الإحساس بالأخوة الإيمانية بينهم، فهو أصل أصيل لكل معاني التكافل.

الأصل الثاني: التعاون على البر والتقوى

وكما أوجب الله الصلاة والزكاة والصيام والحج، أوجب جل وعلا التعاون والتآزر بين المؤمنين على البر والتقوى، بل جعله من أوكد الواجبات في حق المجتمع المسلم التي لا بقاء للأمة سواء في صلاحها، أو قوَّتها، أو عزتها، أو وحدة صفوفها، أو حل مشاكلها، أو جمع كلمتها، إلا بالحرص عليها، وجعلها على رأس أولويات عملهم المشترك، فقال عز من قائل: ﴿ **وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْأِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾[1].

ونشير في سياق ذكر هذه الآية الكريمة أن فعل "تعاون" غير فعل "أعان"، والتعاون غير العون، فالعون يعني تفرد الفاعل بالفعل، أما التعاون فيقتضي مشاركة الفاعل والمفعول به في الفعل، وتبادلهما المشترك للجهد في التنظير والتحضير، في خطوات الإقدام على الفعل وفي مراحل إنجازه.

وغير خاف أن الدعوة إلى التعاون بمنطوق هذه الآية الكريمة عامة، فهي تشمل كافة الناس، وتتسع لتعم كل البشرية، فالعبرة بعموم النص لا بخصوص السبب، بل إنّ ما سبق الآية من نهي عن اعتبار الشنآن والعداوة حجة في تعطيل التعاون دال على عمومها على جميع البشر ما دام القصد هو البر والغاية هي التقوى.

فالآية تقر أصلاً من أصول هذا الدين، وهو التعاون بين البشر كافة، بين المؤمنين داخل مجتمعهم وبينهم وبين خصومهم وأعدائهم، ما دامت الغاية هي نيل

(1) سورة المائدة، الآية 2.

البر بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وما دام المراد هو التزام التقوى بكل ما هو أرقى وأنقى.

فالتعاون جزء من العدل، والعداوة بين الناس مهما استحكمت لا ينبغي أن تمس أركانه أو تطيش بميزانه؛ والله عز وجل يقول : ﴿ **لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين**﴾[1].

ومن البر ـ الذي هو أرقى أنواع الأداء والتعامل ـ تعميم التكافل ثقافياً واجتماعياً على أوسع نطاق ليشمل جموع المؤمنين ومن يسالمهم من الخلق أجمعين. ومن مظاهر القسط ـ الذي هو أعلى مراتب الإنصاف والعدل ـ أن لا تكون أسلمة ثقافة المسالم شرطاً للتعاون والتكافل، بل إنّ توسيع التكافل الثقافي حتّى يشمل حماية جوانب البر ورعايتها في ثقافة الآخر الذاتية هو نوع من تخصيب التنوع الثقافي، وتجسيد للتكافل في أرقى تسامحه وتعايشه.

ولأهمية التعاون على البر والتقوى ومضامينه الحيوية في النهوض بالأمة وحفظ بقائها تولى سبحانه بنفسه شرح مدلول كلمة البر وصفة أهل التقوى، فأشار مرتين في سورة البقرة إلى أن البر هو خلاف ما يظنه الذين يسعون إلى الرهبنة وحصر الدين في الإكثار من بعض العبادات الشخصية ﴿ **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيم** ﴾[2].

فأول صفات أهل البر بعد كمال الإيمان الإنفاق مما يحبون على كل من به خصاصة؛ فهم يأتون المال على حبهم له وعلى الرغم من حرصهم عليه لذوي الحاجة، يملكونه ولايملكهم، يصرفونه في سبل الخير لذي القربى واليتامى والمساكين وسبل الخير المتنوعة وينأون عن كنزه وحرمان مجتمعهم من فضله.

فالمجتمع البار بربه لا يكتفي بكثرة السجود مشرقاً ومغرباً، ولكنه يجل العبادة مصاحبة للعمل الصالح، لأن أثر العبادة يتجلى في السعي إلى قضاء حوائج الناس، والسعي إلى الإصلاح، وإماطة الأذى من كل طريق معنوي أو مادي، والإنفاق مما هو محبب للنفس من المال والثروات في شتى أوجه الخير، والصبر على الجماعة وحمل همها والعناية بمصيرها في السراء والضراء وحين البأس والصمود في وجه المعتدي.

(1) سورة الممتحنة، الآية 8.

(2) سورة عمران، الآية 29.

والإسلام حين يرسخ مبدأ التعاون في المجتمع، فإنه يقطع دابر الفرقة، والتنازع، والتباعد، والتقاطع، والتدابر، والتطاحن، والخلاف المقيت وحماية من تلك الآفات يدعو الله عز وجل مجتمع المؤمنين إلى الاعتصام بحبله بشكل جماعي، وينبه إلى أن من دوافع الألفة والتكافل ذكر النعمة التي أنعم الله بها عليهم، والمتمثل جانب منها في التعاون وقيمه النبيلة، حيث يقول عز من قائل : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1].

إن التعاون علاج لمشكلة الملكات المهدرة، والطاقات المعطلة، التي حال حب الذات والانعزالية دون استثمارها في مصلحة الفرد والمجتمع؛ فالتعاون الذي هو أس التكافل، هو الركن الذي يشيع روح الألفة والمحبة بين المؤمنين، لتقوية صفوف الجماعة المؤمنة وتقوية شوكتها؛ فمن طبيعة الفرد النقص والضعف ومحدودية الطاقة، وحاجته إلى مساعدة إخوانه دائمة لكي يكمل نقصه ويسد خلله، والمرء ضعيف بنفسه قوي بإخوانه.

والتعاون على البر والتقوى يقتضي الحرص على الإصلاح ومنع الفساد، والسعي إلى جلب المصالح ودرء المفاسد، ودفع الضرر عن المسلمين وإقامة مصالحهم؛ وهو من هذه الوجهة من أهم فروض الكفاية، تلك الفروض التي تكون مسؤولية إقامتها مشتركة بين جميع المسلمين.

الأصل الثالث : الإحسان الإلزامي والطوعي

إن التكافل بجميع أنواعه، ليس في الإسلام مجرد صدقة ـ كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان ـ وإنما هو فريضة، تمثل جزءاً من النظام المالي، ومن تعمق في فهم نظرية المال في الإسلام يدرك هذه الحقيقة بكل وضوح.

إن الإسلام يقرر مبدأ الملكية الفردية للمال، ولكنه يقرر بجانب هذا المبدأ مبدأً آخر، هو أن المال مال الله تعالى، فهو مالكه الحقيقي، استخلف فيه الجماعة وحملها مسؤولية حفظه وتنميته وتوزيعه، وجعل الأفراد الذين يملكون المال ملكية ظاهرية نواباً عن الجماعة فيه.

(1) سورة آل عمران، الآية 103.

وإذا احتاج فرد أو أفراد أو هيئة من جماعة المسلمين إلى شيء من ذلك المال لسد حاجة ضرورية، أو لجلب مصلحة للمسلمين دينية أو دنيوية، فيجب أن يعطى ما يكفيه، ولذلك كان من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال الإكثار من التشريعات التي تؤدي إلى استمرار حركية المال، وتحول دون تراكمه في أيدي الأغنياء كما نص على ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم ﴾[1]، بل تسمح بوصوله إلى أيدي المحتاجين من طرق كثيرة، وتوسع من دائرة توزيعه، فأمرت بالإنفاق في سبيل الله، وهو باب واسع يشمل الكثير من حاجات المسلمين ومصالحهم.

وفرضت الزكاة وجعلت للفقراء والمساكين حقًا واجباً معلوماً في أموال الأغنياء، وفرضت قسمة الميراث لتوزيع الثروات في المحيط العائلي، وفرضت عدداً من الكفارات على الذنوب والمخالفات الشرعية، وجعلت منها مورداً لسدِّ حاجات الفقراء والمحتاجين، وفرضت النفقات الواجبة للآباء والأبناء والفقراء ذوي الأرحام، وندبت إلى صلة الرحم، وتعميم الإحسان، وشرعت الوصية بثلث المال، والتبرع به للعمل الخيري، وشرعت الوقف والكفالة، والقرض الحسن، والإنفاق على نشر العلم وطلبته، ونهت عن كنز الأموال، وعن البخل والشح والإقتار، وعن المبالغة في حب المال، وأمرت بالاعتدال في الإنفاق، وحذرت من التبذير، إلى غير ذلك من التشريعات التي ترمي إلى التوزيع العادل، وتحول دون تجمع الثروات وتكدسها في يد ثلة قليلة بصورة تجعل المحتاجين محرومين منها.

ومما لا شك فيه أن تطبيق هذه النظرية والتشريعات التفصيلية المتعلقة بها في واقع المسلمين سيؤدي إلى إقامة نظام شامل للتكامل بصورة تلقائية، وستكون هناك الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات التكافل بجميع شعبه الاجتماعية والثقافية.

وبقدر ما يزداد الوعي بأهمية دعم الثقافة الإسلامية وترسيخها، وبقدر ما يقوى الإحساس بخطورة الغزو الثقافي وأضرار العولمة، يقوى الإحساس كذلك بأهمية العمل الثقافي، ويزداد الإدراك بأن الإنفاق في مجال دعم الثقافة الإسلامية أولى من الإنفاق في أوجه البر الأخرى، أو على الأقل لا يقل عنها أهمية.

وإذا كان المال مال الله ـ كما تقرر ـ فيجب على أصحابه المستخلفين فيه أن يمتثلوا لأمر الله تعالى بالجهاد في سبيله بالمفهوم الواسع للجهاد، فيعملوا على توجيه المال إلى هذا العمل الثقافي الذي هو أداء لفريضة دينية، وقيام بواجب شرعي مقدس. ففي المال حقوق للناس كافة في ما يعود عليهم بالنفع العام دون إضرار بمالكيه،

(1) سورة الحشر، الآية 7.

سواء في إقراض المحتاج، أو إطعام الجائع، أو تعليم الجاهل، أو علاج المريض، وغير ذلك من ضروب التكافل بين أفراد المجتمع.

والإنفاق في سبيل الله، وفي سبيل إعلاء كلمته وراية الإسلام وتثبيت أركانه وحماية شعائره ومقدساته وأرضه، وفي سبيل قضاء حوائج المسلمين، وإقامة مصالحهم الدينية والدنيوية واجب فرضه الله تعالى، واقتضت حكمته سبحانه أن يجعل قسماً منه إلزامياً يجبر القادرون عليه، وقسماً تطوعياً يرغب فيه كافة المسلمين، أوجب تعالى الإنفاق بقسميه ليكون مورداً قارًّا كافياً لسدِّ واجبات التكافل بين المسلمين بجميع شُعَبِه، وسنرى في هذا البحث أن للتكافل الثقافي نصيباً من موارد الإنفاق الإلزامي والطوعي.

1.3. الإحسان الإلزامي :

فمن أهم أركان الإنفاق الإلزامي الزكاة. والزكاة ركن من أركان الإسلام، وشعيرة من شعائره وعبادة واجبة يؤديها المسلم امتثالاً لأمر الله تعالى وابتغاء مرضاته. وهي أخت الصلاة وقرينتها، قرن القرآن بينهما في ثمانية وعشرين موضعاً، وقرنت بينهما السنة في عشرات المواضع.

ومع وضوح معنى العبادة في الزكاة فإن لها أهدافاً إنسانية واجتماعية جليلة. وأهداف الزكاة ليست مادية فحسب، إنها لم تفرض لقضاء حاجات الفقراء والمحتاجين وحدها، بل تشمل الحاجات المادية والمعنوية. ومن هنا تعتبر الزكاة في بعض جوانبها أصلاً للتكافل الثقافي ومورداً من موارده.

ومن المعلوم أن الزكاة تدفع لمحتاج إليها كالفقراء والمساكين، أو في الرقاب والغارمين الذين أثقلتهم الديون، أو لمن يحتاج إليه المسلمون كالعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، والغازي في سبيل الله، وطالب العلم النافع، والغارم لإصلاح ذات البين، أو لمصلحة عامة، أو لدفع شر أو ضرر عن جماعة المسلمين.

فقد بين الله تعالى مصارف الزكاة وعينها بالآية الكريمة التي قال فيها : ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيم** ﴾[1]. أما من هو الأولى بأموال الزكاة من هذه المصارف فلم تتعرض له الآية صراحة، ولعل الحكمة في ذلك هي أن يترك تقدير الأولية لاجتهاد أولي الأمر والعلماء حسب ما تقتضيه مصلحة الإسلام والمسلمين في كل عصر ومصر.

فالملاحظ أن مصارف الزكاة تندرج كلها في إطار التكافل بمعناه الاجتماعي العام، لكن الأربعة الأخيرة منها تصلح أن تكون أصلاً ومورداً للتكافل الثقافي الإلزامي، وهي : سهم المؤلفة قلوبهم، وسهم "في سبيل الله"، وسهم الغارمين لمصلحة عامة، وسهم "وفي الرقاب.

والاستراتيجية هنا إذ تشير إلى هذه الجوانب من الإنفاق الإلزامي كأصل من أصول التكافل الثقافي، فهي لا ترمي لجعل جباية الزكاة جزءاً من مضامينها، فلهذا الأمر مؤسساته وهيئاته، ولكنها ترمي من خلال بيان هذا الأصل الهام إلى تنوير من يتولون تطبيق بنودها، وتفعيل آلياتها، حكومات وهيئات ومراكز ومؤسسات وجمعيات، إلى سبل الموارد المادية والمعنوية التي هي من أصل الدين، ولها جذور عميقة في نسيجه الاجتماعي المتين، تسمح بتحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بترسيخ مبادئ التكافل وتأصيل قواعده وضوابطه، وتشجيع الجهات الرسمية المعنية على وضع نظم معاصرة لتنشيط هذا الركن المهمّ من الإسلام، تضمن سريان مفعوله ليشمل كافة الأوجه الثقافية، وتعزز جوانب الاستفادة المثمرة من مصاريفه - ضمن إطارها الشرعي وضوابطها الفقهية - لمزيد من التكافل الثقافي والإنساني.

كما أنها عمدت إلى تناول بعض مصارف الزكاة بنوع من البيان والتوجيه لصلة ذلك بتعميم التكافل وترسيخه، ولكون بعض مصارف الزكاة ذات البعد العام تحتاج إلى أن تحظى بحظ وافر من العناية، وأن ينشر الوعي بأهميتها وحكمتها، وأن يوجه جانب من مواردها لتمويل برامج التكافل الثقافي ومشاريعه، حيث إن الكثير من أغنياء المسلمين لا يعرفون من مصارف الزكاة الثمانية إلا مصرفاً واحداً هو مصرف الفقراء والمساكين؛ ربما كان ذلك من ضعف في الإلمام بفقه الزكاة، أو من قلة شيوع الاهتمام بهموم المسلمين الكبرى، علما أنه من الواجب توعية جموع المسلمين - وخاصة أولي اليسرة منهم - بمصالح الإسلام الكبرى، وبالمخاطر الحقيقية التي تهدده في عقيدته ووجوده، ودعوتهم إلى أن ينتبهوا لأهمية الإنفاق على تثبيت الثقافة الإسلامية، وحمايتها من المخاطر التي تهددها، في الدار وخارج الديار.

وتنفيذاً للضابط المنهجي الخاص بالسعي إلى تعميم الإيمان الجماعي بضرورة التكافل الثقافي، تم التركيز أساساً على المصارف الأربعة المذكورة لأنها تتصل

(1) سورة التوبة، الآية 60.

بالتكافل الثقافي وتعتبر أصلاً له، وبيان أنها مصارف إلزامية ثابتة، فرضت للإنفاق على مصالح المسلمين العامة، علماً أن المصلحة العامة تقدر في كل زمان بحسب شدة الحاجة ودرجة استنفار طاقات الأمة ومستوى تحدياتها القائمة.

فإذا كانت المصلحة في حماية ثقافة المسلمين وعقيدتهم أولى في زمن كزماننا هذا، كان الإنفاق عليها من أموال الإنفاق الإلزامي أولى، وإذا كان هناك قطر أو أقطار إسلامية تتعرض أكثر من غيرها لمخاطر الاستلاب الثقافي كان الإنفاق من مال المسلمين في مساعدتها أحق بالأسبقية.

فالتكافل الثقافي هو في الحقيقة أولى ما ينبغي أن يصرف عليه الغيورون على الإسلام أموال زكاتهم، وسائر تبرعاتهم؛ وإن كان الملاحظ أن أكثر المسلمين للأسف لم يفهموا بعد أهمية الإنفاق في المجال الثقافي وضرورة التضحية من أجله بالنفس والوقت والمال.

ولقد فصل عديد من العلماء القدامى والمعاصرين الكلام في بيان ما يمكن أن يدخل في معنى "**في سبيل الله**" مما له صلة بالتكافل الثقافي، وضربوا على ذلك أمثلة كثيرة للأعمال التي تحتاج إليها رسالة الإسلام الإنسانية والنهوض بحضارته الغنية في هذا العصر، وهي جديرة بأن تعد بحق جهاداً في سبيل اللَّه.

وذكروا من الأمثلة إنشاء مراكز للتعريف بالإسلام الصحيح الصافي النقي، وتبليغ رسالته السمحة للعالم بما يعزز السلم ويثري التعايش، وبناء مؤسسات تربوية واعية تحتضن الشباب المسلم، وتقوم على توجيهه وحمايته من الإلحاد في العقيدة، والانحراف في الفكر، والانحلال في السلوك، وتشييد محطات إعلامية تقف في وجه المنابر الإعلامية الهدامة، تصدع بقول الحق، وترد عن الإسلام أكاذيب المفترين، تحسن عرض مبادئ الدين القويم، وتبرز جمال تعاليمه ونبل قيمه.

والإنفاق على مشاريع الخير في مثل هذه المجالات وغيرها، وتأهيل وتفريغ رجال أقوياء أمناء مخلصين للعمل بصدق وغيرة وهمة وتخطيط لحسن إنجازها، هو من أنبل العمل الصالح في سبيل اللَّه، هو أولى ما ينبغي أن يدفع فيه المسلم زكاة ماله؛ فليس للإسلام، بعد الله تعالى، إلا أبناء الإسلام، الطيبون الصادقون الذين يجسدون قيمه العالية في واقع حياتهم، ولا يدخرون جهداً في سبيل تنمية مجتمعهم، وتحقيق الرخاء لأوطانهم، بقوة الإيمان وصادق الأمل، ويتمثلون شريعته السمحة في كل ما يصدر عنهم من قول أو عمل.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى مسوغات الشيخ محمود شلتوت ـ شيخ الجامع الأزهر الأسبق ـ رحمه الله لهذا الموضوع حيث قال بعد أن تحدث عن انقراض رقّ الأفراد : "ولكن ـ فيما أرى ـ قد حل محله الآن رقٌ هو أشد خطرًا منه على الإنسانية، ذلكم هو استرقاق الشعوب في أفكارها وفي أموالها وسلطانها وحريتها في بلادها. كان ذلك الرق القديم رق أفراد يموت بموتهم، وتبقى دولهم حرة رشيدة لها من الأمر والأهلية ما لسائر الأحرار الراشدين. ولكن هذا رق شعوب وأمم ـ تلد أجيالاً هم من الرق كآبائهم، فهو رق عام دائم ـ يُفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة، وإذن فما أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه، ورفع ذله عن الشعوب، لا بمال الزكاة فقط، بل بكل الأموال والأرواح.

ونثني على هذا القول وقد انتهى الاستعمار العسكري المباشر، أو كاد. إن استرقاق الشعوب الإسلامية في هذا العصر بالدرجة الأولى استرقاق ثقافي اقتصادي، تستعبد به العقول وتستلب القلوب، وتصرف عن ذاتها ونفسها وأمتها وحضارتها، **والمعركة الحقيقية التي يشنها البعض على الإسلام اليوم هي معركة ثقافة وحضارة**، وإن تطور وسائل الغزو الثقافي تستدعي أن يصرف هذا السهم أيضاً في الإنفاق على برامج التكافل الثقافي بين المسلمين.

وبعد هذا نستخلص من هذه المباحث الأربعة أن من مصارف الزكاة أصولاً هامة للتكافل الثقافي، وهو ما يعني أن نصف أموال زكاة المسلمين في هذا العصر ينبغي أن ترصد لهذا التكافل، وأن توجه لسد الثغور التي يتسلل منها الاستلاب الثقافي إلى عقول أبناء المسلمين، والنهوض بالمجالات التي تدفعهم إلى التألق الفكري، والبزوغ الثقافي، والنبوغ العلمي.

2.3. الإحسان الطوعي :

والإحسان الطوعي هو الإنفاق الذي رغب فيه الإسلام وحث عليه ولم يجعله إلزامياً، ويعد هذا النوع من الإنفاق بجميع شعبه أصلاً شرعياً للتكافل الثقافي، كالوقف الخيري، والهبات والوصايا، وسائر أنواع التبرعات.

ويعد الوقف الخيري أهم أنواع الإنفاق الطوعي، وأعظم أصول التكافل الثقافي في الإسلام، وإنما شرع ليكمل وظيفة الزكاة في توفير موارد ثابتة للإنفاق على مصالح المسلمين، وسد حاجاتهم، لأن الزكاة مهما بلغت مواردها، فهي موسمية لا تفي بسد حاجيات العمل الاجتماعي والثقافي برمته، وأما الوقف فموارده دائمة، تمد برامج

التكافل الثقافي بما يضمن استمرارها في أداء وظائفها بعيداً عن التأثر بتقلبات الزمان وتعاقب الدول.

والأصل في الوقف أنه صدقة جارية وعبادة مالية، يتقرب بها العبد إلى ربه، وهو من عقود التبرعات التي يقصد بها إقامة مصالح المسلمين الدينية والدنيوية، وبفضله أقيمت المساجد والجوامع والزوايا والرباطات في سائر أنحاء العالم الإسلامي على مر العصور.

وبفضله أقيمت المدارس والمعاهد العلمية، واستمرت في أداء وظائفها العلمية والثقافية، وبفضله أنشئت المكتبات وزودت بالكتب النفيسة، وبالمرافق الضرورية التي تكفل لطلاب العلم في الظروف المناسبة للتفرغ للقراءة والتعلم.

ولقد كان للأوقاف فضل كبير في ضمان إقبال الناس على طلب العلم، لأنها كانت توفر لهم من المعونات المادية ما يسد حاجتهم ويغنيهم عن السعي لكسب لقمة العيش. فمن موارد الوقف كانت تجري نفقات العلماء الذين يتفرغون للتدريس وتعليم أحكام الدين لعامة المسلمين؛ بل إن الفقهاء أجازوا الوقف على طلبة العلم واعتبروا ذلك من وجوه البر.

وأوجه الإنفاق الطوعي كثيرة تشمل الصدقات والأوقاف والوصايا والهبات والكفالات والفيء. ومن يتأمل في الشريعة الإسلامية يلاحظ أن من مقاصدها تكثير أوجه الإنفاق الطوعي لما فيها من المصالح العامة والخاصة.

ولما كان حب المال وشح النفوس حائلا دون تحصيل كثير منها، فقد قصدت الشريعة الترغيب فيها، فجعلتها من العمل الذي لا ينقطع ثوابه بعد الموت، كما في الحديث الصحيح الوارد عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**».

وقال تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنّاً وَلا أَذىً لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاهُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[1].

وسائر أوجه الإنفاق الطوعي تعتبر أصلاً للتكافل الثقافي، لأن الشريعة حين رغبت فيها، لم تحدد جهة معينة لإنفاقها فيها، وتركت الأمر فيها للمتبرع يصرفها في أي من أبواب البر أو أي مبرة أو مصلحة يعلم أن الإسلام والمسلمين في حاجة إليها.

(1) سورة البقرة، الآية 262.

فالوقف والهبة والوصية والصدقات يجوز أن تصرف في مصالح المسلمين المتعلقة بحفظ العقيدة الإسلامية وحماية أبناء المسلمين من تأثير الشبهات والضلالات والمذاهب الفكرية والثقافية المنافية لحقائق عقيدتهم وأصولها. كما يمكن أن تصرف في مساعدة المنظمات الإسلامية والجمعيات التي تعمل في مجالات خدمة الثقافة الإسلامية في بلاد الإسلام، وبين الجاليات والأقليات الإسلامية في البلاد الأجنبية. ويمكن كذلك أن تنفق في إحياء التراث الإسلامي، وحماية مآثره الحضارية، ومقدساته المهددة في القدس وغيرها.

ومن الإنفاق الطوعي إنفاق العفو، وهو الوارد في قوله تعالى : ﴿ **ويسألونك ماذا يُنفقون قُلِ العفو** ﴾[1]؛ والعفو في اللغة الفضل؛ وهو ما زاد على الحاجة. فإذا كان المجتمع الإسلامي قليل الموارد، كان على كل فرد منه أن يساهم في تنمية موارد المجتمع حسب المستطاع، فيدفع للفقراء والمحتاجين ما يفضل عن حاجته الآنية، سعياً لإقرار التوازن المعيشي.

فإنفاق العفو يُمَكِّن من تحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع المسلم، فالعفو ليس موجوداً عند الأغنياء فقط، ولكنه موجود عند كل مسلم غنياً كان أم فقيراً، فالغني لديه فضل مال باستمرار يفعل به الخير، والفقير لديه فضل مال بين الفترة والأخرى، لكن الأكيد أن له دوماً فضل فائض جهد يجدر به أن ينفقه في العفو.

ومن هنا يظهر جلياً أن الإسلام وضع أصولاً راسخة للتكافل الثقافي ونوَّعها وأكثر منها، وما تحتاج إليه الأمة الإسلامية اليوم هو تعميق الوعي بأن الإنفاق على الثقافة الإسلامية في هذا العصر لا يقل أهمية عن الإنفاق على الدفاع عن الأوطان وحماية حوزتها، لأن حماية الثقافة الإسلامية في زمن العولمة والاستلاب الثقافي الجديد هي عمل وجهاد في سبيل الله، والإنفاق على وسائل الإعلام والاتصال بجميع أنواعها بقصد إعلاء كلمة الله، وترسيخ مبادئ الإسلام وإظهار محاسنه وفضائله، هي من خيرة الأعمال التي يراد بها وجه الله.

إن نشر الألفة والمحبة عبر التراحم والمودة وطيب التعامل وحسن الخلق فريضة بين أهل الإسلام، وهو يحتاج إلى أسس من التفاهم، وحسن الأداء، والصدق والأمانة،

(1) سورة البقرة، الآية 912.

ولطافة اللسان، والثقة المتبادلة، والتعاطف، وغيرها من القيم النبيلة التي تثري مجتمعة التنافس الشريف في مجالات التكافل المتعددة، والسعي الحثيث لسدِّ حاجة المحتاج.

ولا ضير في أن نذكر بالحديث الجامع المانع الذي سبقت الإشارة إليه، والذي يصف المجتمع المسلم أبلغ وصف في تواده وتراحمه وتعاطفه : "**مثلُ المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسد بالسّهر والحمّى**".

فطيب التعامل فن من أهم الفنون، يسعى إلى كسب حب الناس، عبر حسن الحديث لهم، وجميل الإصغاء لآرائهم، مع عدم تنفيرهم، والابتعاد عن الفضول في خصائص شؤونهم، والنأي عن أسلوب إعطاء الأوامر لهم.

فقد حث النبي ﷺ على طيب التعامل وحسن الخلق، ودعا إلى التمسك بهما والحرص عليهما، وجمع بينهما وبين التقوى، فقال عليه الصلاة والسلام: «**أكثر ما يدخل الناس الجنة : تقوى اللّه وحسن الخلق**».

ونبه عليه الصلاة والسلام إلى أن طيب التعامل وحسن الخلق يكون مع الناس كافة، تطبيقاً للآية : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ، وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنا، وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[1]، فقال : « **أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً** »، وفي حديث آخر في نفس السياق : «**اتق اللّه حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحُها، وخالق الناس بخُلق حسن**».

وفي حديث آخر يكشف فيه رسول اللّه ﷺ عن السبيل ليكون الإنسان الأحب إلى الله والأقرب له، فيقول : «**أحب الناس إلى اللّه أنفعهم، وأحب الأعمال إلى اللّه عز وجل سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إليَّ من أن أعتكف في المسجد شهراً**».

وحسن التعامل ليس واجباً مع الأفراد والحكومات والمؤسسات فقط، بل هو واجب مع المال أيضاً، فتربية الناشئة على حسن التعامل معه يعطي ثماراً جنية في ميدان التكافل الثقافي، لأن الإنسان الهلوع بينه وبين التكافل سد منيع طبقاً لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً، إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴾؛ ومن ثم فلا بد من تدريبهم على التصدق، وتلقينهم أن هذا المال أمانة

(1) سورة البقرة، الآية 83.

لدينا، وأن المال مسؤولية، ودفعهم في الصغر للمشاركة في أعمال الخير، وتمرينهم على التكافل الثقافي في المدرسة والبيت.

وحسن التعامل يحتاج إلى الحكمة، يقول الله عز وجل : ﴿ **ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ** ﴾[1]، فبمثل هذه الخصال تآلفت قلوب أفراد المجتمع الإسلامي الأول، وهي حين تجسدت بدأت من الرسول عليه الصلاة والسلام؛ يقول الله تعالى : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ** ﴾[2].

ولهذا كان من سوء التدبير أن ينبري لشؤون التكافل الثقافي من لديه كراهة للناس أو كان ميالا إلى التأنيب والتوبيخ، أو شديد الإعجاب بنفسه، سريع الاتهام لغيره، يركز على السلبيات، ولا يفتر يذكر الناس بأخطائهم، فمثل هذا لا يصلح للتآلف، ولا يفيد قطعاً في التكافل.

فطيب التعامل وحسن الخلق أصل هام من أصول التكافل الثقافي، بل هو جزء من منظومته، وركن متين من أركانه، فحيثما كان طيب التعامل وحسن الخلق كان التكافل مثمراً، والتعاون قوياً، والتضامن حاضراً.

والعفو والتسامح مصدران عظيمان من مصادرِ العزَّة والرفعة، ولا يصدران إلا عن أولئك الذين تميّزوا بقوَّةِ الإرادة، وضبط النفس، وكَظم الغيظ، وتصفِيَة القلب من الغل وشواغلِ حظوظ الذات، وإبعاد حبِّ الانتصار والانتقام للنفس، وحسن الظنّ بالآخرين، وقَبول الاعتذار منهم، وإقالةِ العثرات، والتجاوز عن الإساءات.

وهم الذين وصفهم الله بأوصاف جليلة ما تحلى بها أفراد مجتمع إلا عمهم التآلف، وحفهم التكافل، واحتواهم التعاون، وقوّى شوكتهم التضامن؛ فيهم يقول جل وعلا داعياً إيانا للانخراط في صفهم : ﴿ **وسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالْكَاظِمِينَ الغَيْظَ، وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِين** ﴾[3].

(1) سورة النحل، الآية 125.

(2) سورة آل عمران، الآية 159.

(3) سورة آل عمران، الآية 133–134.

ولقد أمر الله نبيه بالعفو تأليفاً للقلوب، وجمعاً لوحدة الصف، وحرصاً على التضامن والتعاون، فقال عز من قائل: ﴿ **فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلاَمٌ** ﴾[1]، ﴿ **فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الجَمِيل** ﴾[2]، ﴿ **خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِين**﴾[3]؛ وأمر المجتمع المسلم بالتزام العفو والصفح فقال سبحانه : ﴿ **فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِه** ﴾[4]، ﴿ **إِنْ تُبْدُوا خَيْراً أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوّاً قَدِيرا** ﴾[5]، ﴿ **وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيم** ﴾[6].

وقال رسول الله ﷺ رابطاً بين إنفاق العفو وبذل التواضع وإنفاق المال : «**ما نقَصَت صدقةٌ من مالٍ، وما زاد الله عبدًا بعفوٍ إلاَّ عزًّا، وما تواضَعَ أحدٌ لله إلا رفعَه**».

الأصل الرابع : الشورى والتناصح

ومن الأصول الراسخة للتكافل الثقافي "**مبدأ الشورى والتناصح**" الذي يعتبر من الأسس الرئيسية للحياة الاجتماعية في الإسلام. فالشورى ذاتها تجسيد للتكافل وضمان لاستمراره؛ ففي التكافل الثقافي والتعاون الفكري بعد عن الخطأ، وثبات على الحق، وسلامة من الانحراف والشطط.

ويقول الله عز وجل داعياً رسوله إلى التسامح والعفو، ثم الشورى التي هي الأساس الذي يعزز من صلابة البنيان المرصوص : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِين** ﴾[7].

ومن الملاحظ أن العديد من الأصول التي أشرنا إليها من العفو والتسامح والمغفرة والإنفاق السخي مرتبطة ارتباطاً متينا مع الشورى، وذلك ما يؤكده قول الله عز وجل في سورة تحمل اسم الشورى واصفاً المجتمع المسلم المتكافل بأوصاف عالية السمو: ﴿ **فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ، وَالَّذِينَ**

(1) سورة الزّخرف، الآية 89
(2) سورة الحجر، الآية 85.
(3) سورة الأعراف، الآية 199.
(4) سورة البقرة، الآية 109.
(5) سورة النساء، الآية 149.
(6) سورة التغابن، الآية 14.
(7) سورة آل عمران، الآية 159.

اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ، وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِين ﴾[1]

ومما ورد من الأحاديث الشريفة في التكافل والتضامن الإسلامي عبر النصيحة والتناصح قول النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**»، **قيل لمن يَا رسول الله؟ قال:** « **لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

وفي حديث آخر : « **إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم**».

الأصل الخامس : التضحية والإيثار

من الأصول الراسخة التي يرتكز عليها التكافل الثقافي ذلك الأصل المرتبط بغرس الروح الجماعية في النفوس، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، والتحذير من الأنانية والانسلاخ من الجماعة، ألا وهو الإيثار الذي يقتضي ويستوجب التضحية، والذي يتجلى في تطبيق الحديث الشريف : «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».

فالإيثار عكس الأثرة والأنانية، هو تفضيل الآخر على النفس، بل هو من أسمى مكارم الأخلاق التي تلم شمل الناس وتوحدهم وتؤلف بين قلوبهم، وتدفع للتآخي والتراحم والتكافل، وتشجعهم على وضع مصلحة الجماعة فوق كل المصالح الفردية.

يقول الله عز وجل واصفاً المجتمع المتآلف من المؤمنين : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون** ﴾[2].

ومن الإيثار الشرعي إيثار المصالح العامة على الخاصة، فهذه شعبة من شعب التكافل الذي حث عليه الإسلام، وذلك أن تتقاسم الجماعة مسؤولية المصالح العامة، فتتولى كل طائفة منها القيام بواحدة من تلك المصالح فتقوم طائفة مثلاً بحراسة الثغور الإسلامية والدفاع عنها ومقاومة العدو عند الاقتضاء، وتقوم أخرى بالتفقه في

(1) سورة الشورى، الآية 36 ـ 40.

(2) سورة الحشر، الآية 9.

الدين والتبحر في علومه، وتنهض بواجب تعليمه للطوائف التي كلفت بالقيام بالمصالح الأخرى.

وهذا ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُون ﴾[1].

الأصل السادس : الحفاظ على الجماعة

من الأصول الراسخة للتكافل الثقافي الحفاظ على الجماعة، الحفاظ عليها وحمايتها في وحدتها وأخوتها وتلاحم أعضائها. فالله عز وجل يأمرنا ويقول: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون ﴾[2]. ويقول عز من قائل: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[3].

ويقول رسول الله ﷺ : «**أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ**».

وجاء في رواية الترمذي : "عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الْجَمَاعَةَ مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ".

وفي حديث آخر عن أبي هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ قال : «**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتةً جاهليَّة**».

وجاء في حديث حذيفة بن اليمان الشهير في الصحيحين، ومطلعه : " كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِى. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِى جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ «**نَعَم**». قُلْتُ وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ «**قَالَ نَعَم، وَفِيهِ دَخَن**». قُلْتُ وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ «**قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِى تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِر**». قُلْتُ فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟

(1) سورة التوبة، الآية 122.
(2) سورة آل عمران، الآية 103.
(3) سورة الأنفال، الآية 46.

قَالَ «**نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**». قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا فَقَالَ «**هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**»، قُلْتُ فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ قَالَ «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُم**».

ونكتفي بالإشارة لحديث أبي الدرداء رضي الله عنه: "... فعليك بالجماعة، فإنَّما يأكل الذئب من الغنم القاصية".

والرابطة الجامعة التي هي كنه الجماعة متبادلة الترابط بين الفرد والجماعة، فكما أن الفرد لا يدخر جهداً لكفالة الجماعة، فإن الجماعة تتعهد دوماً بكفالة الفرد. وهذا ما جعل نظام التكافل من حيث الحفظ والصيانة والحماية والرعاية من واجبات الدولة؛ يؤخذ ذلك من حديث رسول الله ﷺ: «**من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا فإلينا**».

وفي رواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : "من ترك مالا فلورثته ومن ترك بناء أو ديناً ضياعاً فعلي وإلي، وأنا أولى بالمؤمنين".

والمعنى من مات من المسلمين غنياً، وترك مالاً فلورثته، ومن مات مدينا أو فقيراً وترك عيالاً أو عجزة ضائعين فعلى الرسول ﷺ - أن يكفل الضائع والعاجز، ويؤدي الدين عن المدين. والتزامه ﷺ بتحمل هذا الواجب الاجتماعي تشريع يدل على أن الدول تتحمل هذا الواجب في كل زمان.

وفي هذا التشريع دليل على أن التكافل في النظام الإسلامي لا ينحصر في المبادرات الفردية التي يقوم بها المتطوعون مهما عظمت، وإنما هو عمل جماعي تتولاه الدولة بالأساس.

ومن مكارم هذا النظام أنه يوجب على الدولة أن تتحمل أداء الدين عن الميت الفقير، ففي ذلك ضمان لحقوق أصحاب الأموال، وحفاظ على الاقتصاد السليم، وإبعاد للمضاربين الذين يسعدهم انتشار الخوف في الناس من ضياع أموالهم ، وترسيخ للثقة في ميدان المعاملات المالية، كما أن فيه حماية لأسرة المدين بعد موته من الإرهاق والإفلاس، غير أن الدين المقصود هنا هو الذي يقصد منه توفير لقمة العيش، وتلبية الحاجات الضرورية.

فالتكافل يخدم الجماعة وتخدمه، ويرعى بقاء نظامها وترعاه، ومن ثم فالحفاظ على الجماعة وحبها والولاء لها أصل أساس من أصول التكافل، وخاصة في ركنه الثقافي بمفهومه الشمولي الذي سبق أن حددته هذه الاستراتيجية.

الأصل السابع : حب قضاء حوائج الناس

يعد حب الأنا ورفيقه داء الشخصانية من الأدواء الخطيرة القاتلة للتكافل. فلقد دلت التجارب وسجل التاريخ أنهما ما دخلاً مجتمعاً واستوطنا فيه إلا أسرع إليه الخراب. ومن أعراض الداء الأولى أن يصبح السعي لقضاء حاجة ذوي القربي أو الجار بالجنب أو الصديق أو الزائر وابن السبيل دون مقابل عيباً لا يقوم به إلا المغفلون.

ولاشك أن جانباً من مجتمعاتنا قد أصيب بشيء من ذلك، مما يعد أمراً مخالفاً لفطرته وأصالته، ودخيلاً عليه ومفسداً لكينونته. فقد ساء مآل من رأى أنه غير معني بأمر أخيه حفظت ثقافته أم بادت، وخاب مصير من لم يهتم بحال من تجمعه بهم قرابة الدين ووحدة الثقافة والتاريخ نمت ثقافتهم أم كسدت؛ تدل على ذلك نصوص الدين ووقائع التاريخ.

وعلى رأس فعل الخير السعي لما هو خير للناس، وقضاء حوائج الناس التي تأتي بالخير وتساعد على الخير، لتجسيد التعاون والتكافل من أجل الخير. فقضاء حوائج الناس سجية المتقين، وخلق سيد المرسلين، وأدب أصحاب الفطرة والخلق السليم. فمما ذكرت مولاتنا خديجة رضي الله عنها من شمائل جليلة للنبي ﷺ قبل بعثته وهي تشيد به وتقويه : قضاء حوائج الناس، حيث قالت : « **كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ** ».

ولو تمعنا في هذه الأوصاف الحميدة من تلك الزوجة الوفية رضي الله عنها في ساعة الحاجة إلى الدعم والمؤازرة لوجدناها عين التكافل والتعاون. وهي خصال أكد على علو شأنها وضرورتها الرسول بعد بعثته فقال : « **إن لله عباداً اختصهم بقضاء حوائج الناس، حببهم إلى الخير وحبب الخير إليهم، هم الآمنون من عذاب الله يوم القيامة** ».

ويكفي التكافل على الخير مفخرة أن أهله من أحب الناس إلى الله ورسوله، وأن نوع عمله هو أحب الأعمال إلى الله ورسوله.

الأصل الثامن : الحث على طلب العلم ووجوب بثه في صدور الناس.

من المعروف أن الإسلام حثَّ في عدد من الآيات والأحاديث على طلب العلم وتحصيله، وأمر بتبليغه ونهى عن كتمانه، واستفاد العلماء من تلك الآيات والأحاديث

أن ذلك واجب على أفراد المسلمين، والجماعة يجب عليها أن تيسر السبل لنشر العلم، وأن تكلف طائفة منها بالقيام بهذه الفريضة، تتفرغ لها، وتعفى من مسؤوليات أخرى غيرها.

يقول الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُون ﴾[1] فهذه الآية دليل على أن من مقاصد الإسلام الكبرى نشر علومه وآدابه بين الأمة، ولذلك دعا فيها إلى تكوين جماعة أو فرقة متخصصة تقوم بهذا الواجب الكلي، فتتفقه في الدين وتحصل علومه، ثم تتولى تثقيف أبناء المسلمين، لذلك عقب التحريض على الدفاع عن الأمة بهذه الآية لبيان أن ليس من مصلحة الأمة توجه المسلمين كلهم لأن يكونوا جنوداً، وأن ليس حظ القائم بواجب التعليم والتثقيف دون حظ الجندي المجاهد في سبيل الله، من حيث إن كليهما يقوم بعمل جليل لتأييد الدين وحفظه والدفاع عن أرضه.

فهذا يؤيده بسيفه، وهذا بعلمه وقلمه، وقد يكون الدفاع بالعلم والقلم أولى من غيره حسب الأحوال والأزمان، كما دل على ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه مخاطباً أهل زمانه: " إنكم أصبحتم في زمان كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه، وقليل سائلوه، كثير معطوه، العمل فيه خير من العلم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير خطباؤه قليل معطوه كثير سائلوه، العلم فيه خير من العمل".

وأما الأحاديث والآثار التي تحث على طلب العلم وتعليمه ونشره، وترغب في الإنفاق على معاهده ومراكزه، وتتحدث عن فضل العلماء وعلو مراتبهم، وعن فضل مجالس العلم وحضورها فكثيرة جداً، تدل بكثرتها على أن الأمة الإسلامية يجب أن تكون هي أمة العلم ومنارته على مر العصور.

قال رسول الله ﷺ : «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**».

وقال رسول الله ﷺ : «**أفضل العبادة الفقه، وأفضل الدين الورع**».

وقال ﷺ : « **ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة ونزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله في من عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه**».

(1) سورة التوبة، الآية 122.

وقال ﷺ في حديث طويل : « **تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لايعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة** ».

وقال ﷺ : « **إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علمًا علمه ونشره، وولدًا صالحا تركه، أو مصحفاً ورثه أو مسجدًا بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته** ».

والأحاديث في الترغيب في نشر العلم والترهيب من كتمه كثيرة أيضاً، ويكفي أن نذكر هنا ببعض منها.

قال ﷺ : « **ما تصدق الناس بصدقة مثل علم ينشر** ».

وقال ﷺ : « **من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من النار** ».

إن هذا الموقف العظيم الذي يعتبر التقصير في التعليم والتعلم جريمة اجتماعية يستحق مرتكبها العقوبة في الدنيا موقف فريد لم يرو التاريخ له مثيلا في تقديس العلم ونشره قبل نبي الإسلام ﷺ ولا بعده.

وبمثل هذا الموقف التربوي الصارم علم النبي ﷺ أمته أن التعليم والتعلم من الواجبات الدينية التي لا يجوز التهاون فيها، بل يجب التكافل والتعاون من أجلها، ويعزز ويعاقب من يخل بذلك حتى يكون المجتمع مجتمع علم، وتنشأ أجياله على حب العلم وتقديسه، يلزم فيه العالم بعدم كتمان العلم، ويفرض فيه على الجاهل السعي إلى طلب العلم.

ويفهم من هذا الحديث أن التكافل الثقافي لم يكن ينظر إليه في المجتمع الإسلامي على أنه عمل اختياري تطوعي، بل على أنه واجب ديني، يفرض على المسلم العالم أن يعلم جيرانه ويثقفهم ويفطنهم، وأن يبادر إلى القيام بواجبه هذا قبل أن يطلب منه أو يلزم به.

واستعمل النبي ﷺ في الأمر بهذا التكافل العلمي الثقافي أسلوب التكرار والتوكيد والوعيد ليشعر المخاطبين بجدية الأمر، وبكونه أمراً خطيراً لا يحتمل التهاون.

ولا ينحصر الأمر في نشر العلم على هذا الأسلوب من العمل الاجتماعي الذي يقوم فيه الجيران بواجب تعليم جيرانهم، ولا على المبادرات الفردية الخاصة، بل إن الأدلة المستمدة من سيرة النبي ﷺ وسيرة خلفائه الراشدين تدل على أن دولة الإسلام

تتحمل بدورها مسؤولية إعداد العلماء وإرسالهم إلى أقاليم الإسلام ليقوموا بتعليم الناس وتثقيفهم.

كان النبي ﷺ يبعث إلى القبائل حديثة العهد بالإسلام من يعلمهم من الصحابة رضوان الله عليهم، والشواهد على ذلك من سيرته ﷺ معروفة. وهذا ما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما فتح الأمصار، فبعث إلى الشام والعراق من علماء الصحابة من علمهم وفقههم، ومن أولئك اتصل العلم إلى سائر المسلمين، وكان رضي الله عنه يحرص على بقاء كبار العلماء معه في المدينة للاستعانة بمشورتهم، لكن إذا دعت الضرورة إلى إرسالهم لتعليم المسلمين، آثر المسلمين على نفسه، كما حدث له مع عبد الله ابن مسعود، رضي الله عنه، لما بعثه إلى الكوفة، فقال لأهلها قد آثرتكم به على نفسي.

وبعث عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه عالم المدينة، نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنهما إلى مصر، ليعلم الناس السنن. كما أرسل رضي الله عنه عشرة من رجال التابعين إلى إفريقيا ليعلموا أهلها، وينشروا بينهم حديث رسول الله ﷺ وذلك من أجل تعميم العلم والثقافة، وتيسير سبل نشره في الأقطار الإسلامية النائية، كما انتشر في الأمصار الكبرى.

فبهذا الصنيع ومثله، وعبر هذا التكافل الثري الغني، تضافرت جهود المجتمع والدولة على نشر العلم والأمن والإيمان بين المسلمين، وتعميم حب الخير والسعي لجلبه لكافة الشرائح الاجتماعية.

3. مظاهر التكافل الثقافي في التاريخ الإسلامي

لن نستطيع في هذه الورقات المركزة لبيان معالم الاستراتيجية وأسسها أن نقدم جرداً شاملاً لمظاهر التكافل الثقافي عبر مختلف مراحل التاريخ الإسلامي، أو أن نزعم إمكانية تحديدها وضبطها ولو في مرحلة واحدة من مراحل تطوره، فهي من الكثرة والكثافة بحيث لا تستطيع أن تضمها المجلدات الكبيرة الحجم والعدد.

فلو عزمت مؤسسة متخصصة ما على تدوين تلك المظاهر، واستنفرت من أجله الطاقات من خبراء ومؤرخين ومحللين وباحثين، واقتنت كل ما يلزم من أدوات تحليل ودراسة وتنقيب وتدوين، لظل عملها ورشاً مفتوحاً لا سبيل إلى إغلاقه، مهما تجشمت وبذلت من جهد، واقتحمت من عقبات، وتخطت من صعاب؛ فلن تتجاوز في الإنجاز نسباً ضئيلة مقارنة بما يزخر به التاريخ من محطات ومواقف ومظاهر شاهدة على حضور التكافل بشتى أنواعه، وخاصة منها الاجتماعي والثقافي.

ولهذا فإن ما سنقوم به، ونحن نخط معالم استراتيجية لدعم هذا النوع الفريد عالمياً من التكافل وتقويته، هو ذكر موجز لبعض مظاهر التكافل الثقافي، لتوطيد الصلة بين حاضر الأمة وماضيها المجيد، تمهيداً لما سنبسط القول فيه في الفصول الخاصة بمجالات العمل وآليات التنفيذ.

فلقد تم انتقاء جملة من المظاهر تسمح بتقديم صورة مركزة عن الحضور الدائم للتكافل الثقافي في الحضارة الإسلامية، دون إطناب في الشرح وإطالة في السرد، وبشكل يتناسب مع ضوابط المنهجية المحددة، نحسب أنها كافية من الوجهة الاستراتيجية للإشارة إلى أن عملنا الاستراتيجي ليس بدعاً من العمل الثقافي في الساحة الإسلامية، ولا استئنافاً لحركة نشاط منقطع منذ أزمنة، وإنما هو تجديد نفس، وإعادة ترتيب منهجي، لنشاط يومي يقوى ويضعف حسب حركة النشاط الثقافي في الأمة، ودرجة تفعيل أصول التكافل ـ التي سبقت الإشارة إلى أهمها ـ بشكل عملي وجماعي.

المظهر الأول : نشر العلم وتنمية الثقافة

ارتبط النشاط العلمي والثقافي في الحضارة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً بالحياة الدينية، وكان للتكافل فضل كبير في وجوده وإذكائه واستمراره. فلقد كانت المراكز الدينية، كالمسجد والجامع والمدرسة والكتاب والرباط والزاوية، مراكز دينية وعلمية وثقافية في آن واحد. وكانت أماكن للعبادة تقام فيها الصلوات، وتلقى فيها الخطب الدينية وغيرها، وتعقد فيها في ذات الوقت الحلقات العلمية، ومجالس الوعظ والتوعية والتثقيف.

واعتمدت هذه المراكز في إنشائها أولاً، وفي أداء وظائفها الدينية والثقافية ثانياً، على نظام التكافل؛ فكان الوقف الخيري والزكاة والهبات والصدقات من أهم موارد تمويلها والإنفاق على القائمين عليها والمستفيدين من خدماتها، كما سنبين ذلك حين الكلام عن المظهر الخاص بإنشاء المؤسسات العلمية والثقافية.

ومما يقوي مركز الثقافة والعلم في الإسلام، وضرورة التكافل من أجلهما، والإنفاق السخي عليهما، أن الفقهاء قرروا في أحكام الزكاة وسائر الصدقات والهبات جواز إعطاء المتفرغين لطلب العلم وتعليمه ما يكفيهم حاجاتهم، ويغنيهم عن السعي لطلب العيش، وعياً منهم بأهمية التفرغ للعلم، وإدراكهم العميق لحاجة الناس إليه، بيد أنهم منعوا المتفرغ للعبادة من أن يستفيد من أموال الزكاة، وعللوا حكمهم بأن العبادة في الإسلام لا تحتاج إلى تفرغ كما يحتاج إلى ذلك العلم والتخصص والتعمق فيه، وأن عبادة العابد إنما هي لنفسه، أما علم المتعلم فله ولسائر الناس.

إن طالب العلم والمتفرغ له ولتعليمه يُعطى من مال الزكاة والوقف لأنه يقوم نيابة عن الأمة بفرض هام من فروض الكفاية، وذلك يعني أنه لا يطلب العلم لمصلحته الخاصة، وإنما لمصلحته ولمصلحة أمته. لذلك رأى الفقهاء أن من حقه أن يعان على طلب العلم من مال الزكاة والصدقات، لأن الزكاة كما يقول الفقهاء تعطى لأحد رجلين: إما لمن يحتاج من المسلمين، وإما لمن يحتاج إليه المسلمون، وطالب العلم قد جمع بين الصفتين.

واشترط بعض الفقهاء أن يكون طالب العلم الذي يعطى من مال الزكاة نجيباً، وهو رأي سديد، وهو الرأي الذي تسير عليه الدول الحديثة في توزيع المنح الدراسية، حيث تختار الطلبة المتفوقين وتعينهم بالمنح للتخصص في علوم نافعة يحتاج إليها الناس، أو ترسلهم في بعثات علمية إلى البلاد المتقدمة ليدرسوا علوماً جديدة، أو يمتلكوا خبرة تقنية مفيدة.

فهذه الأحكام المتعلقة بجواز الإنفاق من مال الأوقاف والزكاة على العلم والعلماء والمراكز العلمية تعد من أصول التكافل الثقافي ومرتكزاته. والتذكير بها هنا هو تمهيد للحديث عن مظاهر التكافل الثقافي في الحضارة الإسلامية، لأن هذه الأحكام هي التي حركت مشاعر المحسنين، وأطلقت أيديهم للإسهام في العمل الثقافي، عن طريق كفالة أهل العلم وطلبته، وإمدادهم بالمساعدات التي تعينهم على تحصيل العلم النافع ونشره بين الناس.

المظهر الثاني : حفظ البيئة وحماية المجتمع

ظل حفظ البيئة وحمايتها مظهراً جلياً من مظاهر التكافل، وخاصة لارتباطه بنصوص دينية تملي السلوك الفردي والجماعي لحماية هذا الجانب الحيوي في المجتمع ورعايته. فنظافةُ الطريق مثلا وحمايةُ الناس من أي أذى معنوي أو جسدي أمر يعتبر في نظر الإسلام من الأمور التي هي أدنى ما يمكن أن يقوم به المجتمع ويتكافل من أجله الأفراد.

فرسول الله ﷺ يقول : « **الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة ؛ فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق** ». فإزالة ما يتأذى به الناس في طريقهم، معنويا كان أم ماديا، هو أدنى ما يمكن أن يقوم به المؤمن. بل يعتبر ذلك الخلق بنص الحديث المعيار الأدنى للدلالة على وجود الإيمان.

وفي حديث آخر يؤكد ما سبق : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « **كُلُّ سُلَامَى مِن النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَعْدِلُ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ** ».

ومن جهة أخرى منع الإسلام تلويث الماء الراكد أو الجاري، فقد نهى النبي ﷺ أن يُبال في الماء الراكد، ونهى أيضاً عليه الصلاة والسلام أن يبال في الماء الجاري.

وعن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ : « **اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، وفي الظل** ». فحتى حينما يتبول المسلم في الخلاء، فإنه يستشعر التكافل مع الخلائق الأخرى، فيتجنب الموارد التي منها الناس والخلائق يستقون وينهلون ويشربون، وأماكن الظل التي هي من العادة مكان استراحة الإنسان والحيوان، وقارعة الطريق التي هي ممر الناس وآلاتهم ودوابهم.

يضاف لهذا أن في القرآن الكريم سورة ربط فيها الله عز وجل رباطاً وثيقاً بين الإيمان بالله وخدمة اليتيم والمسكين، وبين إقامة الصلاة على وجهها ومساعدة الناس وجلب المنافع لهم، وخاصة من يشاركون المتحلي بذلك الإيمان في الثقافة واللغة والحياة الاجتماعية.

السورة هي سورة الماعون، والتي توعد الله فيها بالويل والثبور وكبير العذاب لمن يدُعّ وينهر أو يزجر أو يطرد اليتيم ويغلظ له في القول، مبينا سبحانه وتعالى أن هذا الصنف من الناس هو حتماً ممن لا يحض ولا يحث على إطعام المسكين، ولا يعتبر لهذا الأخير حقاً، ولا يقيم له قدراً. فيصفه جل وعلاَ بأنه من النوع الذي عن صلاته وعبادة ربه غافل، وعن إعانة الناس ومساعدتهم ممانع، فلا هو ممن يحسن المعاملة مع الله، ولا هو ممن يحسنها مع خلقه.

ومنع الماعون ـ المتوعَّد عليه ـ يعني عدم تقديم أدوات الإنتاج، وأدوات الاستخدام الحياتي ـ عند عدم استعمالها من قِبَل صاحبها ـ إلى من هو في حاجة إليها. وهكذا فُسِّر الماعون في أصحّ التفسيرات له، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الماعون ما يتعاطاه الناس بينهم. وروى عنه أيضا : أنه القِدْر، والفأس، والدلو، وكل أدوات العمل المشاعة بين الناس ونحوها.

وتحقيق الكلمة، كما يقول ابن العربي: أن الماعون من أعان يعين، والعون: الإمداد بالقوة، والآلة، والأسباب الميسرة للأمر.. ولما كان الماعون من العون، كان كل ما ذكره العلماء في تفسيره عوناً. وجاء في المعجم الوسيط: «الماعون اسم جامع لمنافع البيت، كالقدر، والفأس، والقصعة، ونحو ذلك مما جرت العادة بإعارته».

ومن هذا كله، يتبين لنا أن أقرب تفسير للماعون الذي توعد الله تعالى مانعه بالويل، هو أدوات الإنتاج وأدوات الاستخدام المعيشي، والتي تختلف باختلاف المستويات الحضارية وتقدم الفنون الإنتاجية، ويجمعها قول ابن العربي : «الإمداد بالقوة، والآلة، والأسباب الميسرة للأمر»، وكذا قول الطباطبائي : "ما يعين الغير في رفع حاجة من حوائج الحياة: كالقرض تقرضه، والمعروف تصنعه، ومتاع البيت تعيره".

فالذين يؤدون الزكاة المفروضة عليهم، ولا يبخلون بالمعونة فيما ينفع الناس على وجه العموم، والأقارب والأرحام والمحتاجين على وجه الخصوص، هؤلاء هم المؤمنون حقاً. فلا يمكن أن يكون الإيمان إيماناً حقيقياً، والصلاة صلاة حقيقية، إذا تجردت عن الاهتمام بشؤون الآخرين.

والسورة تؤكد التكافل وتؤصل له، وتقرر أنّ الإيمان بالله لا يمكن أن ينفصل عن محبة الناس والاهتمام بشؤونهم والسعي لخدمتهم.

وقد حفلت السُّنة المطهرة بالحث على كثير من تطبيقات هذا التكليف، حيث حثّ عليه الصلاة والسلام المسلم أن يعير أخاه حيواناً ذا لبن، ينتفع بلبنه سنة ثم يرده

فقال: « **أربعون خصلة، أعلاهن منيحة العنز، ما من عامل يعمل بخصلة منها، رجاء ثوابها، وتصديق موعودها، إلا أدخله الله بها الجنة** ».

كما قرر صلوات الله وسلامه عليه أن أفضل الصدقات يتمثل في تقديم منافع الأدوات وعوامل الإنتاج، فقال: «**أفضل الصدقات ظل فسطاط في سبيل الله، ومنيحة خادم في سبيل الله، أو طروقة فحل في سبيل الله**».

فهذه الإرشادات، والأوامر، والتقريرات، كلها تتناول تقديم أدوات إنتاج، أو أدوات استعمال معيشي، فمنيحة العنز تعني: تقديم مصدر إنتاجي، يحصل منه متلقيه على ما يسدُّ حاجته، ومنيحة الخادم تعني: تقديم مصدر إنتاجي، يحصل متلقيه على خدماته الإنتاجية، وطروقة الفحل تعني: تقديم خدمة إنتاجية تمثل مصدراً لنماء الثروة الحيوانية، وظل الفسطاط يعني: تقديم مصدر إنتاجي يحصل متلقيه على منفعة في صورة السكنى، وكذلك كل ما يعدُّ مطلباً ضرورياً من مطالب الحياة الأساسية.

وهي تشير في تطبيقاتها العملية إلى نماذج وأمثلة عن تكافل الناس في المجتمعات الإسلامية للحفاظ على بيئتهم، والانتفاع الجماعي بالآليات والأدوات التي هي من حيث الملكية يمتلكها أفراد بعينهم، أما من حيث المنفعة فنفعها واستعمالها عام عليهم؛ بل ما زال الامتناع عن استفادة ذوي القربى والجار وغير الجار من الأدوات والآليات المتوفرة لدى فرد منهم يعتبر في العديد من مجتمعاتنا عيباً دالا على شحه وبخله وبعده عن المتعارف عليه من قيم التعاون ومبادئ التكافل.

المظهر الثالث : إنشاء المؤسسات الثقافية والعلمية

أ) المساجد :

يعتبر التكافل الثقافي، ممثلاً في الوقف الخيري، أهم مصدر من مصادر بناء المساجد في تاريخ الإسلام. وإن نظرة سريعة في سجلات الأوقاف في كافة البلاد الإسلامية لكافية للاطلاع على فضل الأوقاف في إنشاء المساجد وعمارتها ورعايتها. ولا تكاد توجد مدينة أو قرية إسلامية إلا وبها من أموال الوقف ما هو مخصص للمساجد والقائمين عليها.

لذلك فإن أول ما يقابل الباحث من مظاهر التكافل الثقافي في الحضارة الإسلامية المساجد، وإنما اعتبرنا المساجد في مقدمة مظاهر هذا التكافل لأنها لم تكن

في حقيقتها مجرد أماكن للعبادة وإقامة الصلاة، وإنما كانت إضافة إلى ذلك كما سبق الذكر مراكز للتعليم والتوعية والتثقيف.

كان المسجد يشبه المدرسة الشعبية المفتوحة لعامة المسلمين، على اختلاف أعمارهم وطبقاتهم، يتعلمون فيها أحكام دينهم وشعائر العبادات وكيفية أدائها، ومبادئ القراءة والكتابة، وآداب الإسلام وأخلاقه الكريمة، وفيه يلتقون يوميا للتعارف والتعاون والتكافل على المصالح الدينية والدنيوية.

إن المسجد هو المنارة التي تنشر أنوار العلم والإيمان والثقافة فيما حولها، وتبدد ظلام الجهل والضلال، وتطهر العقول، وتزكي النفوس. إنه المركز الأول لنشر الثقافة الإسلامية وترسيخها في المجتمع الإسلامي. فالمسجد يقوم بوظائف دينية وثقافية كثيرة، يمكن إجمالها في الأعمال الآتية:

1. يعمل على نشر المعرفة الدينية، وتثقيف الجمهور، وتنوير العقول، وتهذيب السلوك الفردي والجماعي.
2. يعمل على تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، ويقوي لدى الأفراد الشعور بواجب التكافل عن طريق التذكير بواجبات كل مسلم نحو الفقراء والمساكين.
3. يطهر المجتمع من الفكر الخرافي والشعوذة، وينشر الفكر الديني الصحيح، القائم على مبادئ العقيدة الإسلامية الصافية.
4. يقوم بدور إيجابي في تنمية الثقافة الإسلامية، وذلك بتكوين رجال صالحين ونساء صالحات، يتمسكون بالفضائل ويتجنبون الرذائل، ويدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر. وبوجود هذه العناصر الصالحة تزدهر الثقافة الإسلامية وتتسع دائرتها، ويكثر العلم ويقل الجهل والأمية، ويزداد الوعي الديني في صفوف الرجال والنساء معاً.

وبهذه الثقافة الإيجابية يسهم المسجد بدور كبير في تحقيق ما يسمى اليوم بالتنمية الإجتماعية، وهي القضية التي ظلت تشغل اهتمام الساسة والمثقفين والمفكرين في العالم.

إن تنمية المجتمع تقوم على عنصرين هما :

1. إسهام الأهالي أنفسهم تطوعاً في أعمال التنمية، سواء بالفكر، أو بالعمل، أو بالمال، من أجل إقامة المصالح العامة، وتحسين مستوى حياة الأفراد والجماعة.

2. قيام الجهات المسؤولة بتوفير ما يلزم من الظروف والخدمات الأساسية بصورة تسمح بتشجيع المبادرات الذاتية في المجتمع.

والواقع أن هذه المعاني هي نفسها التي يقوم المسجد بإذكائها في النفوس عن طريق ما يتعلمه المسلمون من الترغيب في العمل الصالح، والإنفاق في سبيل الله، والمسارعة إلى مساعدة المحتاجين، وأداء حقوق الأخوة الإسلامية، وحقوق الوالدين، وحقوق الجوار، والتعامل مع كافة الناس بالحسنى.

ويرتبط بوجود المسجد وجود الإمام، وهو رجل عالم يؤم المسلمين في الصلاة، ويقتدون به في أمور دينهم، ويستفتونه في ما يشكل عليهم من أمور العبادات والمعاملات، ويرجعون إليه وإلى إرشاداته في الكثير من قضايا حياتهم الخاصة، ولهذا وجب أن تتكافل الجهود ليكون مرجعاً ثقافياً، ومنشطاً للعديد من البرامج الثقافية، وخاصة في المناطق النائية التي تفتقر إلى النوادي والمراكز المتخصصة.

إن وجود المسجد وما يقوم به من الوظائف الدينية والثقافية هو ثمرة من ثمرات التكافل الثقافي الذي حث عليه الإسلام، فبفضل هذا التكافل قامت المساجد، وبفضله استمرت في أداء رسالتها، وستبقى رسالتها وافرة العطاء ما بقي مبدأ التكافل قائماً.

ب) المراكز العلمية والثقافية:

لا ضير في أن نكرر ونحن بصدد الحديث عن المراكز العلمية والثقافية أن من أهم مظاهر التكافل الثقافي في الحضارة الإسلامية كون التعليم وبناء وتجهيز وتسيير مراكزه ومدارسه وكافة مرافقه كان يقوم أساساً على المبادرات الخيرية والطوعية، إما عن طريق الأوقاف التي تعد المورد الأول للإنفاق عليه، وإما عن طريق الزكوات والأعشار، وغيرها من الهبات والتبرعات.

وكان لمؤسسة الوقف، وهي مؤسسة كبرى تجسد التكافل بكل معانيه، الفضل الكبير في إنشاء المدارس والمراكز العلمية والثقافية في سائر بلاد المسلمين، فلم توجد مدرسة ولا معهد ولا جامع ولا مكتبة ولا زاوية ولارباط إلا ولها أوقاف خاصة.

والمراكز العلمية التي قامت في العالم الإسلامي بفضل التكافل الثقافي المتأصل في الحضارة الإسلامية كثيرة، منها، الجوامع، والمدارس، والمكتبات، والرباطات.

فقد اهتم المسلمون الأوائل بتثقيف شعوب البلدان التي اعتنقت الإسلام وانضمت لأسرته، وبنشر الدين والعلم والمعرفة بينهم، فكانت جيوش المساندة والدفاع عن أمن

كافة الثقافات والأديان تستصحب معها الخطباء والعلماء والأئمة والقراء، لأنهم كانوا في كل حركاتهم دعاة دين وثقافة وحضارة، وكان هذا الهدف الديني الثقافي بارزاً في حرصهم الدائم على بناء الجوامع التي كانت مركزاً للدعوة والتعليم، ومنطلقاً ونواة لدور العلم والمراكز العلمية الكبرى فيما بعد.

والجوامع التي شيدها المسلمون على مر العصور كثيرة لا يتسع المقام هنا لبسط الحديث عنها، وسنقتصر على أهمها وأكثرها شهرة، ونبين فضل التكافل الثقافي في بنائها وفي ضمان استمرارها في أداء رسالتها.

وتعتبر مؤسسة الوقف كما أكدنا من قبل أهم مورد لحياة الجامع ليستمر في القيام بوظيفته الدينية والثقافية، والمتمثلة في حفظ القرآن الكريم، وتعلم أحكام الدين وفرائضه، وأحكام العبادات وشروط أدائها، ومبادئ الثقافة الإسلامية وقيمها، وضوابط التعامل مع الثقافات الأخرى وحماية تنوعها؛ وليكون منبراً للخطباء والوعاظ، يدعون الناس إلى الخير والمعروف، وينهون عن الشر والمنكر، وينشرون الوعي الديني، ويعالجون مشكلات الحياة التي تعترض الناس. فمؤسسة الوقف كانت وماتزال أهم مورد للإنفاق على إقامة الدين وعلى التعليم على وجه الإطلاق، وأوفرها دخلاً وإيراداً. وإليها يرجع الفضل في بقائه ودوامه، وفي انتظام الحياة العلمية والدراسية في الجوامع والمدارس قروناً طويلة.

ومن جهة أخرى فإن تعاليم الإسلام التي تدعو إلى محبة العلم وأهله وتحث على الإنفاق في سبيل تحصيله ونشره جعلت الفقهاء يقولون بمشروعية وقف المنقولات كالكتب وأثاث المسجد وأدوات وآليات العمل الثقافي وتخصيص الهبات لها، وبهذا الحكم فتحوا الباب أمام المسلمين من أهل الخير والفضل لوقف الكتب ابتغاء مرضاة الله تعالى، وسعياً لنفع عباده، ولخدمة العلم.

وتنوع الوقف ومعه الهبات فشمل الكتب وإنشاء المكتبات العامة والخاصة، وتجهيز الدور الثقافية، فكان من الواقفين مثلاً من يجعل كتبه وقفاً على عامة المسلمين دون تعيين موضع محدد، فكانت توضع في خزانة المسجد أو الجامع، وكان منهم من يخصص وقفه، فيقول، أوقفتها على البلدة الفلانية أو المدرسة الفلانية، ومنهم من يجعلها لطلبة العلم والعلماء، ومنهم من يجعلها لدار ثقافة تميزت بنشاطها الثقافي والعلمي، أو مؤسسة صناعية ذات نفع عام اشتهرت بصناعتها الثقافية الأصيلة.

وهكذا انتشرت المكتبات الوقفية والمراكز والمؤسسات التي تحفظ الهوية الثقافية وذاكرتها الجماعية في أرجاء العالم الإسلامي، لدرجة أننا لا نجد مدينة إسلامية تخلو من مكتبة أو مجموعة مكتبات، ومؤسسات ومراكز ومعاهد علم وثقافة، يجد فيها طلاب العلم وجمهور المثقفين ما يروي ظمأهم للمعرفة، دون تحمل نفقات البحث عن الكتب والبحوث والآليات والأدوات واقتنائها.

ومما زاد مثلا من أهمية وقف الكتب وإنشاء المكتبات الوقفية في القرون الخالية أن الطباعة لم تكن موجودة، وكانت الكتب تنسخ بالأيدي، وفي بعض الجهات تحتاج إلى منظومة صناعية متكاملة لتفي بسد طلبات المجتمع على أحسن وجه، ومن ثم كانت الكتب نادرة، يبلغ ثمن الكتاب حداً يتعذر على طالب العلم شراؤه. فكانت تلك الخزانات الوقفية، وما صاحبها من إنشاء مؤسسات الخطاطين والوراقين لخدمة طلبة العلم بالمجان أو بأثمنة زهيدة، وراء حركة الازدهار الثقافي والعلمي التي شهدها العالم الإسلامي على مدى تاريخه الطويل.

وكانت أبنية المكتبات واسعة تشتمل على عدة مرافق وحجرات متعددة، وآليات لخدمة طلبة العلم والعلماء والمثقفين تمكن من ترتيب الكتب وتصنيفها حسب العلوم، وكان فيها أروقة خاصة للمطالعين، وغرف خاصة للنساخ، وفي بعضها غرف للموسيقى، يلجأ إليها القراء للترفيه وتجديد النشاط، وفيها غرف لحلقات الدرس والنقاش العلمي. وكان في بعضها غرف للطعام، وغرف لنوم الغرباء، وغرف للسمر الثقافي والحوار العلمي.

أما الموارد المالية التي كانت تقوم عليها نفقات تلك المكتبات والمؤسسات والمراكز، فمنها ما كان من الأوقاف التي تنشأ من أجلها خاصة، وهذه حال أكثرها، ومنها ما كان من عطايا الأمراء والأغنياء والعلماء الذين يؤسسونها، ومنها ما كان من التكافل الثقافي الجماعي العرفي المنبثق من الأعراف الجهوية في ضوء التشريع الإسلامي، والتي وضعت لها تشريعات محلية تقننها وتحمي مواردها جمعاً وصرفاً.

ومن أشهر المكتبات العامة في العالم الإسلامي مكتبة الخلفاء الفاطميين في القاهرة، ومكتبة دار الحكمة بالقاهرة أيضاً، ومنها بيت الحكمة ببغداد، ومنها مكتبة الحكم بالأندلس التي كانت غاية في العظمة والإتساع، حتى قيل إنها بلغت أربعمائة ألف مجلد، ومنها مكتبة جمال الدين القفطي المتوفى عام 646هـ والتي جمع فيها من الكتب مالا يوصف، وكان لا يحب من الدنيا سوى الكتب، ومنها مكتبة بنى عمار في

طرابلس وكانت هي الأخرى آية في العظمة، وكان فيها مائة وثمانون ناسخاً، يتبادلون العمل ليلاً ونهاراً بحيث لا ينقطع النسخ، استفاد منها أبو العلاء المعري الشاعر المشهور وذكرها في بعض كتبه. ومنها مكتبة جامع القرويين بفاس، وهي من أقدم المكتبات وأوسعها وأغناها، وكانت وماتزال قبلة للعلماء والباحثين لما تزخر به من نفائس الكتب والمخطوطات.

وهناك مكتبات أخرى لا يتسع المقام لذكرها، تحدثت عنها كتب التاريخ حديثاً يثير الإعجاب، غير أن هذا الإعجاب لا يلبث أن ينقلب إلى حزن عميق حين نتذكر مصير هذه المكتبات، وما تعرضت له من تدمير ونهب وإحراق.

فنكبة التتار حين دخلوا بغداد أصابت العديد من المكتبات والمؤسسات الثقافية حيث كان تدمير الذاكرة الثقافية مقصوداً، فقد ذُكِرَ عنهم أنهم قذفوا بما وجدوا في دور الكتب العامة في نهر دجلة حتى فاض النهر عن مجراه، وكان الغزاة يعبرون على الكتب من ضفة إلى ضفة، وظل ماء النهر أسود داكنا أشهراً طويلة.

ونكبة المسلمين في الأندلس أتت على المكتبات العظيمة والمؤسسات الثقافية الكبيرة التي تحدث عنها التاريخ بمرارة، فقد احترقت كلها بأيدي المتعصبين، حتى قيل إنه في يوم واحد أحرق في ميدان غرناطة ما قدره مليون كتاب.

ونكبة الغزو الصليبي خربت ونهبت أعز المكتبات في طرابلس، والمعرة، والقدس، وغزة، وعسقلان وغيرها من المدن.

وهكذا قضت هذه المآسي والنكبات على مراكز ومؤسسات ومعاهد ساهمت في دفع الأمة إلى غفوة ثقافية ما زلنا نحس بسوء أثرها إلى اليوم، وحرمت المجتمع من العيش في مناخ من العلم والنشاط الثقافي المتميز، والتعايش السلمي بين العديد من الثقافات، ومنعت من الاستفادة من ذاكرة علمية وثقافية هي جزء هام من الذاكرة الإنسانية العامة، عبر ضياع ملايين الكتب العلمية القيمة حيث حرمت الإنسانية منها إلى الأبد، وهي من أنفس ما خلفه الفكر الإنساني في التاريخ البشري.

المظهر الرابع : تطور فنون العمارة الإسلامية

إن من أهم مظاهر التكافل الثقافي المرتبطة بالمراكز الدينية والثقافية التي سبق ذكرها ازدهار فن العمارة الإسلامية وتطورها؛ فقد كان الواقفون والكافلون يحرصون على أن تبنى المساجد أو الجوامع بناء متقناً على أجمل طراز، وكان الوقف

المرصود لها يدر من الموارد المالية ما يسمح باستئجار المهرة من البنائين، واستخدام أجود المواد من الخشب والجبس والفسيفساء وسائر المواد التي تستخدم في النقش على الجدران والسقف والمنارة والمحراب والصحن وأماكن الوضوء، وقاعات التدريس والمطالعة، وحجرات الراحة والنوم، وقاعات الاجتماع للمدارسة والمناقشة والحوار.

وهكذا كان هذا اللون من التكافل الثقافي عاملاً مهما في تطور الفنون المعمارية المرتبطة بالمساجد والمدارس والمراكز كأنواع الخط والزخارف الفنية الرائعة التي استخدمت في النقش على جدران المساجد، وزخرفة المحراب والأقواس، وكالنقش على الخشب الذي استخدم في تزيين السقوف والقباب، وكالفسيفساء التي زينت بها الصحون والجدران أيضاً.

كما تفنن ـ بفضل ذلك الازدهار وقوة ذلك التكافل ـ الصناع والفنانون في ابتكار الأشكال الهندسية الرائعة، والنقوش والزخارف الجميلة، والتفنن إبداعاً وابتكاراً في تزيين القباب والأقواس والأعمدة، ولولا التكافل الثقافي القائم على الوقف الخيري والهبات الفردية والجماعية، لما عرفت هذه الفنون ازدهارها الباهر الذي ما تزال آياته ماثلة في المساجد والجوامع والمراكز العلمية والثقافية القديمة.

المظهر الخامس : إحياء المواسم الثقافية والدينية.

تعتبر المواسم الدينية مناسبات ثقافية تقام لإظهار شعائر الإسلام ومعانيه وثقافته، أمر الإسلام بإحيائها كل سنة، وحث على الاحتفاء بها والإكثار من أعمال الخير فيها. ومن المواسم الدينية يوم الجمعة، وشهر رمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وموسم الحج والعمرة، ويوم عاشوراء.

وحث الإسلام على الإنفاق على الفقراء والأيتام وأهل العلم في هذه المواسم، وكان ذلك دافعاً للمحسنين أن يرصدوا من أموالهم أوقافاً خاصة لها، وأن يشترطوا فيها أن تنفق على الناس في أيامها المباركة، بشكل ميز الثقافة الإسلامية عن غيرها من الثقافات، وجعل من عمليات الإنفاق المختلفة النوع والحجم عبر الوقف والهبات على إحياء وتنشيط هذه المواسم صورة ناصعة ومظهراً ثرياً من مظاهر التكافل الثقافي الإسلامي.

ويعتبر الحج أكبر المواسم الدينية والثقافية في الإسلام حيث يجتمع فيه العدد الكبير من المسلمين من شتى أنحاء العالم الإسلامي، وتظهر فيه بقوة آثار التكافل

الثقافي من أجل إحيائه، وذلك عبر وجود هبات شخصية على مر التاريخ من ملوك ورؤساء وأمراء وأعيان وشخصيات علمية وثقافية، ودول وحكومات ومؤسسات، ووجود أوقاف خاصة، وهبات منتظمة، لمساعدة فقراء المسلمين على أداء فريضته، وأخرى للمسجد الحرام وحاجياته من الصيانة والتجهيز والإعداد، وأوقاف خاصة بسقاية الحجاج وإيوائهم، وهناك أوقاف خاصة بشراء المصاحف والكتب، وأخرى لتعليم تدريس مبادئ الدين وأركانه.

ومن تلك المواسم كذلك يوم عاشوراء، وهو اليوم العاشر من شهر محرم الحرام، والذي ارتبط إحياؤه في وجدان المسلمين بمواساة المحتاجين والمعوزين، والتوسعة على الأهل والقرابة. وللاستفادة من فضل هذا اليوم المبارك بادر أهل الخير إلى رصد أوقاف خاصة، واشترطوا فيها أن تصرف كل سنة لإحياء هذا الموسم، وللإنفاق على طلبة العلم والمرابطين والأيتام والفقراء والمساكين.

وظل التكافل الثقافي من أجل إحياء المواسم الدينية، وإظهار شعائر الثقافة الإسلامية وتثبيتها في وجدان المسلمين وواقع حياتهم، عملا يرمي إلى تحقيق غايات دينية وثقافية نبيلة، منها إظهار شعائر الإسلام، وضمان استمرارها وبقائها؛ ومنها إظهار محاسن الإسلام وآدابه، كالمواساة، والتضامن، والأخوة، والإحسان؛ ومنها تقوية شبكة الروابط الاجتماعية، وإذكاء الإحساس بالانتماء لجماعة المسلمين والإعتزاز بها؛ ومنها إغناء المسلمين عن الالتفات إلى المواسم والأعياد التي لا تناسب روح الإسلام وثقافته.

وما أشد حاجة المسلمين إلى إحياء هذا النوع من التكافل الخاص بإحياء المواسم، خصوصاً في العصر الحاضر الذي شاع فيه الاهتمام بمشاركة غير المسلمين في إحياء أعيادهم ومواسمهم الثقافية ببذخ وإسراف، وقلت فيه العناية بإحياء الأعياد والمواسم الإسلامية التي ينال فيها جمهور واسع من المسلمين ما يستحقونه من العناية والرعاية والتعاون والتآزر والتكافل.

ولهذا كانت العناية بهذه المواسم وإظهار ما يرتبط بها من المعاني الدينية والثقافية واجباً شرعياً، ينبغي على القادرين القيام به، وإحياء واجب التكافل الذي يصاحبها، وذلك باتخاذ تلك المواسم مناسبات لإظهار محاسن الإسلام، والقيام بالأعمال الاجتماعية والخيرية، لفائدة المحتاجين والمرضى والأيتام والمشردين، وليشعر الجميع بسماحة الإسلام ورعايته لأهله، فتمتلىء نفوسهم بالاعتزاز بثقافتهم وحضارتهم، ويكفوا عن تقليد غيرهم عبر الحفاظ على هويتهم واعتزازهم بثقافتهم.

4. خصائص التكافل الثقافي الإسلامي

يتميز التكافل الثقافي بخصائص تجعله قوي الأثر في الحياة الاجتماعية، بحيث يستطيع بهذه الخصائص أن ينشر الوعي الثقافي ويعمقه ويرسخه في الناس، وينهض بهم إلى الاستجابة القوية لبناء عمل ثقافي راشد، مدعوم بمختلف أنواع الجهود التي تضمن سلامته وقوة تأثيره في صياغة الحياة الاجتماعية القويمة المتينة، وبناء الأجيال الواعية، وتأسيس الحضارة الأصلية.

وقد يطول الكلام إذا أردنا استقصاء هذه الخصائص والمميزات التي يتفرد بها التكافل الثقافي الإسلامي، إذ يستطيع المتأمل في القرآن والسنة، والناظر في الكتب والمصنفات العلمية التي تناولت بوجه أو بآخر ما له صلة بموضوع التكافل الثقافي، يستطيع أن يقف على عشرات الخصائص والمميزات، لكننا سنقتصر منها على عرض أصولها وكلياتها الكبرى بقدر ما يتبين من ذلك قيمة هذه الخصائص، وأن التكافل الثقافي الإسلامي بطبيعته وخصوصيته قادر على التأثير والتفعيل، والبناء والتنزيل.

الخاصية الأولى : الربانية

التكافل الثقافي الإسلامي يستمد حجيته ومصداقيته وقوته من الشريعة الإسلامية الربانية، ومن وصايا الله تعالى ورسوله ﷺ. فالتكافل الثقافي جزء من التكافل العام الذي وردت في شأنه وفي وجوب إقامة نظامه عشرات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

وإذا كان التكافل العام عملاً ربانياً دعا إليه الإسلام، وأمر به الله عز وجل، وندب إليه رسول الله ﷺ وربى الناس عليه، فإن التكافل الثقافي جزء من أجزائه ولبنة من لبناته، ولا ينهض الكل إلا بجميع أجزائه، ولا يستقيم البناء إلا بسائر لبناته، ومن ثم كان التكافل الثقافي ربانياَ في مصدره وغايته ومادته ومنهجه، كربانية التكافل العام، لأن للفرع حكم أصله.

وبهذه الربانية التي تعطي للتكافل الثقافي قيمة سامية، ومنزلة عالية، يعتبر العمل فيه لوناً من الأعمال التعبدية التي يلتمس القائمون بها الأجر والثواب عند الله تعالى، فضلاً عما يمكن تحقيقه به في الدنيا من جلب المصالح والمنافع، ودرء المفاسد والمضار.

كما أن الذي يباشر عمله في منظومة التكافل الثقافي يحس بارتياح واطمئنان ولذة روحية، فينطلق بسبب ذلك في علمه واثق النفس، قوي الإيمان، ثابت القلب،

مخلصاً صادقاً، متجرداً في ذلك لربه ودينه. وبهذا يتميز التكافل الثقافي في الإسلام بأن له بواعث دينية، ودوافع قلبية، يستشعرها الفرد ويحس بقيمتها وأثرها في نفسه من جهة أنها ربانية الأصل. وكل ما كان كذلك، اهتم به الناس أكثر، ودفعهم إلى العمل بشكل أقوى وأجدى، إذ ما كان من الله تعالى فهو عند الناس محمول على التقديس والتعظيم، وإن كان الأمر يتفاوت بينهم في ذلك.

والاستدلال على ربانية التكافل الثقافي لا ينحصر في استمدادها من ربانية التكافل العام، بل يمكن الاستدلال عليها أيضاً بأدلة أخرى خاصة، نقتصر منها على قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير ﴾[1]. والمتأمل في الآية الكريمة يستطيع أن يدرك أن التعارف الذي جُعل غاية لخلق الله تعالى الناس من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل ليس مقصودا لذاته، بل المقصود بالأصل هو ما يفضي إليه التعارف من التفاهم والتعايش والتثاقف الذي يحصل به انتظام المجتمعات، وبناء الحضارات.

قال الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور يؤسّس لهذا المعنى في شرحه للآية :

" والتعارف يحصل طبقة بعد طبقة متدرجاً إلى الأعلى، فالعائلة الواحدة متعارفون، والعشيرة متعارفون من عائلات إذ لا يخلون عن انتساب ومصاهرة، وهكذا تتعارف العشائر مع البطون، والبطون مع العمائر، والعمائر مع القبائل، والقبائل مع الشعوب، لأن كل درجة تتألف من مجموع الدرجات التي دونها. فكان هذا التقسيم الذي ألهمهم الله إياه نظاماً محكماً لربط أواصرهم دون مشقة ولا تعذر، فإن تسهيل حصول العمل بين عدد واسع الانتشار يكون بتجزئة تحصيله بين العدد القليل، ثم ببث عمله بين طوائف من ذلك العدد القليل، ثم بينه وبين جماعات أكثر. وهكذا حتى يعم أمة، أو يعم الناس كلهم. وما انتشرت الحضارات المماثلة بين البشر إلا بهذا الناموس الحكيم. والمقصود: أنكم حرفتم الفطرة، وقلبتم الوضع، فجعلتم اختلاف الشعوب والقبائل بسبب تناكر وتطاحن وعدوان"

وإذا، فتكافل الناس وتعاونهم في المجتمعات الإسلامية على دعم العمل الثقافي، وتوحيد الجهود والطاقات والإمكانات للسير به نحو الانتشار والتوسيع والتعميم، وإيجاد فكر ثقافي جامع ناظم موحد، هو عمل رباني المنطلق والوجهة، رباني المنهج

(1) سورة الحجرات، الآية 13.

والمحتوى، ومن ثم وجب المصير إليه بهذه الرؤية وبهذه الفلسفة، ولزم الوعي بقيمته، ليكون الإقلاع راشداً، والإبداع قاصداً.

الخاصية الثانية : الإنسانية

يتميز التكافل الثقافي الإسلامي بأنه إنساني، أي مرتبط في مضمونه ومادته وقيمه بالإنسان وفطرته ومقوماته، فهو يخاطب عقله وقلبه وشعوره، ويتفق مع إمكاناته وقدراته الإنسانية، ويستجيب لرغباته ومطالبه البشرية، ويحقق آماله، ويوفر حقوقه التي يتطلع إليها، ويسعى إلى استيفائها وحفظها.

والإنسان ميال بطبعه إلى التمدن والاجتماع، تواق إلى الائتلاف وحبّ التعاون، وقديما قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وهذا المعنى قرره القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُون** ﴾[1]. فكل إنسان مسخر لأخيه الإنسان نوعاً من التسخير، وكل إنسان مرفوع ومرفوع عليه، وبذلك يستقر نظام التعاون الفطري الضروري الذي لا تستقيم الحياة إلا به.

ومن هنا كان التكافل عامة، منبعثاً من جبلة الإنسان وفطرته، منسجماً مع مقوماته. فالتكافل الثقافي ليس عملاً مفروضاً على الإنسان من الخارج، بل هو في مضمونه كله نابع من ذات الإنسان، متناغم مع عالمه الداخلي، متناسق مع قناعاته وأفكاره ومشاعره.

الخاصية الثالثة : الواقعية

إذا كانت الإنسانية خاصية من خصائص التكافل الثقافي الإسلامي ترتبط بالإنسان من الداخل، فإن الواقعية خاصية أخرى ترتبط بالإنسان من الخارج، أي بواقعه وحدوده المكانية والزمانية، بمعنى أن التكافل الثقافي بكل أشكاله وأدواته وأساليبه ومناهجه صالح للتنزيل على واقع الإنسان، وأن مادته المستمدة من القرآن والسنة وما يرجع إليهما من أصول الشرع، قابلة للتطبيق والتكييف مع واقع الإنسان.

(1) سورة الزخرف، الآية 32.

وواقعية التكافل الثقافي في الإسلام تستلزمها خاصية الربانية التي تقدم الكلام عنها، لأن الشيء إذا كان ربانيا في مضمونه ومادته، وغايته ومصدره، مطلوب الفعل من الله تعالى، فإن خطاب الله فيه لعباده لا بد أن يكون واقعياً، قابلاً للتنفيذ والتنزيل على أرض الواقع، مستجيباً لهذا الواقع وحاجاته ومتطلبات الإنسان فيه.

ولو لم يكن كذلك للزم أن يكون التكليف بنظام التكافل الثقافي من باب التعجيز، وهو محال بمقتضى قواعد الشرع التي منها: أن الحرج مرفوع، وأنه لا تكليف بما لا يطاق، وأن الضرر يزال، وغيرها من قواعد الشرع التي دلت بالقطع على أن الله تعالى لا يكلف عباده إلا بما يستطيعون، ولا يشرع لهم إلا ما كان صالح التنزيل على واقعهم، قابل الاستقرار فيه، بحيث يخدمه ويعالجه، ويسد ثغراته، ويلبي حاجاته، ويحل مشاكله.

الخاصية الرابعة : الوسطية

نعني بوسطية التكافل الثقافي الإسلامي: أنه قائم في منظومته كلها على الاعتدال والتوسط في الأمر، فهو في شقيه النظري والتطبيقي يراعي قدرات الإنسان وحاجاته من جهة، ومتطلبات واقعه وملابساته من جهة أخرى.

بمعنى: أن هذا التكافل في مادته ومضمونه وأدواته وأساليبه ووسائله وآلياته هو عمل ميسر بما هو عليه في التشريع الإسلامي من انبنائه على التوازن بين كل طرف ومقابله، فهو متوازن متوسط بين المادي والروحي، والمحسوس والمعقول، والثابت والمتغير، والحق والواجب، لا إفراط فيه ولا تفريط، ولاضرر ولاضرار، يهتم بأمور الدنيا ومتطلباتها، دون أن ينسى الآخرة والعمل لها، يلبي حاجات الفرد وحاجات الجماعة، ويهتم بالإنسان من جهة ماله وما عليه، وغير ذلك من الثنائيات التي يوفق بينها توفيقاً مستمداً من منهج الاعتدال والإنصاف الذي قوامه نصوص الشرع وأصوله وقواعده ومقاصده.

ووسطية التكافل الثقافي الإسلامي على هذا، هي قرينة الخاصيتين السابقتين (الإنسانية والواقعية) وملازمة لهما، لأن أي نظام يراعي ـ في أسسه ومحتواه ـ إنسانية الإنسان وواقعيته، لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كان قد أخذ حظه من الوسطية والتوازن الذي يضمن نفي الاختلال وجلب الاعتدال.

ومن هنا فإن نجاح نظام التكافل الثقافي الإسلامي رهين بمراعاة الوسطية في أدواته وآلياته وتقنياته ووسائله وطرق مباشرته، حتى يكون في مستوى تعامل الإنسان معه وتكييفه مع واقعه.

الخاصية الخامسة : الشمول

المقصود بشمول التكافل الثقافي الإسلامي: أنه منظومة شاملة تستوعب كل المجالات، وتستغرق كل الوسائل والآليات، وهو بذلك صالح لكلّ إنسان، ولكل زمان ومكان، لما هو عليه في قيمه ومضامينه من التجرد والموضوعية، والسعة والمرونة، لأنه رباني المصدر والغاية، إنساني المورد، واقعي الطبيعة، وسطي المنهج، وما كان كذلك فهو واسع شامل يتناول كل ما به قوام دعم العمل الثقافي الراشد في منطلقاته وغاياته، ووسائله ومقاصده، وأصوله وفروعه، وخططه ومحتوياته، وقيمه وآدابه. وهذه الشمولية تضمن له الخلود والاستمرار.

الخاصية السادسة : المرونة واليسر ورفع الحرج

للإسلام ثوابت لا تقبل التغيير والتطور لأنها أركان أساس ومبادئ عامة، مثل أركان الإسلام الخمسة، وقواعد الإيمان، وأمهات الفضائل ومكارم الأخلاق، وغير ذلك من الثوابت التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، مما لو أخل به لانهار كيان الدين برمته. قال الإمام الشافعي رحمه الله : " كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً لم يَحِلَّ الاختلاف فيه لمن عَلِمَه ".

لكن في الإسلام سعة مجال ورحابة أفق من خلال خصائص المرونة واليسر ورفع الحرج التي ميزت شريعته السمحة، وجعلتها مواكبة لكافة التطورات التي شهدها التاريخ الإنساني منذ انطلاق الرسالة. فالمرونة والتيسير ورفع الحرج أركان أصيلة في الدين الإسلامي، ومقاصد سامية في الشريعة الإسلامية.

فللإسلام في الثوابت التي هي المرجع والمستند صلابة الحديد، وله فيما عداها من الفروع والاستنباطات والاجتهادات ليونة الحرير.

والدلائل التي تشهد لهذا كثيرة في القرآن الكريم والسنة الشريفة، فمن الآيات البينات قوله تعالى:

- ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[1].
- ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾[2].

(1) سورة الحج، الآية 78.

(2) سورة البقرة، الآية 185.

- ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفا ﴾[1].
- ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[2].
- ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرا ﴾[3].

أما الشواهد من السنة النبوية فكثيرة، اخترنا منها ثلاثة :

- وصيته ﷺ لأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما: « يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا».
- قوله ﷺ : « **إن الدين يسر، ولن يشاد هذا الدين أحد إلاّ غلبه، فسددوا وقاربوا** ».
- قوله ﷺ في حديث آخر : « **إن خير دينكم أيسره** ».

ولقد تجلت هذه الخصائص في التكافل الثقافي على مر العصور، فحمته من سوءات الشقاق والتفرقة والخلاف المذموم، وجمعت أهله على المودة والرحمة والمساهمة بالقليل والكثير، ودفعتهم إلى المزيد من التعاون والتآزر وعدم احتقار المعروف مهما بدا بسيطاً، ووجهتهم إلى السعي الدائم للخير عبر التماس اليسر ورفع الحرج في كل الأمور، ومرنتهم على النظر بأولوية للمقاصد والغايات، فحققوا وما زالوا يحققون الشيء الكثير في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية مما عجزت عن تنفيذه هيئات ومنظمات وحكومات، وذلك لمرونة منهجهم في البدء بالبسيط والممكن حالاً، وإرجاء كل كبير تكلفة أو مستلزم واسع إعداد وكثير إنفاق مآلاً، مترقبين ببعيد نظر وثاقب بصر غده الواعد باستيفاء شروطه، وتجليات ظروفه، وبلوغ زمانه مع حضور رجاله.

فهذه جملة من أمهات خصائص التكافل الثقافي الإسلامي، فهو رباني وإنساني وواقعي ووسطي وشمولي ومرن وميسر. وهو يستمد هذه الخصائص ويستقيها من طبيعة الثقافة الإسلامية ذاتها التي تتميز بكونها ربانية وإنسانية وواقعية ووسطية وشمولية وميسرة ورافعة للحرج.

(1) سورة النساء الآية28.

(2) سورة البقرة، الآية 286.

(3) سورة الطلاق، الآية7.

5. مجالات التكافل الثقافي

نستعرض في هذا الفصل جانباً من أهم مجالات التكافل الثقافي التي ينبغي الاهتمام بها، والوعي بما يدور في فلكها ويتحرك في نسقها، وإعطاؤها ما تستحق من العناية والحرص وعياً وعملاً؛ لأن ضبط المجالات، ومعرفة طبيعتها وحدودها وأبعادها، أمر يساعد على إتقان العمل في موضوع التكافل الثقافي، ويمكّن من إجادة ممارسته ومباشرته شكلاً ومضموناً ومنهجاً.

المجال الأول : تهيئة الإنسان

إن أول مجال تتآزر فيه عناصر المجتمع المتحضر، وتتكافل فيه جهود الجيل الواعي المتبصر، هو إخراج العنصر الراشد، وإيجاد الفرد الصالح. ولا مجال لبلوغ ذلك إلا عبر العناية التامة والرعاية الفائقة بالناشئة، وذلك باعتماد برامج متقنة، ومناهج محكمة، في كل من ميادين التربية والتعليم والتثقيف والتكوين السليم.

ومجال التربية والتعليم والتثقيف مجال في غاية الأهمية والخطورة، لأنه مجال لإعداد الأجيال، وصياغة الناشئة، وتكوين أولي النهى، ليواصلوا العمل في بناء الحضارة الإسلامية. والتكافل فيه ومن أجله من أولى الأولويات وأوجب الواجبات، لأن العمل التربوي التعليمي الناجح هو الذي تصاغ فيه البرامج والمقررات والمناهج والطرق والأساليب، صياغة وظيفية تجعل منظومة التربية والتعليم، في مضامينها وقيمها، صالحة لتخريج الأقوياء الأمناء، المتشبعين بالثقافة الإسلامية، المنتفعين بما تلقوه، المستفيدين منه في واقعهم وحياتهم.

وإن من أهم مقاصد العمل الثقافي الراشد: أن يحوّل الحصيلة التربوية التعليمية، والرصيد الثقافي الذي يحمله المتعلم في مراحل تكوينه، إلى توظيف في مختلف مناحي الحياة، وتفريغه في إطار ثقافة تواكب الزمان وتجانس المكان، بالقدر الذي يستطيع معه أن يكون ذلك المتعلم أكثر أهلية للانخراط في المنظومة الاجتماعية، والتأثير فيها تأثيراً إيجابياً، والدفع بها نحو البناء المتين، والتطور السليم.

ومن ثم فإن مجال التربية والتعليم والتثقيف هو أحوج ما يكون إلى التكافل من أجل أن يتسع للمتعلمين والمتربين وطلبة العلم والثقافة، حتى يعم طبقات المجتمع وشرائحه كلها، وقطاعاته جميعها، لأن هذا المجال هو الباب المؤدي لما سواه من المجالات الأخرى، وهو قطب رحاها وقوامها وغذاؤها.

لذلك ينبغي تعميق العمل في التكافل الثقافي وتطويره وتحديثه ليكون مؤهلا لتغطية هذا المجال وتلبية حاجاته، وسد ثغراته، ولا سيما بعض القطاعات التي تشكو

خصاصاً في تلبية حاجاتها التربوية والتعليمية، مثل قطاعات الشباب، والطفولة، والمرأة، ومحو الأمية، وفك العزلة الثقافية عن البوادي والأرياف، وسد الفجوة الرقمية بين العالم الإسلامي ومحيطه العالمي المتقدم.

أ) قطاع الشباب :

فالشباب هم مادة الإسلام وقوامه، وهم عدة المستقبل وعتاده، وهم رجال الغد وبناته، لذا يجب الوعي بخطورة هذا القطاع الحيوي النشيط، وإدراجه في مشمولات العمل الثقافي الرصين، والتكافل على أوسع نطاق لإنجاز ذلك العمل عبر إشراكهم في التنظير والإعداد والتنفيذ. فشباب اليوم هم أطفال الأمس، وإذا كانت الطفولة تتميز خطورتها بأنها مرحلة التشكل والتأسيس الأول للشخصية والذاتية، فإن مرحلة الشباب هي مرحلة الترسيخ والتثبيت لمعالم الشخصية ومقوماتها. ومن ثم وجب أن يكون لهذا القطاع حظه الكافي من التكافل الثقافي الذي يؤهل الشباب للتشبع بأصول الثقافة الإسلامية، والاعتزاز بها، وحمل مشعلها بكل فخر.

وإن تمرين الطاقات الشابة على التعاون والتآزر لكفيل بملء الفراغ لديهم من جهة، وتنمية روح التفاعل والتكافل الاجتماعي بينهم، ودفعهم للإسهام بقوة عبر العديد من الخدمات في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، مع ما يمكن أن يحققه ذلك من نضج لدى المواهب العلمية والأدبية الشابة، واستعدادها للسبق في خدمة الأمة والوطن.

ب) قطاع الطفولة :

لقد اهتم التشريع الإسلامي بالطفل، وأعطاه حيزاً لا يستهان به من العناية والرعاية، وتقرير الأحكام الخاصة به الداعية إلى حفظ حقوقه وحمايتها، وفي طليعتها: حق التعلم، والتنشئة الصالحة، والرعاية السوية، والتأهيل القويم.

ومرحلة الطفولة في الإنسان هي في غاية الخطورة والأهمية، لأن فيها يتم تشكل قوام شخصيته، وفيها تتأسس معالم ذاتيته، لذلك يجب أن يقدر هذا القطاع حق قدره، وأول ما يدخل في ذلك: أن يشمله نصيب وافر من التكافل الثقافي الذي يعمل على إعداد الطفل لتحمل ثقافة بلده وأمته، وتلقينه إياها بما يناسب سنه ومستواه، ويفتق مواهبه وملكاته المخبوءة، ويكشف عن طاقاته وقدراته المبذورة فيه.

بل هي مرحلة يحتاج فيها الطفل إلى أن يمرّن على التكافل والإسهام فيه، وأن تبسط له شروح حول أصوله ومقاصده، وحاجة المجتمع إليه، وذلك عبر تمارين تركز

على التعاون والتآزر والتكافل بين الأطفال ومساعدة بعضهم لبعض، مثل التكافل في مجال اقتناء الكتب والأشرطة والأفلام والبرامج النافعة، وتأسيس المكتبات ومنتديات البحث والتثقيف عبر الوسائط الرقمية، وإصدار المجلات والنشرات بالمدارس، وإعداد المسرحيات واقتناء لوازمها، وغير ذلك من الأنشطة الثقافية التي يلاحظ كل متتبع لتطور البلدان المتقدمة وجود اهتمام قوي بها في المدارس والمراكز والأندية التي تعنى بالطفل وثقافته، والحريصة على إشراكه وتمرينه والتنويه بمشاركته، والتي لا تدخر جهداً في جعل الطفل يتحمل مسؤوليات في الاتصال بالشركات والمؤسسات والمنظمات الكفيلة، لتحقيق الرعاية المادية، وتوفير الموارد المالية، وتحفيز تلك المؤسسات والشركات على المزيد من التكافل من خلال ملامسة فطرة الطفولة، والاحتكاك ببراءة عملها، والاعتزاز بصفاء حماسها، ونقاء حركتها، ونبل مقاصدها.

ج) قطاع المرأة :

مضى على الأمة الإسلامية في أزمنة الغفوة والأفول حينٌ من الدهر لم تكن فيه المرأة شيئاً مذكوراً، ممنوعة من تثقيف ذاتها، مهضومة في كثير من حقوقها، وعلى رأسها حقها في التعليم والثقافة. ومع أن في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عشرات النصوص التي تدعو إلى تعليمها وتثقيفها كشقيقها الرجل، وتمكينها من كل ما يؤهلها لتكون عضوًا صالحًا عاملاً في المجتمع، فقد ظل الفكر الرجولي هو السائد المهيمن.

لذلك وجب الاهتمام البالغ بقطاع النساء لاستدراك ما فات وتطوير الواقع الحالي بسد نواقصه وإصلاح خلله، والعمل على أن يأخذ هذا القطاع حظه من التربية والتعليم والتثقيف والتكوين، لأنه قطاع لا يقل عن قطاع الرجال أهمية وعدداً.

فالنساء نصف المجتمع أو هن أكثر، وتعليم المرأة ضمان لتعليم أولادها ومن هم تحت إشرافها ومسؤوليتها، ومن ثم وجب صرف جزء من نظام التكافل الثقافي الإسلامي في تحصين هذا القطاع وحمايته وتطويره، وإشراك المرأة فيه، وتحميلها مسؤوليات التقدم به نحو الغد المنشود.

والتكافل هنا لا يمكن أن يكون منة من الذكور لمساعدة الإناث للقيام ببعض الأنشطة، وإنما هو تكافل بين كافة أفراد المجتمع المسلم ذكوراً وإناثاً وفق الأصول التي بسطنا الحديث حولها، لجعل المرأة ـ بمشاركتها وإشرافها ـ في مستوى مهامها الحضارية والإنسانية.

فهي التي عليها أن تنظر ما يمكنها فعله على مستوى المجتمع، وما يمكنها أن تقدمه فيه من مساهمة في الإصلاح والتطوير، ومن هن المحتاجات من النساء وجمعياتهن للتعاون والدعم، وما هي أولويات النشاط الثقافي الذي يخصهن، وما هي برامجه ولوازمه.

ويلاحظ في موضوع حقوق المرأة اليوم طغيان خطاب الإصلاح المرتبط بمؤسسات الضغط الدولي الخادمة للمصالح السياسية والإيديولوجية والاقتصادية للجهات الممولة والداعمة لها، بيد أن خطاب حقوق الإنسان هو من صميم الخطاب الإسلامي، وحقوق الإنسان هي جزء من مقاصد الشريعة الإسلامية، والحفاظ على كرامة الإنسان مهما كان دينه وجنسه هو على رأس أهداف الإسلام الإنسانية.

ومن ثم لزم تشجيع التكافل بين مختلف العاملين في قطاع شؤون المرأة الثقافي لتحرير خطاب الإصلاح من التركيز على الجسد والاحتفاء بالمظهر وتشيؤ الإنسان (أي جعله شيئاً من الأشياء)، ودفعه إلى مستويات تستجيب للحاجيات الحضارية والعلمية والثقافية للمرأة، ومشاركتها القوية والفاعلة في تنمية المجتمع على جميع الأصعدة.

د) قطاع محو الأمية :

إن نسبة الأمية في البلدان الإسلامية - وإن كانت تتفاوت من بلد إلى آخر - ما تزال مرتفعة، ولا نبالغ إذا قلنا إنّه قد أصبح نشازاً في عصر التقنيات الحديثة والتقدم العلمي أن نكون على هذا الوضع.

لذلك وجب من منظور التكافل الثقافي أن نولي اهتماماً خاصاً بجمهور هذا القطاع العريض، ونمكنه من حقه في التعلم ونأخذ بيده تآزراً وتعاوناً ومساعدة لإبعاد الأمية عنه أيّاً كانت درجتها ونوعها، ونمهد له السبل لتحصيل الحد الأدنى الذي يؤخذ به بالضروري من الدين، والقدر المصاحب له من الثقافة الإسلامية.

وهذا أمر أكده الشرع ودعا إليه، وحث عليه على وجه الإلزام، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « **طلب العلم فريضة على كل مسلم** ».

والمقصود بالعلم في هذا الحديث تعلم الضروري من الدين الذي لا يكون المسلم مسلماً إلا به، ومبادئ الثقافة الإسلامية التي لا يشارك المسلم في تنمية المجتمع والحفاظ على قيمه ومقوماته إلا بها. ويؤكد هذا الحديث ويشهد له قول الله تعالى في

كتابه العزيز : ﴿ فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُون ﴾[1].

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطلق بعض الأسرى مقابل تعليمهم أبناء المسلمين الكتابة والقراءة. وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه زوج بعض المسلمين الفقراء الذين لم يكن لهم مال يجعلونه مهراً لزوجاتهم، زوجهم بهن على أن يكون مهرهن هو تعليمهن ما مع أزواجهن من القرآن.

هـ) قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة :

إن لبعض ذوي الاحتياجات الخاصة قدرات ثقافية وعلمية خارقة، وهم في حاجة ماسة إلى توظيفها ونفع المجتمع بها، كما أنهم في حاجة إلى تعميم ثقافة تتعامل معهم كأفراد طبيعيين لهم نفس الحقوق والواجبات، لا ينظر إليهم بانتقاص ولا هم عالة على أحد.

ومن المؤسف أن قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة في كثير من الجهات يفتقر بشكل أكثر إلى العناية والرعاية على جميع المستويات، وخاصة مستوى التربية والتعليم والثقافة؛ والكلام هنا عن الجهات التي عرفت تطوراً ملحوظاً في التجهيز والعمران، أما غيرها فيكاد يستوي فيها المعاق من حيث النقص مع غيره. فالعديد من كبريات المساجد والمراكز والمؤسسات كما هو ملاحظ تفتقر إلى مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة، ومداخل ميسرة لهم، فضلاً عن أن يكون لديها أنشطة أو عناية أو رعاية خاصة بهؤلاء.

ومن ثم فإن جوانب هامة من التكافل الثقافي والاجتماعي ينبغي أن تنصب على هذا القطاع، فلا عذر لنا في أن نكون فيه أقل من غيرنا، وذلك باختيار الأساليب والطرق الكفيلة بنجاح البرامج التربوية والتعليمية والأنشطة الثقافية. فلذوي الاحتياجات الخاصة ملكات ومواهب وقدرات مثل غيرهم، بل قد تكون كما سبق القول أقوى وأغزر وأعمق، ولذلك وجب أن يأخذوا حظهم الوافر من التربية والتعليم والثقافة، وأن تفتح في وجوههم فرص تفجير الطاقات، واستثمار القدرات، وتنمية الملكات، مع الحرص على استعمال التقنيات الحديثة، والآليات المتقدمة الخاصة بمناهج تعليمهم وفنون تنشيطهم.

(1) سورة التوبة، الآية 122.

ولزام على كل جهة من جهات العالم الإسلامي أن تعطي لهذا القطاع موقعه من منظومة التكافل الثقافي الإسلامي للدفع به إلى مستوى الاندماج في الحياة الاجتماعية، والمشاركة فيها بالبناء والإنتاج.

و) قطاع حقوق الإنسان:

لقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وكرمه أيما تكريم، وجعله مرشحاً للاستخلاف في الأرض وحمل الأمانة فيها جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، وأمة بعد أمة. تأكيداً لهذا التكريم الذي خصه الله به، وقرره في القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿**ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا**﴾[1].

ومن مظاهر هذا التكريم الرباني للإنسان حفظ حقوقه وحمايتها :

- حقه في الحياة العزيزة الكريمة المحفوفة بالأمن والسلام والاستقرار.
- حقه في التعلم والتثقيف.
- حقه في حفظ دينه وأداء شعائره.
- حقه في حفظ عرضه وصون كرامته.
- حقه في حفظ أمواله وممتلكاته.
- حقه في التمتع بالحرية المشروعة : حرية التعبير وحرية التفكير والحرية المدنية والسياسية... إلى غير ذلك من الحقوق التي دعا التشريع القرآني إلى حفظها وحمايتها للإنسان، مادامت في تحصيلها وممارستها موافقة لقانون الشرع، منسقة مع أحكامه ومقاصده ومكارمه.

وقضية حقوق الإنسان في واقع الأمة الإسلامية المعاصر، هي ثقافة قائمة على قيم الحرية والكرامة والمساواة وغيرها من القيم الإسلامية السامية التي تعز الإنسان وتدفع به نحو الازدهار والارتقاء.

---

(1) سورة الإسراء، الآية 70.

وانطلاقاً من هذه الأهمية التي تتميز بها قضية حقوق الإنسان، فإنه قد صار لزاماً أن تُعطى حظها الأوفر في مؤسسة التكافل الثقافي، وتأخذ موقعها في منظومة الثقافة الاجتماعية، لأنها ركن ركين من أركانها، ومن ثم ينبغي الاهتمام بذلك على المستوى النظري والعملي، وإيجاد الأساليب الكفيلة بتشكيل الفكر الحقوقي وصياغة الثقافة الحقوقية، ومما يمكن اقتراحه في ذلك.

1. إنجاز الأبحاث العلمية في قضية حقوق الإنسان، واستخلاص أصولها وقواعدها من القرآن والسنة، وآثار العلماء والأئمة الراسخين، ثم نشر ذلك وتعميمه على أبناء العالم الإسلامي، مع ترجمة ما يمكن ترجمته منه إلى لغات أخرى.

2. إدخال نصيب كاف من ثقافة حقوق الإنسان في المواد والمقررات التعليمية بمختلف المؤسسات التربوية والمعاهد التعليمية ببلدان العالم الإسلامي.

3. التوعية الاجتماعية العامة في التربية على حقوق الإنسان.

4. تفعيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية القائمة، التي تعنى في رسالتها بقضايا حقوق الإنسان، ودفعها إلى القيام بوظيفتها أحسن قيام، وأداء رسالتها بقوة وأمانة.

المجال الثاني : حماية المجتمع الإسلامي وتنميته

أولا : حفظ عناصر المجتمع الرئيسة وحمايتها:

لن نستطيع أن نقوم بجرد جميع مكونات المجتمع المادية والمعنوية وعناصره، ولكن حسبنا الإشارة إلى أهمها، وسعة مجالاتها إلى التكافل وحاجتها إليه، علما أن ترتيب هذه العناصر ليس ترتيب أولويات، وإنما هو ترتيب أملته الصياغة التحريرية لترابط العناصر والمكونات فيما بينها ترابطاً عضوياً لا ينفصل معه بعضها عن بعض.

أ) الدين :

إن أول هدف ترمي إلى تحقيقه هذه الاستراتيجية هو حفظ الثوابت الدينية في صفائها ويسرها، ووفق قواعدها وأسسها، وذلك بحفظ الدين في أصوله وأركانه

وشموليته، موازاة مع بيان يسره، والتأكيد على تسامحه ورفعه للحرج، وتفعيل ذلك اليسر وتلك السماحة بإبعاده كل ما يمت إلى ثقافة الإصر والأغلال والتحجر والانغلاق في واقعنا الاجتماعي والثقافي، وتنقيح بعض ما علق من دخن ببعض الكتب التاريخية التي تأثرت بثقافة الأزمة والفتنة، وجانبت صواب الحكمة، مع ما يصاحب ذلك من حفظ لهوية الذات الثقافية الإسلامية، وحماية وحدة أصولها، وتنوع تعابيرها.

وكما سلف القول في الفصل الخاص بالأهداف، فإن حفظ الثوابت الدينية في نقائها وصفائها قد أضحى اليوم ـ لخطورة موقعه وأهمية ركنه ـ من المسؤوليات العظمى والجسيمة التي تستدعي تعبئة طاقات الأمة وتجنيدها، وتضافر الجهود وتنسيقها، لأن الثغور والمنافذ التي قد يلج منها ما يمس ذلك الثبات والنقاء والصفاء كثيرة، والعقبات في سبيل منعه وصده متعددة، وخاصة بعد خروج جموع من الشباب على قلتهم إلى ساحة الواقع للتعبير بعنف عن رؤاهم الشاذة، واحتكارهم الانتماء للإسلام، وتفسيرهم لنصوصه بعقلية تعمد إلى تشتيت الصفوف، وبث البلبلة، وزرع الكراهية، وتمجيد الانزواء والانغلاق، وتوهين التاريخ المجيد للأمة، وتشويه صورته، والمس برجاله، وتجريح علمائه وأعلامه، والنيل من مقدساته.

كما سبق التأكيد على أن مواجهة التيارات والجماعات التي تحاول المس بتلك الثوابت ونقائها وصفائها تتطلب تكافلاً ثقافياً قوياً ومستمراً على جميع الأصعدة، والذي تشكل الثقافة بمنظورها الشمولي وعاءه العام، وساحته الأوسع تعبيراً والأشد تأثيراً في العالم الإسلامي ومحيطه. كما أنها تستدعي مرابطة على الثغور التي قد تلج منها الأفكار الشاذة والآراء الضالة لدرء المخاطر التي تهدد الدين، وحماية الثقافة الإسلامية في ثوابتها وأصولها وخصوصياتها، عبر برنامج تكافل جماعي محكم، واسع المجال الجغرافي، غني الموارد البشرية والمادية، يعد لكل ثغر من له القدرة والكفاءة والخبرة اللازمة لمواجهة الخطر الذي يأتي من جهته، وتُعبَّا عقول وأقلام العلماء والمفكرين والمثقفين المخلصين الأكفاء لمقاومة كافة الأقلام المأجورة والتأويلات المشبوهة، فيدرج في تنفيذ خططه التعاون والتكافل القوي مع المنظمات الإسلامية الرسمية والأهلية لمواجهة محاولات تأثير مؤسسات التضليل والتحريف والتشويه والاستقطاب المعادي في ثوابت الأمة العقدية والثقافية والفكرية، وإنشاء منظومة متكاملة للتعريف والشرح والتلقين، وفق أحدث المناهج، وبأرقى وسائل الاتصال والخطاب، لتقديم الثقافة الإسلامية في صورتها النقية السمحة، ودحض كل

الافتراءات والمزاعم التي تصر على النيل من صورة الإسلام الطاهرة، وتشويه معالم عقيدته السمحة، وحماية الذاكرة الإسلامية الفردية والجماعية من الآثار السلبية للثقافات الدخيلة المنافية لمبادئ الثقافة الإسلامية.

ولا ضير في أن ننبه مرة أخرى إلى أن "معركة" كهذه هي حتماً متعددة الجبهات، تأخذ مركز الأولوية ضمن "**استراتيجية التكافل الثقافي**"، ولن تستطيع كل دولة من الدول الأعضاء بمفردها وبإمكاناتها مهما بلغت، أن تصمد فيها، بل هي معركة محسومة المصير لصالح سيادة الصفاء والنقاء وضمان البقاء والنماء إذا ما جندت لها الوسائل المادية والمعرفية الضرورية، عبر تكافل وتآزر وتعاون فعَّال، يعتبر القضاء على هذه الآفات واجباً جماعياً، وأولوية حتمية لإزالة العوائق في وجه التنمية الشاملة والازدهار الحضاري ونشاط التنوع الثقافي.

وحفظ الثوابت يقتضي المراجعة الدائمة لمنظومة التربية والتعليم والثقافة، بمقرراتها ومؤسساتها ومناهجها، بناء على دراسات تحليلية وميدانية معمقة، بعيداً عن كل توجيه إيديولوجي أو ضغط خارجي، ووضع برامج عملية محكمة في ضوء تلك الدراسات والتحاليل، وما صاحبها من دراسات مستقبلية، ونقاش جماعي واسع حول البدائل الممكنة والمستقبلات المتاحة، وتجسيد نتاج ذلك في خطط زمنية محكمة الإعداد، محددة الأفق والمدى، بينة الموارد والوسائل، واضحة المراحل وخطوات الإنجاز.

وهذا عمل يحتاج هو ذاته إلى استراتيجية محددة المعالم، بينة الأهداف والوسائل، وليس هذا مجال البسط في مكوناتها ومراحل إعدادها، ولكن حسبنا الإشارة هنا إلى أنه عمل ضخم متعدد المجالات، يحتاج قبل كل شيء إلى التكافل من أجل التنظير له بشمولية، وتشخيص واقعه بعمق، وتحليل عناصره بدقة، وصياغة بدائل غده بمناهج علمية ومستقبلية متطورة، ومن ثم فهو برنامج عمل واسع المجال والأفق على السواء، سيستفيد لا محالة في كل مراحل التنظير والإعداد والإنجاز من "**استراتيجية المعرفة**" بأبعادها المتعددة لدى "**الإيسيسكو**"، ومن ضمنها هذه الاستراتيجية، والتي سيسمح تنفيذها وفق المجالات المدروسة والآليات المقترحة بإعداد الأرضية العلمية، وتحديد الأدوات المنهجية، لتوفير التكافل المطلوب لذلك العمل وتفعيله على أحسن وجه وأوسع نطاق.

أما مضمونه فيمكن اختصاره في أنه تجديد، تجديد علمي منهجي شرعي، يعتمد المناهج الدقيقة، وأساليب الاجتهاد العميقة، وفق الضوابط العلمية الشرعية، والمحكم

من قواعد العلوم القانونية والاجتماعية والإنسانية والسلوكية، يمكّن الأمة من تجديد فقه دينها في أبعاده الثلاثة : فقه الدين، وفقه الدعوة، وفقه الواقع.

ب) العقيدة :

العقيدة أصل الدين، وترسيخ العقيدة ركن محوري في برنامج حفظ الثوابت والأسس الدينية، وقاعدة مركزية في فقه الدين، ولقد أفردناه بالذكر هنا لأهميته وخطورته. فالمسلم المعاصر ـ وفي جل بلدان العالم اليوم ـ وتحت تأثير الفوضى الإعلامية وتضارب الإيديولوجيات والمصالح، تواجهه يومياً موجات من الأفكار الهدامة الخطيرة، ويحتك عبر تواصله مع القنوات الإعلامية المتعددة بعقائد شتى تقارع عقيدته الإسلامية، فهو في حرب فكرية عقلية عقدية دائمة، يعيشها كل يوم وكل ساعة، وفرص انهزامه واستسلامه فيها كثيرة.

ومن ثم كان لزاماً على الجهات المعنية بتدبير التكافل الثقافي الإسلامي وإدارته أن تعي ذلك وتقدره حق قدره، وأن تكون في مستوى وظيفتها ورسالتها لمواجهة هذه الحروب الفكرية العقدية، وتعمل على تحصين العقول وحمايتها من أن تعبث بها الأفكار العاتية، والمفاهيم الطاغية، والتصورات المنحرفة الباطلة، والثقافات الأجنبية المعادية المناهضة للثقافة الإسلامية الأصيلة، لأن المسلم إذا مس في عقيدته أتي من قبلها، فانهارت حقيقته، وضعفت قيمته، وسهل على أضعف التيارات ـ وخاصة منها ما يلبس لبوس الدين ـ أن يجرفه.

فللتكافل هنا دوره البارز بين مختلف الجهات الرسمية والأهلية، وخاصة في الأوساط الشابة. والتآزر والتعاون على رفض التعصب، ونبذ الكراهية، واعتماد ونشر ثقافة اليسر والليونة والتسامح ورفع الحرج، مع الحفاظ على الأصول، وترسيخ الثوابت، وتأصيل الأسس والقواعد، هي من أولويات العمل في هذا المجال.

ج) القيم:

إن التحولات التي يعرفها العالم، ومحاولات التنميط والاستلاب الثقافي التي تمارسها جهات الضغط الثقافي، بحجة الدخول في عصر العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد الحر، تستدعي أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على منظومة القيم الإسلامية الراسخة.

فالأمر على درجة عالية من الخطورة بعد أن اشتدت عواصف التيارات التي تحاول فرض قيم مناقضة للفطرة، إما عن طريق الإكراه الاقتصادي والضغط السياسي، وإما عن طريق الدعوة لإزالة جميع التحفظات عن تطبيق بعض المواثيق الدولية مثل قوانين الأسرة والتعليم والصحة وغيرها، وذلك دون تشخيص علمي لواقع القوانين المعمول بها محليا، ودراسة درجات نجاحها وعقبات إخفاقها، أو تحليل عملي للمناهج التربوية السائدة ومدى ملاءمتها لحاجيات المجتمع وشروط نهضته.

ومكمن الخطورة ليس في الدعوات أو المحاولات، وإنما في غياب التنسيق الجماعي والتكافل القوي في وجه كافة التحديات ككتلة ثقافية، لها خصوصياتها ومرتكزاتها الفكرية والثقافية، وقيمها الراسخة النابعة من الفطرة والمتأصلة في الجذور الثقافية للذات الإسلامية : قيم العلم، والعدل، والحرية، والمحبة، والرحمة، والتكافل، والتعاون، والتعايش، والتسامح.

ومثل هذه القيم التي جعلها الإسلام قواعد للتعامل والتعارف والتعايش لم يكتف الشرع الحكيم بإقرارها وفرضها، بل أوجب حمايتها والحفاظ عليها، والتكافل من أجل التمكين لسيادة مرجعيتها في المجتمع لما لها من دور مهمّ في الأمن والسلم والحضارة والرقي.

ولهذا لزم التكافل والتعاون والتآزر بين كافة العناصر الفاعلة للحفاظ على القيم الثقافية والإنسانية للمجتمع، والتكتل في جسد موحد لمزيد من "المناعة الثقافية" في وجه محاولات المس بها أو تغييرها أو زعزعة مرجعيتها، لما في ذلك من ضرر بليغ على الهوية والذات الثقافية.

د) المقدسات :

لكل مجتمع حرماته التي ينبغي أن تصان، ومقدساته التي يجلها ولا يقبل أن تهان، وعلى رأسها الدين وما ينبني عليه من أركان المعتقد، وركائز الثقافة التي تحدد الهوية وتشكل الرابط الأساس لمكونات الذات الثقافية.

وعلى رأس المقدسات الذات الإلهية المتعالية، وما يحق في الله عز وجل من تقديس وإكبار وإجلال، وما لملائكته الكرام، ورسله الطيبين، وكتبه المقدسة، وأماكن عبادته وطاعته، وما فرض الله أن يعظم ويكرم من البقاع التي بارك فيها، من حرمة ومكانة وتقديس، تستلزم تكافلاً ثقافياً محلياً وجهوياً ودولياً لفرض حرمتها وقدسيتها بالقوة الشرعية والإلزام القانوني المحلي والدولي، حتى لا تكون عرضة لأي

امتهان أو مس بالقدسية، لما في ذلك من سوء أثر في مشاعر الناس، ومساس بمعتقداتهم، وعدم احترام لدينهم وثقافتهم، وما له من عواقب وخيمة على التعايش والتعارف والسلم الاجتماعي والعالمي.

ولقد برهن المجتمع المسلم على مفعول التكافل الثقافي وحسن أثره في مواقف مختلفة من التاريخ الحديث تعرضت فيها بعض المقدسات الإسلامية لنوع من الامتهان فجر غضباً جماهيرياً، واستياءً شعبياً، لولاه لما أمكن لذلك الغضب أن يحتوى، ولنتجت عن الاستياء حروب وفتن ومصائب شتى، حال دون الوقوع فيها وامتداد رقعة دوافعها تكافل ثقافي متميز، أعاد التوازن للذات الإسلامية، وفرض بالتعاون والتكتل احترام المقدسات وتعظيم الحرمات.

هـ) اللغة :

اللغة جزء من الحرمات لا يمكن القبول بمسه أو إهانته، وعنصر مهمّ من مكونات المجتمع، وركن أساس في تحديد الهوية وبناء الشخصية، يحتاج باستمرار إلى تقوية التكافل والتعاون بين كافة الأفراد والمؤسسات لحفظه من التآكل والذوبان، وتفعيل قوته في الأوساط التربوية والثقافية والاقتصادية.

ويزداد التكافل وجوباً ويستدعي للنهوض به استنفاراً واستعجالاً كون المسلم معرض كل يوم في العديد من الأماكن التي اجتاحها الغزو اللغوي بشتى وسائله وأجهزته للدمار الحضاري، وضياع الذات والهوية، لأنه يعامل في شتى المؤسسات الاقتصادية والتربوية والثقافية والإعلامية بلغة غير لغته، يفرض عليه الواقع الاجتماعي والاقتصادي أن يتعامل بها، وأولاده مضغوط عليهم أن يتعلموا بها، ويمارسوا حياتهم بها، وهذا نوع من الهيمنة والإكراه الملجئ إلى الانسلاخ من الهوية الإسلامية، وتبني الشخصية الثقافية للغة الغازية، وحمل أفكارها وقيمها، واغتيال الذات الثقافية، ووأد التنوع الثقافي.

لذا كان من الواجب على الأفراد والمؤسسات تفعيل التكافل الثقافي لكي تبث الوعي بهذه الحقيقة في كافة الأوساط، وتنميه، وتغذيه على الدوام، وتجتهد في حفظه وترسيخه واستمراره، حتى يأخذ كل واحد طريقه نحو حفظ اللغة الوطنية في نفسه وأهله، ويرسخ فيهم حبها، ويعمق فيهم الدفاع عنها، ومقارعة غيرها بها، ويبصرهم بأنها قوام كيانهم وسر وجودهم، فحفظهم في حفظها، وهلاكهم في ضياعها.

ولا حفظ للغات واللهجات الإسلامية بدون حفظ لغة القرآن : اللغة العربية. فاللغة العربية هي لغة القرآن والسنة، ولغة الإعجاز، وهي لغة العلوم الشرعية والأدبية والعقلية وغيرها... ومعظم تراث أمتنا الحضاري منقول إلينا باللغة العربية، وفهم أحكام الشريعة الإسلامية واستنباطها من القرآن والسنة مفتقر إلى اللغة العربية وفقه علومها وآدابها.

فحفظ هذه اللغة حفظ للدين وأصوله وأحكامه، وتضييعها تضييع للدين، وتفريط في التراث الإسلامي، وتقويض للبناء الحضاري الشامخ.

لذا وجب تكثيف الجهود، وتجميع الطاقات، تكافلاً وتعاوناً، لخدمة اللغة العربية وترسيخ معالمها، وتثبيت دعائمها، وذلك بتيسير تعلمها، ولا سيما لغير الناطقين بها، ونشر كتبها، وإعداد المختصين في علومها، واعتماد التقنيات الحديثة في تحديث وسائل قراءتها وتدريسها والاستفادة منها، والعمل على جعلها مواكبة لواقعنا المعاصر وما يعج به من الوقائع والحوادث، ومايتبع ذلك من ظهور مسميات كثيرة، ومحتويات عديدة، تحتاج إلى أن تستوعبها اللغة العربية وتجد لها في حظيرتها وقاموسها ألفاظاً ومصطلحات مناسبة تحافظ على الميزان العربي والبنية العربية السليمة للكلمة، فضلاً عن ضرورة إشباعها دلالياً بالحمولة الحضارية الإسلامية.

و) الوطن :

الوطن من المقدسات التي ينبغي أن تصان، والتي يبذل الغالي والنفيس من أجل الدفاع عنها وصيانة حرماتها. وقد أفردناه بالتنصيص لما له من مكانة خاصة في مكونات الذات الثقافية، وما له من دور في تفعيل التكافل الثقافي، وما يتميز به من أهمية في تطوير ذلك التكافل وتواصله وترابطه مع الأوطان الملتحمة معه في الجسد الإسلامي.

فالدفاع عن الأوطان وحمايتها من العدوان، والتكافل والتآزر من أجل أمنها وازدهارها وضمان سلامتها أمر حث عليه الإسلام وأوجبه، وأمر بالتعاون والتكافل للنهوض به. تكافل ليس بين المواطنين والمؤسسات الوطنية فحسب، ولكن بين الأوطان الإسلامية شعوباً ومؤسسات كافة لحماية أي وطن يتعرض للعدوان، أو يشكو من نقص أو به خصاص لما يحفظ أمنه ويحمي ثقافته ويحصّن ذاته.

ز) الأسرة :

إذا كان المسلم في عالم اليوم ـ المفتوح إعلامياً وثقافياً على ألوان شتى من النحل والثقافات لا يراعي فيها أصحاب الغلبة حرمة للخصوصيات ـ مهدداً في عقيدته وثقافته ولغته، فإن الأسرة المسلمة تعاني أكثر من ذلك وأخطر، وتواجه صعوبات أشد وأضر، لأنها تعيش في أجيج دعوات شتى مختلفة الخطاب والنبرة لإصلاح وضعها والمناداة بحقوقها، تبين بعد الدراسة والتمحيص أنها لا تلتزم في العديد من المقترحات بمعيار شرعي يحفظ سلامة أحكام الأسرة وعلاقة الزوجين وصلة الأولاد بآبائهم وأمهاتهم.

ولهذا يجب على مؤسسة التكافل الثقافي أن تجعل في مقدمة اهتمامها بالأسرة المسلمة الخطط الكفيلة بحمايتها وحفظ بنائها من الانهيار، ومن جملة ذلك :

أ) الاعتناء بالتعليم ونشر الثقافة الإسلامية على مستوى جميع الشرائح الاجتماعية.

ب) توعية الأسرة بحقوقها القانونية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، وكذا توعيتها بواجباتها الاجتماعية والتربوية.

ج) توفير التأطير الاجتماعي الذي يكفل لها عوامل الاستقرار، والقضاء على أسباب الاضطراب الذي يقلق راحتها.

هـ) العمل على توفير الجو الصالح لبناء الأسرة المسلمة على أسسها الشرعية، وتسليحها بما يلزم أن تقاوم به التيارات الجارفة.

ح) التراث :

للأمة الإسلامية تراث أصيل تعاقبت على بنائه ونقله إلينا أجيال عديدة، وهو تراث غزير تعتز به الأمة، وتفتخر بأصالته ونفاسته، وتستمد منه قوتها ومجدها، فخدمة هذا التراث نشراً وإحياءً ودراسةً، مجال خصب لدعم العمل الثقافي وتنشيطه.

وتراث الأمة الإسلامية هو رصيد حضارتها العريقة، ومظهر من مظاهر إبداعها، وأفضل ما يعبر به عن هويتها الثقافية، وهو أداة لربط الأجيال بعضها ببعض، وبناء حاضرها على ماضيها بناء تتكامل فيه الأفكار والآراء والفهوم والاجتهادات، تكاملاً يتجه بها نحو الازدهار الثقافي، والرشد الفكري، والرسوخ الحضاري.

وتراث الأمة الإسلامية أيضاً هو زبدة تاريخها، فالنظر في هذا التراث وقراءته قراءة سليمة واعية يوقفنا على الحقائق التاريخية لهذه الأمة، ويجعلنا نتلمس مواطن القوة والضعف، والمد والجزر في تاريخها، ومعرفة ذلك لا شك أنها عنصر ضروري في بناء المنظومة الثقافية الاجتماعية.

غير أن كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ارتبطت بها قضيتان خطيرتان يجب التنبه لهما والحذر منهما مخافة الوقوع في الزلل، وإقرار الخلل، وهما تزييف الحقائق التاريخية، والخلط بين التاريخ وتفسير التاريخ.

لذا يجب أن تكون قراءتنا للتاريخ راشدة واعية حذرة، وأن تكون كتابتنا للتاريخ كذلك. وإن من أوجب الواجبات التي ينبغي أن تتحمل أمانتها مؤسسات التكافل الثقافي ـ إلى جنب الحفاظ على التراث في مخزونه وذاكرته ـ هو إعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية في جميع مراحلها، ولا سيما بعض الفترات المجهولة أو الغامضة. لأن ذلك يزيل عن تاريخ الأمة الإسلامية ما علق به ودُسَّ فيه من مزايدات وطعون وافتراءات، كان القصد منها الطعن في تاريخ الأمة وتشويه سمعتها، وترسيخ الفرقة بين مذاهبها وفرقها.

ط) المؤسسات

للأمة مؤسسات فاعلة على شتى الأصعدة، حكومية وأهلية، محلياً وجهوياً ودولياً، لا تقل حرمة وقدسية عن الأوطان، تحتاج إلى تكافل ثقافي متين كي تصان حرماتها، ويقوى وجودها، ويحفظ عطاؤها، وتؤدي دورها المحلي والجهوي والدولي على أحسن وجه، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الثقافية أو التربوية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو غيرها.

ثانياً : تنمية المجتمع

أ) ترسيخ الأمن الروحي والثقافي:

لا تنمية بدون أمن، وعلى رأس الأمن : الأمن الثقافي والروحي، فالأمة تتعرض باستمرار لاعتداءات فكرية وثقافية من الداخل والخارج، وتحتاج إلى جنب ما ذكرناه من حفظ للمقومات والعناصر المكونة للذات، إلى أرضية فكرية وثقافية متجاوبة مع النسيج الاقتصادي والتنموي، عبر جهود مكثفة للتنوير والتثقيف في وجه التفسيرات

والتأويلات المغرضة، وإنتاج الوسائل والأدوات والمناهج الكفيلة بصياغة الأجوبة المقنعة لمختلف التساؤلات الفكرية والثقافية التي تتولد في المجتمع بفعل حركته التنموية والعلمية والثقافية.

وتحتاج الأمة اليوم بإلحاح لضمان ذلك الأمن إلى جهد واجتهاد وجهاد على مختلف الأصعدة، بقوة وحزم وشجاعة علمية موزونة وإلى تحديد وتجديد مفاهيم الحداثة، وشروط مواكبة العصر، وسبل ومناهج تدبير مفاهيم التطرف والإرهاب، وذلك من خلال البحث عن صفوة ما تختزنه الأمة من كفاءات ثقافية وتربوية وعلمية ودعوية لتكليفها بمهام هذا الأمن، وعلى رأسها بناء خطاب إسلامي متجدد، يتوافق مع الاختيارات التي أجمع عليها علماء الأمة، ويقوي الشعور بالجماعة، وينمي مشاعر التضامن والإخاء والتكافل، ويعمق فكر الإيمان بالوحدة الثقافية وثراء التنوع الثقافي، ويعزز جوانب الدفاع عن الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية للأمة.

ب) تشجيع الصناعة الثقافية:

عمدت بعض الدول الكبرى إلى وضع كتاب مرجعي حول الثقافة لتقييم الوضع الراهن للصناعة الثقافية، وتحليل قضاياها، وتوقع تنميتها، وتقديم المقترحات حولها، وضبط مكوناتها الصناعية، وطاقاتها في مجال الإبداع والابتكار، ومدى استفادتها من التراث والمخزون الثقافي الأصلي، وقدراتها للتحول إلى قوة صناعية واقعية.

فالصناعة الثقافية أضحت عنصراً محورياً لهيكلة الاقتصاد، والارتقاء بالمستوى الصناعي إلى مستوى المنافسة العالمية، لكن الملاحظ من نتائج التشخيص لواقع الثقافة الإسلامية في عالمنا اليوم أن هذه الصناعة تعاني من إقصاء وتهميش في البرامج والأنشطة الثقافية، مفتقرة إلى الحرية والإنصاف، والجو الثقافي البعيد عن التحجر المذهبي، والاستثمار المتكافئ مع قيمتها الحضارية وكلفتها الصناعية، إضافة إلى الحاجة إلى الإرادة الصادقة من المؤسسات والهيئات والمنظمات الإسلامية الثقافية والاقتصادية.

ولا شك في أن تجاوز هذا الوضع للصناعات الثقافية يحتاج إلى برامج ضخمة وموارد مالية كبيرة، انطلاقاً من تعبئة الكفاءات وتوظيفها، وتوجيهها وتوزيع المسؤوليات عليها، وإلى إنشاء المراكز الثقافية ذات الصبغة الصناعية والتسويقية في

الأقطار المختلفة، وتزويدها بالوسائل والإمكانات اللازمة لضمان سيرها وأداء رسالتها، مروراً بإنشاء المؤسسات للتأهيل في الشأن الثقافي، وسن القوانين ووضع الإجراءات الميسرة لإنعاش هذا اللون من الاقتصاد الثقافي، وغير ذلك من البرامج والإجراءات الضرورية، والتي من شأنها أن تضمن الحد الأدنى من العناية والاستثمار للصناعات الثقافية الإسلامية مثل ما يتمتع به غيرها من الثقافات المعاصرة من حرية ودعم وفرص انتشار.

وأكيد أن تنمية تلك الصناعات في ظل المنافسة الشرسة غير المتكافئة تحتاج إلى أن تصدق النوايا، وتعبأ الموارد، وتتضافر الجهود، عبر تعاون مكثف، وتضامن جاد، وتكافل وطيد، وتآزر متين بين القوي والضعيف، وبين صاحب اليسرة وذي العسرة.

ج) فك العزلة الثقافية عن البوادي والأرياف:

يحتاج المصطلح المركب : "فك العزلة الثقافية" إلى دراسات موسعة، وتحديد دقيق، حتى تستوعب بعمق دلالاته. فإذا كانت الصين ـ وهي البلد الضخم ذو الصناعة القوية والحضور الدولي البارز ـ تبرمج عبر حركة سياسية وثقافية قوية لفك العزلة الثقافية عنها، فماذا سنقول عن مناطق شاسعة من عالمنا الإسلامي تحتاج إلى أضعاف ما تبذله الصين لمجرد أن تنضم للواقع الثقافي المعاصر، فضلا عن أن يكون لها حضور بارز فيه، أو سبق ثقافي في حركة تطوره ونمائه.

كما لا يخفى ما للبوادي والقرى من أثر قوي في دعم المنظومة الاجتماعية، والسير بها نحو النماء والازدهار. وموقع البادية والقرية في البناء الاجتماعي لا يمكن أن يسد مسده غيره، وغير خاف أن حظ إنسان البادية في التربية والتعليم والثقافية في الغالب منقوص وغير موفور، والتجهيزات الضرورية للنشاط في هذه الميادين تكاد تكون منعدمة، بل حتى تغطية ما ينجز من الأنشطة النادرة لا تتم إلا بتكلف شديد، أو أنّ حضور مسؤول بارز يستحوذ الحديث عن شخصه على الحظ الكبير من تلك التغطية.

لذا ـ ولما يمليه التكافل من توازن بين كافة أطراف المجتمع ضماناً لبقائه، وتمكيناً من أدائه لوظيفته وتحقيقه مقاصده وأهدافه ـ وجب أن يأخذ هذا القطاع قسطه الوافر من إمكانيات التكافل الثقافي، لكي تخرج مناطق جغرافية غنية التراث عريقة التاريخ من عزلتها مرفوعة الرأس، وتلتحق بالركب الثقافي مضاعفة سرعتها، ولتكون في مصاف بناة الحضارة الإسلامية مستأنفة مسيرتها المتجددة ومكثفة عطاءها المتواصل.

وعزلة العديد من البوادي والأرياف، وكذا المدن التي تعيش في وضع قريب منها رغم عراقة التاريخ وأصيل المجد، لا تحتاج إلى برهان كبير وواسع تشخيص ودراسة. فلو بحثت عن النادي الثقافي بهذه الديار فإنّك لا تكاد تعثر على شيء، وإن وجدت فشيئاً تابعاً لبعثة أجنبية أو مؤسسة خارجيّة ذات مطامع واضحة.

ولذلك وغيره، فهي تحتاج إلى تكافل متين، واحتضان تكافلي من الجهات الموسرة ثقافياً، لكي تخرج من التهميش وتنخرط في الشبكة الثقافية العامة بحضور بارز ومشاركة قوية. فلعلها إن دامت عزلتها تكون الحلقة الأضعف للمس بالأمن الثقافي، أو فتح الباب للاستلاب الفكري، أو استنزاف الكفاءات العلمية، أو نهب التراث الحضاري الإسلامي والإنساني.

د) تنمية العلوم والاقتصاد والعمران:

تتلخص تنمية العلوم وما يرتبط بها من اقتصاد وعمران في عالمنا الإسلامي في تنمية الإبداع والابتكار، والعناية بأهله ومؤسساته.

فالإبداع العلمي والفكري، وما يرتبط به من ازدهار اقتصادي وتطور عمراني، وما يصاحب ذلك من رقي ثقافي وإعلامي، وتأليف للكتب والمقروءات، من أخصب المجالات التي ينشط فيها العمل الثقافي، ويزود القارئ بالمادة الثقافية اللازمة لتكوينه الاجتماعي، وإعداده ليكون منسجماً مع الوضع الراشد للمجتمع المسلم، معتزاً بهويته، مؤمناً بذاته الإسلامية، متشبثاً بمبادئه وقيمه الحضارية.

لذا يجب أن تهتم الأعمال والجهود المبذولة في إطار التكافل الثقافي بهذا المجال الحيوي، وتوجه عنايتها فيه إلى انتقاء الموضوعات ذات الصلة العميقة بقضايا الأمة الإسلامية، واصطفاء الأبحاث النافعة التي تعنى بشؤون المجتمعات الإسلامية.

فكثيرة هي القضايا الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتربوية والإعلامية.. التي تفتقر إلى التنوير والتبصير، وتحتاج إلى التكافل القوي عملاً واستثماراً من أجل الإضاءة الفكرية والتأصيل العلمي عن طريق الإنتاج الثقافي الذي يقدم لشرائح المجتمعات الإسلامية، ميسراً ممهداً مقرباً بحيث يكون في مستوى تناولها وتعاملها معه، واستفادتها منه، وتمثلها لمضامينه وقيمه.

هـ) التثقيف الشعبي :

مجال التربية والتعليم الذي تحدثنا عنه آنفاً، هو مجال ذو أهمية بالغة وأثر قوي، غير أنه مجال لا يشمل كل الفئات الاجتماعية، بل هو قاصر على فئة معينة تتراوح بين الطفولة والشباب. وتبقى فئة أخرى عريضة غير آخذة حظّها منه، هي فئة العامة، التي يمكن الاصطلاح عليها بالفئة الشعبية، وهي في حاجة إلى أن ينالها نصيبها من أثر التكافل الثقافي الذي يربطها بالفكر الثقافي للمجتمع، وييسر لها سبل اندماجها في نسق الثقافة الإسلامية والدوران في فلكها، ويقرب لها الأخذ بأسباب الوعي الثقافي، عن طريق الإعلام بكل أشكاله المرئية والمسموعة والمقروءة.. وعن طريق التوجيه العام في المساجد والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ذات الاهتمام بالتأطير الثقافي العام.

إن من أهم الدعائم التي قام عليها الإسلام، وانتشر بها في الآفاق: العمل الدعوي العام، الذي يعتمد الخطاب التوجيهي الإرشادي، والأسلوب الوعظي الخطابي، الشامل لفئات المجتمع وشرائحه العريضة، وهو يتكئ في أصوله ومناهجه على تفريغ مضامين الإسلام وقيمه ومبادئه في خطاب جامع صالح للجميع، يأخذ منه الخاصة والعامة، ويستفيد منه المتكونون على اختلاف تخصصاتهم، كما يستفيد منه أهل الحِرَف والصناعات، والأميون وأشباه الأميين من الرجال والنساء، وغيرهم من طبقات المجتمع الإسلامي، فالعمل الدعوي والخطاب الدعوي، هو بطبيعته صالح لأن يكون حلقة وصل بين الخاصة والعامة، وبين الدعاة وجمهور المسلمين، وبين الفئة العالمة المثقفة والفئة الشعبية العريضة الواسعة. وهو بهذه السعة والعموم والصلاحية لكل المخاطبين قرين العمل الثقافي وصنوه وأخوه منهجاً وأساليب وتقنيات... .

وهذه السعة والعموم والشمول في الخطاب الدعوي الإسلامي متناسب تمام التناسب مع فطرة الله التي فطر الناس عليها، وركب عليها أسس الإسلام وأصوله وقواعده، لأن الناس من حيث الفطرة كلهم سواء في خطاب الشرع لهم ودعوته إياهم، ومن حق كل منهم أن يصله هذا الخطاب وتبلغه دعوته.

ولما كان مجال الدعوة عاماً لا يستثني فئة من أبناء المجتمع، فإنه يعتبر تربة خصبة للعمل الثقافي. ودعم هذا العمل الثقافي وتفعيله دعم للدعوة وتفعيل المؤسسات، ومن ثم يجب أن يأخذ موقعه في منظومة التكافل الثقافي الإسلامي.

و) التكافل الاقتصادي:

التكافل الاقتصادي في الإسلام نظام قائم بذاته راسخ البنيان، متجذر الأصول، ممتد الأطراف، في منظومة الأحكام الشرعية. فالناظر في هذه الأحكام نظر تتبع واستقصاء يجد أن نظام التكافل الاقتصادي حاضر بثقله في جلِّ مجالات التشريع المالي أو كلها:

فهو حاضر في نظام الزكاة كما تقدم الكلام في الفصل الأول.

وهو حاضر في نظام النفقات الواجبة.

وهو حاضر في نظام الوقف وأنواع الارتفاق.

وهو حاضر في نظام الإرث والوصايا.

وهو حاضر في نظام التبرعات والعطايا.

وهو حاضر في نظام الديات.

وهو حاضر في القسم المالي من فروض الكفايات.

وهو حاضر في نظام النذور والكفارات.

وهكذا فالتكافل الاقتصادي منتشر مبثوث في ثنايا أحكام الشريعة الإسلامية. وإنما كان بهذه المنزلة، وبهذا القدر من الانتشار والانبثاث الواسع، لأهميته وأثره البالغ في تيسير الحياة على المسلمين، وإزالة الموانع والعوائق منها، لأنه كلما نشط هذا التكافل سهلت الحياة واستقام أمرها، وقوي البناء الاجتماعي فيها، والعكس بالعكس. ومن هنا كان لا بد من العمل على استمرار نظام التكافل الاقتصادي قائمًا في حياة الأمة الإسلامية، وإنما يكون ذلك بإدراك قيمته والوعي بخطورته، ومأتاهما: إذكاء روح الثقافة الإسلامية التي تبصر بقيمة التكافل الاقتصادي وخطورته،وعليه: فإنه من الضروري أن تأخذ قضية التكافل الاقتصادي موقعها في منظومة الثقافة الاجتماعية من جهة، وفي مؤسسة التكافل الثقافي من جهة أخرى. إذ بقدر ما يحس الناس بأهمية التكافل الاقتصادي وأثره في معالجة المشاكل الاجتماعية، يندفعون إلى تحريك عجلة هذا التكافل، والسير بها إلى الأمام. والعمل الثقافي من شأنه أن يتولى ذلك فيهم بما يكسبهم إياه من التبصر والرشد والإدراك الحي لقضية التكافل الاقتصادي، فوجب التوجّه إذا ـ إلى دعم هذا العمل الثقافي والتعاون على تنشيطه وتوسيع نطاقه ومادته، وكل ذلك مأتاه: تفعيل مؤسسة التكافل الثقافي الإسلامي.

المجال الثالث : حسن التواصل والتفاعل مع المحيط العالمي

أ) حسن الصلة بالكفاءات المهاجرة والجاليات المسلمة المقيمة بهذا المحيط.

إن فاقد الشيء لا يعطيه، والذي لا يحسن التفاعل والتواصل مع ما هو منه وينتمي إليه لا يحسن بأي حال التفاعل والتواصل مع ما هو من غيره وأجنبي عنه. ولهذا كان قطاع الجالية الإسلامية كما أشارت إلى ذلك عديد من الاستراتيجيات الصادرة عن "الإيسيسكو" لا يقل خطورة وأهمية عن القطاعات السابقة، بل هو أحوج ما يكون إلى أن ينهل من معين التكافل الثقافي لحفظ هويته وسلامة ذاته من التلاشي والذوبان في ذات الآخر.

فالجاليات المسلمة التي تعيش في بلاد الغرب تعيش في مجتمع غير مجتمعها، وبيئة غير بيئتها، فهي تحتاج إلى رعاية خاصة، وتفقد مستمر، من أجل أن تحافظ على هويتها الإسلامية، وانتمائها الحضاري، ولا سيما وعوامل الاستلاب والانبهار كثيرة، وأسباب الاحتواء قوية، فلا يأمن أبناء هذه الجالية أن تمتد إلى جاليتهم يد تيار الحياة الغربية الجارف، فينسف بناء هويتها، ويفصلها عن أصالتها وذاتها التي تعتز بأنها جزء لا يتجزأ منها. ومن هنا تتجلى خطورة هذا القطاع وحاجته القوية إلى أن تشمله مظلة التكافل الثقافي الإسلامي، الذي يحقق فيه غايات نبيلة، ومقاصد سامية.

ومن جملة ما يمكن تكثيف التكافل فيه :

أ) متابعة مشاكل أبناء الجاليات المسلمة والحرص على حلها.

ب) المواظبة على التفقيه في الدين، الكافي للحماية والتحصين.

ج) العناية بالإفتاء الشرعي والتوجيه الديني.

د) التوعية العامة والتحذير من المخاطر والمضار التي تحدق بأبناء الجاليات المسلمة في الغرب.

ب) تحسين العلاقات الثنائية والدولية وحفظ سلامتها:

نعني بهذه العلاقات ما يهم تحسين صلة أبناء الجاليات المسلمة بعضهم ببعض في الغرب من جهة، وصلة العالم الإسلامي بالعالم الغربي من جهة ثانية. فهذه الصلة والعلاقة تشكل الكيان الجماعي للتواصل، والاهتمام بهذا الكيان والحفاظ عليه من

التمزق والتصدع شيء ضروري في حفظ العلاقات العامة للعالم الإسلامي، لأنه يمثل الجزء الخارجي لبنائها، فإذا سلم، سلم البناء الداخلي، وإذا فسد، فسد هذا البناء.

لذا يجب أن يكون الوعي بذلك في طليعة اهتمام مؤسسة التكافل الثقافي الإسلامي، لاتخاذ الأساليب الكفيلة بالوصول إلى المطلوب.

فهذه أهم المجالات التي ينبغي أن يدور في فلكها التكافل الثقافي الإسلامي، وهي مجالات رحبة خصبة، فتعميمها بالعمل الثقافي كفيل بأن ينهض بالمجتمع الإسلامي، ويسير به نحو التي هي أقوم وأرشد.

6. وسائل تعزيز التكافل الثقافي

لا يكتمل العمل الاستراتيجي إلا بالتنصيص على آليات التنفيذ ووسائل تحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجية.

وإذا كنا قد اكتفينا بذكر أهم مجالات التكافل الثقافي لصعوبة حصرها بشكل شمولي، وشدة ترابطها مع كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإننا في هذا الفصل سنشير إلى أهم آليات التنفيذ، وأبرز الوسائل للحفاظ على الموجود في ميدان التكافل، وإيجاد الضروري من المفقود لتعزيز هذا الميدان الحيوي وتقويته وتجديد الدم في شرايينه، علما أن عديداً من الوسائل قد تمت الإشارة إليها في الفصول السابقة بشكل يسمح بالمبادرة إذا ما أحسنت الاستفادة من الموجود والمستطاع من الوسائل والإمكانيات.

ونخص بالذكر هنا تلك الآليات التي يعتبر وجودها ضرورياً لإتقان التجديد في هذا القطاع الحيوي، وتمكين المشرفين عليه من تحسين الأداء وجودة التنسيق.

1. على صعيد العالم الإسلامي

1.1 إنشاء المعهد العالي لعلوم إدارة الشأن الثقافي وتدبيره :

يحتاج ترسيخ التكافل الثقافي، وتنظيمه بشكل مؤسساتي معاصر، إلى توفير البنية التحتية التي ستمكن السلطات والهيئات والمنظمات المحلية والمؤسسات والجمعيات المعنية من التنظيم والإشراف على أعمال التكافل، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لممارسة هذا النوع من التدبير الثقافي المميز، وتسخير العقول النابغة للإسهام في تطوير هذا المجال الحيوي وتنشيطه، والذي يلزم أن يخص بالأولوية في المشاريع التنموية.

فالشأن الثقافي يحتاج إلى التخصص، وهذا اللون منه والذي نحن بصدده يحتاج إلى التميز، ورسوخ القيم التي تمت الإشارة إليها، والوعي الدقيق بالخصائص المذكورة، وكلها فنون وعلوم تحتاج إلى تلقين وتمرين وتدريب واكتساب خبرة بالممارسة.

فنحن بحاجة إلى صناع الثقافة وإلى رجال لهم خبرات في الصناعة الثقافية، يرتقون إلى مستوى القدرة على مساعدة القائمين على تلك الصناعة ورفع مستواهم الفني، وتوجيههم إلى المجالات التي يحتاج إليها المجتمع. يقول رسول الله ﷺ: «**إن من الصدقة أن تعين صانعاً أو تصنع لأخرق (لغير ماهر)** ».

والعالم الإسلامي وقد تطورت قضاياه وتشعبت، وكبرت مشاكله وتكاثرت، وأضحى أمر ثقافته وحماية تنوعها والحفاظ على خصوصياتها أمراً خطيراً يحتل

المراتب العليا من الأولوية، أصبح في أمس الحاجة إلى مؤسسة علمية تربوية ثقافية تعد الكفاءات القادرة على الإشراف والمتابعة للقطاع الثقافي من منظور شمولي وديناميكي، مستوعب لفنون التدبير والمعالجة والتحليل الخاصة بهذا القطاع الحيوي.

ونظراً لما **للإيسيسكو** من وسائل وتجارب في هذا الشأن، يقترح أن تباشر إنجاز دراسة الجدوى التي في ضوئها سيتم اختيار النظام الأقوم، والمكان الأمثل، والوضع الأنسب لهذه المؤسسة الضرورية.

2.1 انشاء مركز علمي عال للتكافل الثقافي :

لا يقل جانب توفير المعلومات الدقيقة وإجراء الدراسات التحليلية والميدانية المعمقة، وإيجاد مرصد علمي بأدواته وخبرائه عن أهمية توفير الموارد البشرية المتخصصة، ومن ثَمَّ فقد حان للعالم الإسلامي أن يتكافل بجد وحزم لإنشاء مركز علمي عال للتكافل الثقافي، نظراً لما يدرّه ذلك التكافل من مصالح وما ييسره من مصاعب لتوطيد ذلك التكافل وتكثيف الدراسات حول تطويره وتجديده والرفع من مستواه العلمي والعملي.

ونرى أن يضم هذا المركز :

- بنكاً للمعلومات حول التكافل الثقافي ومشاريعه بكل أبعادها.
- للدراسات والأبحاث والتنسيق.
- أقساماً لعقد ندوات ومؤتمرات لترسيخ مبادئ التكافل الثقافي.

أما مهامه فتتلخص أساساً في إنجاز دراسات وبحوث في مجال التكافل الثقافي، سواء للتوسع في شرح مبادئه، أو ترسيخ أصوله، أو تطوير الخدمات المالية للمصارف الإسلامية قصد المساهمة في بلورته وتعميم فوائده، وتوفير الخبرة الضرورية لإنجاز مشاريع التكافل بدقة، وتمكين الهيئات والمؤسسات من تطوير مناهج التنفيذ والمتابعة والتنسيق ووسائلها، إضافة إلى ما يصاحب ذلك من نشر للدراسات والنشرات والدوريات والمجلات.

ونظراً لما للإيسيسكو من دور دولي حيوي، وتجربة راسخة في المجال الثقافي على الصعيدين الإسلامي والعالمي، يقترح أن تشرف على الدراسات وتباشر الإجراءات الممهدة لبزوغ هذه المؤسسة للوجود.

3.1 إنشاء صندوق الوقف الثقافي:

للوقف الإسلامي مبادئ وأحكام وأنظمة خاصة ودقيقة، وشروط شرعية محكمة، تشهد على متانتها وصلابتها المؤسسات والصناديق الوقفية المتعددة في عالمنا الإسلامي، والتي تؤدّي دوراً مهما في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن المجال الثقافي بخصوصياته وتطوراته قد أضحى مجالاً ضخماً لا يمكن للموارد المالية الحكومية وحدها سد حاجياته والقيام بأعبائه، وليس من المستطاع أيضاً أن تكفل المؤسسات الوقفية القائمة مساعدته في سد حاجياته لما تحتاج إليه من الإذن الشرعي من الواقف والتنصيص على ذلك بشكل يتجانس مع أحكام الوقف وقوانينه.

يضاف إلى ذلك أن التجارب قد برهنت على أن المساعدات الخارجية التي تلجأ إليها لقلة الموارد بعض المؤسسات الثقافية قد نتج عنها كثير من الضرر ومست باستقلالها ومقاصد أنشطتها، وكثيراً ما تصادمت شروط تلك المساعدات مع بقاء الخصوصيات والحفاظ على الثوابت، والوعي بذلك وخطورته يستوجب تقوية نشاط المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني، وتنظيم حركتها وفاعليتها عبر إنشاء "**صندوق الوقف الثقافي**" الذي سيخضع لنفس الأنظمة والأحكام الخاصة بالوقف، لكن مع إدراك الواقفين المساهمين بتحديد لا يحتاج إلى فتوى أو اجتهاد لمصارفه الشرعية التي تخدم الجوانب الثقافية المشار إليها بتفصيل في الفصل الخاص بأصول التكافل الثقافي.

ولذات الحيثيات السابقة، يقترح أن تشرف الإيسيسكو بالتعاون مع مؤسسات وصناديق الوقف العريقة التجربة على دراسة الجدوى والقيام بالإجراءات الضرورية لإنشاء الصندوق، وتفعيل دوره في المجتمع الإسلامي.

4.1 إنشاء مؤسسة للاحتضان العلمي والمنح الثقافية :

لقد سبق الكلام حين البسط في مظاهر التكافل الثقافي عمّا تميزت به الحضارة الإسلامية من أنواع مبتكرة للتكافل الثقافي، حيث ظهر في بعض البلدان الإسلامية ما يمكن تسميته بالاحتضان العلمي، ومضمونه أن تتطوع أسرة غنية أو متوسطة الحال بكفالة طالب أو طلاب للعلم، فتتحمل مؤونتهم وكسوتهم وسائر لوازمهم الضرورية حتى ينهوا دراستهم.

ونذكر بأن هذا التكافل الثقافي مكن العديد من أبناء الفقراء من أن ينكبوا على طلب العلم وتحصيله، فكان منهم علماء كبار نبغوا في علوم الدين وثقافته، وأسهموا في إثرائها ببحوث ومصنفات قيمة، وإبداعات علمية وثقافية جليلة، وأثر رائع ومحمود في حركة الحضارة والفكر والعلم والثقافة.

إلى جانب ذلك، يفتح هذا اللون من التكافل إلى جانب بُعده العلمي جوانب اجتماعية وثقافية عبر الاحتضان الاجتماعي والثقافي للذين يدخلون في دين الله حباً فيه وفي سماحته وطيبة أهله من كل الأقطار والأجناس، رغبة في تثبيت أقدامهم على طريق الإسلام، أو الذين يريدون دراسة الإسلام مع بقائهم على مللهم ودينهم، لما في ذلك من طمأنة القلوب وكسب مسالمتها للإسلام، والترغيب فيه وكسب أنصار له، أو كف شر عن دعوته وعقيدته وثقافته.

ولما يحتاج إليه تدبير شؤون هذا النوع من التكافل من التخصص والمنهجية والعمل المؤسسي، فإن إنشاء مؤسسة تعنى بشؤونه، وتشجع على توسيع العمل به، وتنسق الجهود المبذولة من أجله، قد أضحى ضرورياً للفوائد الجمة المحصلة من خلاله.

ولاشك أن تعزيز هذه المؤسسة بصندوق للمنح الثقافية، ووضع هيكلة متوازنة تسمح بتفعيل الاحتضان وتوفير المنح وتوزيعها، كفيل بأن يدفع بالتكافل الثقافي إلى مستويات عليا من الأداء، ويحقق مشاريع ثقافية كبرى في مستوى رسالة الأمة الحضارية والإنسانية، ويسمح ببلوغ نسب عليا في مجال محو الأمية الثقافية في عالمنا الإسلامي.

وكل هذه المؤسسات والصناديق المقترحة تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً، لكن تحتاج لحسن التفعيل والإنجاز إلى الاستقلال الذاتي، حتى لا يختلط التربوي بالبحثي، والتطوعي بالوقفي، وغير ذلك من القضايا التي تحتاج إلى الاستقلال المهني والتخصصي، مع ضرورة التنسيق الفعال المستمر، والتكافل المثمر والدائم.

2. على الصعيد المحلي

1.2 الأسرة وتقوية التكافل على المستوى الأسري:

الأسرة هي نواة المجتمع، وهي الصورة المصغرة له، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد. لذلك اعتنى بها التشريع الإسلامي غاية الاعتناء، وفي مقدمة

ذلك ما يستخلص من نصوص القرآن والسنة من وجوب تقدير الأسرة حق قدرها، وإعطائها ما تستحق من الرعاية والحماية، وبنائها على أسس متينة، ومن الأسس أن تكون مغمورة بالتكافل في وسطها ومحيطها، ومنخرطة فيه بكل قواها وكافة أعضائها.

فنحن نحتاج إلى تعميق الوعي بالتكافل الأسري أولاً، والمشار إليه شرعاً بالإحسان لذوي القربى بكل أنواع الإحسان المادي والمعنوي. ويزخر المجتمع الإسلامي بأنواع شتى من الممارسات والأعراف في هذا المجال، والتي تحتاج إلى التطوير والتجديد والإحياء، فالمجتمع الذي لا تتكافل أسره قلما يتكافل مع محيطه ومع غيره.

لذا وجب التنصيص على التكافل الثقافي في كافة البرامج التي تعنى بالأسرة لما للأسرة من المكانة في المجتمع الإسلامي، فهي الوسيلة الفعالة من وسائل تنشيط العمل الثقافي ودعمه وإذكاء روحه.

والأسرة مرشحة لتكون الدافع الأول بالأطفال والشباب إلى الانخراط في المنظومة الثقافية الاجتماعية، وهي محطتهم التربوية الأولى، ومدرستهم الأولية التي يتزودون فيها بالمبادئ والقيم، ويتشبعون فيها بالمفاهيم والأصول التي تؤهلهم للانضمام إلى الحياة الاجتماعية والتفاعل مع فكرها الثقافي.

وبذلك فالتربية على الوعي بالعمل الثقافي، والإيمان بضرورة المشاركة في مؤسسة التكافل الثقافي، تنشأ أول ما تنشأ في الأسرة، وتنمو فيها، ثم يرعاها المجتمع بعد ذلك عن طريق مؤسساته التربوية القائمة بذلك.

2.2 المدرسة وترسيخ التكافل على المستوى التربوي :

من المعلوم أن المؤسسة التربوية هي أهم المؤسسات الاجتماعية التربوية التي وظيفتها العناية بالناشئة تكملة لعمل الأسرة. فهي تستقبل الأفواج العديدة المتواصلة من الأطفال والشباب، لتربيتهم وتنشئتهم الاجتماعية، ولذلك تعتبر إلى جانب الأسرة وسيلة قوية لدعم العمل الثقافي في المجتمع بما هي مرشحة له من السهر على تكوين الناشئة، وتثقيف عقولهم، وتمكينهم من التزود بالمعارف والعلوم النافعة، واكتساب الخبرة والتجربة من ذلك، والاستفادة منه في واقع الحياة.

وإذا كانت التربية والتعليم مجالاً خصباً حيوياً لتنشيط العمل الثقافي، وتفعيل منظومة التكافل الثقافي ـ كما تقدم في الفصول السابقة ـ فإن المدرسة هي أهم وسيلة لتحقيق ذلك، فيجب أن تأخذ موقعها من التصور الراشد لاستراتيجية التكافل الثقافي الإسلامي.

وفي هذا الصدد لزم تكثيف الجهود لتوفير وإنجاز كل ما ينهض بعمل المدرسة ويجعل أثرها قوياً موفياً بالغرض، ومن منظور تكافلي يضرب به المثل للناشئة، بل ييسّر إدماجهم في الإيمان بأهدافه، ويدفعهم إلى الانخراط في تحقيق مقاصده، مثل:

- العمل على تكثير إنشاء المدارس والمؤسسات التربوية بالقدر الذي يستوعب من هم في حاجة إلى التعلم والتلقي التربوي من أبناء المجتمع المسلم في الحاضرة والبادية.
- توفير الإمكانات والتجهيزات اللازمة للعملية التربوية، وتحديث الوسائل والأدوات والآليات بالقدر الذي يجعل سير العمل التربوي والتعليمي راقياً محموداً... .
- تعهد البرامج والمقررات ومناهج التربية وطرق التدريس من حين إلى آخر، حتى تكون دائماً في مستوى الاستجابة لمتطلبات الواقع، والتفتح على المحيط الخاص والعام، ومواكبة التطورات المعاصرة في مختلف الميادين، مع الحفاظ في ذلك كله على الهوية والذات ومقومات الحضارة الإسلامية.
- توفير الكتاب المدرسي اللائق بالمستوى التربوي والتعليمي الجيد، المراعي لمقومات الأصالة، وتطورات الواقع المعاصر، وتعهده من حين إلى آخر بالتجديد والتطوير حتى يستمر مواكباً بانياً.. .
- العمل على استمرار تعهد الأطر المكونة، وتفقدها باللقاءات التربوية، والدورات التكوينية، وإعطائها ما تستحق من العناية والرعاية حتى تكون في المستوى المنشود من المواكبة والمتابعة... .

3.2 المؤسسة الدينية وترسيخ التكافل على المستوى الديني :

المسجد :

المسجد مؤسسة من كبريات المؤسسات التربوية، وقد أفردناه بالذكر لما له من الخصوصية. فلقد كان المسجد في العهود الأولى للإسلام هو المدرسة، فيه تلقى الدروس، وتعقد حلقات التربية ومجالس التعليم، ويباشر العمل الدعوي والنشاط التوجيهي الوعظي، وإذا صار كثير من المساجد اليوم لا يقوم بوظيفة المدرسة بمعناها الاصطلاحي التربوي، فإنها ما زالت بطبيعتها ومقصدها الشرعي مؤسسة قائمة بوظيفة الدعوة والتوجيه والإرشاد، وإسماع الخطاب الديني الإسلامي لكافة المسلمين عن طريق خطب الجمعة والأعياد وغيرها من المناسبات الدينية.

وإذا كانت المدرسة ـ وغيرها من المؤسسات التربوية الابتدائية والثانوية والجامعية ـ وسيلة قوية لدعم العمل الثقافي الاجتماعي، فإن المسجد وسيلة أخرى لا تقل عنها أهمية وخطورة، لأنه يخاطب المسلمين كافة، ويستقبل ما لا تستقبله المدرسة من حشود المسلمين الذين يرتادونه استجابة لدينهم، وتلبية لنداء ربهم عز وجل. فحضورهم فيه يميزه كونهم مهيئين مستعدين أتم الاستعداد لسماع المواعظ والخطب الدينية وغيرها مما يندرج في صميم العمل الدعوي.

فالمسجد وسيلة فعالة لترسيخ قيم التكافل الثقافي، وتفعيل مؤسسته وربط الناس بها، ولهذا لزم التنسيق مع الجهات الحكومية والوقفية القائمة عليه لإنجاز أنشطة تقوي ذلك الترسيخ، وتجدد عبر أنشطة المسجد المتعددة روح التكافل الإسلامي في شتى المجالات، وخاصة منها الاجتماعية والثقافية، وإعداد كتب ومناهج تنسجم مع مساقات برامج التدريس الدائمة والدورية التي تقوم بالإشراف عليها العديد من المساجد.

الكتاب :

رغم ما عرفه عالم المعرفة والثقافة والبحث العلمي من تطور عميق، وثورة عارمة في التقنيات والوسائل والأدوات التي يتم بها البحث والقراءة ومباشرة الاتصال بالمادة العلمية المخزونة في الأقراص والموضوعة في شبكة الأنترنت وغير ذلك من الأشكال الحديثة، فإن الكتاب بقي متميزاً بقيمته العلمية والثقافية والتاريخية، وأثره المباشر في النفوس والعقول، وجماليته التي لا يعوضها غيره، وانفراده بتقديم معارف ومعلومات جادة ومدروسة، وخاصة منها ما يتعلق بالقرآن الكريم وتدريس علومه وتحفيظ آياته.

فلقد كان القرآن الكريم هو أول كتاب عرفه المسلمون، فأخذوا منه عقيدتهم وشريعتهم وأخلاقهم، واستمدوا منه المعارف والعلوم، وبإقبالهم عليه وأخذهم منه وتدارسهم إياه استطاعوا أن يملؤوا الدنيا بفكرهم وتراثهم، فلم يمض قرن بعد البعثة النبوية حتى غصت الأقطار الإسلامية بالكتب والمصنفات، وتأسست لها الخزائن والمكتبات... ثم مع اتساع رقعة الإسلام وكثرة الفتوحات، استوعب المسلمون حضارات بشرية أخرى استطاعوا أن يفرغوها في قالب الحضارة الإسلامية.. ومازالت إلى اليوم بقايا من نفائس من مؤلفاتهم في ذلك بالمكتبات العالمية شرقاً وغرباً.

وإذا كان للكتاب وما في حكمه أثر قوي في تنشيط العمل الثقافي، فإن له نفس الأثر أيضاً في دعم التكافل الثقافي والدفع به إلى الإنتاج والتوعية الاجتماعية، وذلك عبر ترسيخ أصول التكافل الإسلامي في قلوب الناشئة وأذهانهم.

ونرى هنا ضرورة إعداد كتيبات منهجية خاصة بالمدرسة والكتاب، يتمحور كل واحد منها حول أصل من أصول التكافل الثقافي كما تم تحديدها وبسطها في الفصل الخاص بها من هذه الاستراتيجية، بما يعزز رسوخ ركائزها الدينية، ويقوي الإيمان الجماعي بحيويتها ونبل مقاصدها.

4.2 المؤسسات الإعلامية وترسيخ التكافل على مستوى الإعلام والتواصل :

من البديهي أن الإعلام بصوره المرئية والمسموعة والمقروءة وسيلة ذات أثر بالغ في التواصل مع الناس، وأداة قوية التبليغ لإيصال الخطاب الثقافي إليهم. فعبر مختلف القنوات والمنابر الإعلامية يستطيع ذلك الخطاب أن يؤدي رسالته ويقوم بوظيفته محافظاً على تنوعه، وهادفاً إلى ترسيخ ثوابته، ومشجعاً على اقتناء منتجات صناعته، ومنوهاً بصناعه ورجاله وأعلامه، إضافة إلى ما يسمح به الإعلام من أدوات حسن العرض للمعلومات والحقائق، والمخاطبة المباشرة التي كلما كانت قائمة على الوضوح والصراحة، والدقة في الرواية، والتزام الصدق والأمانة في النقل، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التوضيح والشرح والتفسير والتعليق والتعليل والإقناع، كان الأثر أكبر والفائدة أعمّ.

كما أن تلك القنوات تسمح بسرعتها واتساع مساحتها وكثرة جمهورها بتوفير الوقت والطاقة، خاصة في مجالات تقوية الإيمان الجماعي بالتكافل الثقافي، والتعريف بمزاياه، وحشد الجهود لإنجاز مشاريعه وتحقيق مقاصده.

ولهذا وغيره كانت دائرة العمل الإعلامي أوسع نطاقاً من دائرة العمل الثقافي المدرسي أو الأسري، فالمنبر الإعلامي يسمح بمخاطبة المجتمع كله، بل العالم كله، بالكلمة والصورة والإشارة والرسم وغير ذلك من أنواع الخطاب وأساليب الاتصال والتفاهم، والتي بجاذبيتها وتقنياتها المتطورة يحصل بها قدر كبير من إيصال الفكرة وإفهام المضمون والغاية.

ولخطورة الإعلام وقوة تأثيره يجب أن يسعى نظام التكافل الثقافي الإسلامي في أولوياته إلى :

- الدفع بالإعلام في المجتمعات الإسلامية إلى الحفاظ على المصالح والمنافع والابتعاد عن كل ماهو دنس ساقط.
- توظيف وسائل الإعلام لنشر الثقافة الإسلامية المؤسسة على القيم الدينية التي تقوم عليها حياة المسلمين أفرادا وجماعات.

- تقويم ما يعرض من الأفكار والآراء الحديثة ودراسته وتحليله بميزان الإسلام وفي ضوء معاييره، وعلى أساس منهاجه وهديه.
- تنقية الفكر الاجتماعي من كل ما هو مهدد لصفاء الثوابت الثقافية ونقاء خصائصها، وذلك عبر العودة المتكررة لما يعزز نقاء الإسلام وبساطته، والرجوع إلى أصليه القرآن والسنة.
- إشاعة الثقافة الإسلامية الأصيلة التي هي من أهم العوامل التي تحدث ترابطاً قوياً بين المسلمين، وتوثيقاً لعلاقاتهم بعضهم ببعض، وتعميقاً لوحدتهم وقيمهم الحضارية التي هي مصدر قوتهم وعزتهم ومجدهم.
- تخصيص حيز كاف لإعلام الطفل، قائم على التخطيط العلمي الموجه، مبني على المرتكزات الكفيلة بإقداره على التأثير وتحقيق الفاعلية المطلوبة، مثل:
- تخطيط برامج إعلامية للآباء والمربين والمعنيين بالطفل لتعريفهم بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة، ومناهج تعزيز التكافل في الناشئة.
- تخطيط برامج إعلامية للأطفال تناسب أعمارهم ومستوياتهم الفكرية تخدم التكافل الثقافي وتثريه.
- تخطيط برامج لإعداد الإعلاميين العاملين في وسائل الاتصال المختلفة وتدريبهم في المجالات المرتبطة بالتكافل الثقافي، وذلك عبر التنسيق مع "المعهد العالي لعلوم إدارة الشأن الثقافي وتدبيره" المقترح.

5.2 الجمعيات الأهلية وترسيخ التكافل على مستوى المجتمع المدني :

أشرنا حين الكلام عن الأهداف إلى أهمية المؤسسات الأهلية غير الرسمية في نهضة العالم الإسلامي ودورها في تحمل تكاليف التعليم والتربية والتكوين والتثقيف عبر موارد الزكاة والأوقاف وغيرها من أوجه الإنفاق الطوعي، وإنشائها وتدبيرها للمدارس والمساجد والجامعات، وإمداد العلماء وطلاب العلم والأئمة والوعاظ بما يكفيهم لتلبية متطلبات العيش الكريم، ويعينهم على القيام بواجبهم الاجتماعي والثقافي.

كما تمت الإشارة إلى قوة المجتمع المدني في العالم الإسلامي بتأييد العلماء والفقهاء، ومباركة السلطات والحكومات، بشكل ساهم في إثراء النشاط العلمي والثقافي

والتربوي، وشكل سداً منيعاً يحول دون تحويل آليات إعداد عقول الأمة إلى مراكز تمنع التعدد الثقافي، أو تفرض لوناً من الولاء الفكري، أو تكون عرضة للضياع حين عموم الفتن أو الابتلاء بالتطاحن السياسي.

فبفضل جهود المؤسسات الأهلية والجمعيات المدنية، ظل التكافل الثقافي في المجتمع الإسلامي تعبيراً عن رابطة الأخوة الإيمانية؛ والتعاون والتآزر لتقوية الوحدة الثقافية، وتعزيز التكافل بين أفراد الشعوب المسلمة خارج العالم الإسلامي، وبينها وبين محيطها العالمي وظهيرها الإسلامي.

ويحتاج المجتمع الإسلامي إلى إشراك هذه الجمعيات والمؤسسات بشكل واسع في العديد من مشاريع التكافل الثقافي، والتنسيق معها في إنشاء المقترحات التي سبق الكلام عنها وفي تدبيرها، والسماح لها بالاستفادة منها والمشاركة في برامجها، عبر معاهدات وضوابط وقواعد متفق عليها، تخدم العمل الثقافي وتنميه، وتثري التكافل الثقافي وتقويه.

الفهرس

تقديم: 5

1. المدخل : 7

أولاً : المنهجية 9

ثانياً : المفاهيم 13

ثالثاً : الدوافع والأهداف 16

2. أصول التكافل الثقافي 29

3. مظاهر التكافل الثقافي في التاريخ الإسلامي 55

4. خصائص التكافل الثقافي الإسلامي 69

5. مجالات التكافل الثقافي 77

6. وسائل تعزيز التكافل الثقافي 101